

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثلجي - الأغواط -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارة

تخصص: محاسبة وتدقيق



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

الأهمية النسبية للتحريفات الجوهرية وأثرها على رأي المراجع

من إعداد الطالبة:

أمنة قنان

تحت إشراف:

أ. أحمد نقاز

لجنة المناقشة

أ	فوزية براهيم	أستاذة محاضرة	رئيسا
أ	أحمد نقاز	أستاذ مساعد	مقرا
أ	خيرة بوهالي	أستاذة مساعدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2016/2015

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الأنبياء المرسلين نبينا محمد صلواته عليه وسلم سيد المعلمين والمتعلمين وعلى اله وصحبه أجمعين ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.. وبعد

فانه يقتضي واجب الأخلاق والاعتراف بالعرفان والجميل بالفضل لكل من ساهم في انجاز هذا البحث وأخص بالذكر منهم المشرف عليه الأستاذ نقاز أحمد لجهوده القيمة وأرائه السديدة التي كان لها الأثر في انجازه، كما يقتضي الواجب أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لجهودهم ولتفضلهم مناقشة هذه المذكرة والتي سيكون لملاحظاتهم السديدة محل اهتمام وتقدير من قبل الباحثة شكلا ومضمونا كما اشكر أستاذ محمد عيوانة لما قدمه للمساعدة في انجاز البحث، والى كل من لم تسعفني الذاكرة عن تسجيل شكري له وعرفاني.

والله ولي التوفيق

آمنة قتان



قائمة الاختصارات

اختصار المصطلح	المصطلح
AAA	The American Accounting Association
AGA	Associational of Government Accountants
AICPA	American Institut Of Certified Public Accountants
CIA	Certified of Internal auditors
COSO	Committee of Sponsoring Organizations of treadway commission
IAASB	International Auditing and Assurance Standards Board
IIA	The Institute of Internal Auditors
IFAC	International Federation of Accountants
ISA	International Standard Auditing
PCAOB	Public Company Accounting Oversight Board
SAS	Statement on Auditing standards
SOCPA	Saudi Organization for Certified Public Accountants

خطة البحث

الصفحة	الموضوع
III	شكر وتقدير
IV	قائمة الاختصارات
V	خطة البحث
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
أ	المقدمة
01	الفصل الأول: مدخل إلى الأهمية النسبية للتحريفات الجوهريّة
02	تمهيد
03	المبحث الأول: التحريفات الجوهريّة في المعاملات المحاسبية
03	المطلب الأول: عموميات حول التحريفات الجوهريّة
15	المطلب الثاني: مسؤولية المراجع عن أعمال الغش والأخطاء
24	المطلب الثالث: آثار التحريفات الجوهريّة
27	المبحث الثاني: الأهمية النسبية في عمل المراجع
27	المطلب الأول: مفهوم الأهمية النسبية
35	المطلب الثاني: خصائص ومجالات استخدام الأهمية النسبية
39	المطلب الثالث: انعكاسات الأهمية النسبية على رأي المراجع
46	خلاصة
47	الفصل الثاني: منهجية التدقيق المبني على المخاطر
48	تمهيد
49	المبحث الأول: مدخل التدقيق المبني على المخاطر
49	المطلب الأول: ماهية التدقيق
82	المطلب الثاني: طبيعة مخاطر التدقيق
96	المطلب الثالث: مفهوم التدقيق المبني على المخاطر
99	المبحث الثاني: مراحل التدقيق المبني على المخاطر
99	المطلب الأول: مرحلة تقييم المخاطر
126	المطلب الثاني: مرحلة الاستجابة للمخاطر

137	المطلب الثالث: مرحلة الإبلاغ
141	خلاصة
144	الفصل الثالث: حالة الجزائر
143	تمهيد
144	المبحث الأول: مهنة التدقيق في الجزائر
144	المطلب الأول: نشأة مهنة التدقيق في الجزائر
147	المطلب الثاني: الهيئات المشرفة على التدقيق في الجزائر
157	المطلب الثالث: شروط ممارسة مهنة التدقيق في الجزائر
163	المبحث الثاني: دراسة ميدانية
163	المطلب الأول: منهجية دراسة ميدانية
164	المطلب الثاني: دراسة مصداقية أداة الدراسة
169	المطلب الثالث: التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة
170	خلاصة
176	الخاتمة
180	قائمة المراجع
188	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
35	توضيح للمقارنة بين التحريفات الإجمالية المقدرة والحكم الأولي عن الأهمية النسبية	الجدول 01
61	اختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	الجدول 02
97	العلاقات بين المخاطر التدقيق وأدلة الإثبات	الجدول 03
112	استخدام الأهمية النسبية في عملية التدقيق	الجدول 04
124	مكونات الرقابة الداخلية	الجدول 06
130	وصف فئات من التوكيدات التي يمكن استخدامها المدقق لدراسة الأنواع المختلفة من الأخطاء المحتملة	الجدول 07
136	مستويات الثقة النموذجية لتحقيق خفض مخاطر	الجدول 08
141	تأثير نوع الرأي المراد التعبير عنه بالتقدير المهني للمدقق	الجدول 09
166	الإحصائيات المتعلقة باستثمارات الإستبتيان	الجدول 10
167	تمثيل توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	الجدول 11
168	تمثيل توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	الجدول 12
169	تمثيل توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	الجدول 13
170	الإحصائيات المتعلقة باستثمارات الإستبتيان حسب سنوات الخبرة	الجدول 14
172	مقياس ليكارت الثلاثي	الجدول 15
172	الاستجابات والمؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات المحور الأول	الجدول 16
174	الاستجابات والمؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات المحور الثاني	الجدول 17
175	الاستجابات والمؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات المحور الثالث	الجدول 18

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 01	خطوات تطبيق الأهمية النسبية	31
الشكل 02	العلاقة بين التحريف المحتمل والمخاطر لتحديد أدلة الإثبات المخططة	46
الشكل 03	المراجعة كنظام	52
الشكل 04	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	167
الشكل 05	توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	169
الشكل 06	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	170
الشكل 07	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	171

1. المقدمة

مع التطور الكبير الذي عرفته الحياة الاقتصادية و تزايد التحديات العالمية التي تواجه مؤسسات اليوم، تتزايد أهمية مهنة المراجعة من خلال التطور الملحوظ في أهداف ومضمون مهنة مراجعة الحسابات، وتتضح أبرز ملامح هذا التطور في تغير النظرة إلى المقصود بالمراجعة وأهدافها وإلى مهمة المراجع والدور الذي يؤديه، إذ أصبح يُنظر إلى المراجعة على أنها عملية منهجية للحصول بطريقة موضوعية على الإثباتات المتعلقة بالتوكيدات عن النشاطات والأحداث الاقتصادية، وتقييمها للتأكد من درجة التوافق بين هذه التوكيدات والمعايير المحددة وإيصال النتائج إلى المستفيدين ذوي العلاقة، فالمراجعة تهدف إلى توفير تأكيدات معقولة بأن التقارير المالية بشكل عام خالية من أي تحريف جوهري متعمد أو غير متعمد، وإن التأكيدات المعقولة هو مفهوم يتعلق بأن القرائن وأدلة الإثبات في المراجعة ضرورية لتمكين المراجع من الاستنتاج بأنه ليس هناك أي تحريف جوهري متعمد في التقارير المالية بشكل عام، ومع ذلك فإن هناك قصوراً ومحددات ملازمة للمراجعة تؤثر في قدرة المراجع في اكتشاف التحريفات الجوهرية المتعمدة أو غير المتعمدة، لذا فإن المقدار الذي يعد جوهرياً أو مؤثراً للقوائم المالية الخاصة بإحدى الوحدات قد لا يكون جوهرياً أو مؤثراً للقوائم المالية لطالما لا توجد معايير تلزم المراجعين بحساب الأهمية النسبية على أساس معين ووفقاً لنسبة مئوية معينة ، وطالما أن قرار الأهمية النسبية هو قرار حتمي لا مفر منه بالنسبة للمراجع ، و بالتالي فقرار المراجع بشأن الأهمية النسبية يعد مجرد حكم مهني، حيث ترجع أهمية مفهوم الأهمية النسبية في المراجعة إلى أنه من غير العملي أن يقدم المراجع توكيداً بأن القوائم المالية خالية تماماً من التحريفات، وبهذا أضحي يناط بالمراجع مهمة إيصال نتائج المراجعة إلى الأطراف المستخدمة للبيانات المالية من خلال تقرير مكتوب يضم- من بين أمور أخرى- رأيه في البيانات المالية التي دققها.

لذا فإن الهدف الرئيسي من عملية المراجعة هو إعداد تقرير مهني محايد عن مدى صحة القوائم المالية محل المراجعة، وذلك بناءً على ما يقوم به مراجع الحسابات من اختبارات وإجراءات وفحوصات، فمراجع الحسابات يعمل ضمن بيئة تتميز باحتوائها على عوامل عدم التأكد، بالإضافة إلى اعتمادها على أسس اختبارية حيث يستخدم المراجع نظام العينات عند إجراء الاختبارات، وكذلك فإن معظم القرارات التي يتخذها مراجع الحسابات تعتمد على الحكم الشخصي.



إن مراجع الحسابات يواجه درجة من الخطر في إبداء رأيه المهني في القوائم المالية، ويكمن هذا الخطر في فشل مراجع الحسابات باكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وإبداء رأي غير صحيح في القوائم المالية محل الفحص، حيث تتضح أهمية مخاطر المراجعة من خلال التطور الذي شهدته طبيعة إجراءات عملية المراجعة، وتشير الدراسات الى أن مناهج المراجعة قد تطورت خلال أربع أجيال، ولأن رأي المراجع يتسم بالأهمية والخطورة وله تأثير في جهات عديدة ومن نواح عدة، فعلى ضوءه تتحدد مواقف وتتخذ قرارات، ولهذا يجب أن يكون هذا الرأي بمستوى من الجودة ليفي بمتطلبات مستخدمي البيانات المالية وبالشكل الذي يؤدي إلى تفادي تعرض المراجع للمساءلة والمشاكل القانونية المحتملة وما يترتب عليها من خسائر مباشرة وغير مباشرة ناجمة عن إبداء رأي لا يعكس واقع البيانات المالية المدققة.

2. إشكالية البحث

وبناء على ما سبق سنحاول معالجة الموضوع من خلال طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

❖ ما أثر الأهمية النسبية للتحريفات الجوهرية على رأي المراجع؟

من خلال إشكالية الرئيسية لهذا البحث تم تقسيمها إلى التساؤلات الجزئية التالية:

- ✓ ما مدى تأثير التحريفات الجوهرية في المعاملات المحاسبية على رأي المراجع؟
- ✓ ما مدى تأثير اعتبارات معيار الأهمية النسبية على رأي المراجع؟
- ✓ ما مدى إمكانية تبني مفهوم الأهمية النسبية من خلال التدقيق المبني على المخاطر في الجزائر؟

في ضوء العرض السابق لإشكالية البحث يمكن طرح الفرضيات التالية:

- يوجد أثر بين التحريفات الجوهرية في المعاملات المحاسبية والرأي الذي يصدره المراجع.
- يوجد أثر بين اعتبارات معيار الأهمية النسبية والرأي الذي يصدره المراجع.
- يوجد أثر بين منهج التدقيق في الجزائر ومفهوم الأهمية النسبية للتحريفات الجوهرية.

3. أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة بكونها تناقش الأهمية النسبية للتحريفات الجوهرية من خلال أسلوب التدقيق المبني على المخاطر، إذ أن المراجع عند قيامه بفحص عناصر القوائم المالية يتركه أحيانا أمام تساؤل



يمكن في مدى ومجال الأخطاء المقبولة في البند لإمكانية السماح بها في ظل عدم الضرر بمستعملي أراء المراجع.

4. أهداف الدراسة

ينحصر هدف هذا البحث بصفة أساسية في تأثير الأهمية النسبية للتحريفات الجوهرية في نوع التقرير الذي يصدره المراجع.

ويتفرع من هذا الهدف العام الأهداف التالية:

- تحليل طبيعة الأخطاء المحاسبية وأنواعها وأساليب الغش المتبعة؛
- تحديد واستخدام الأهمية النسبية في عملية المراجعة؛
- إمكانية تبني مفهوم الأهمية النسبية للتحريفات الجوهرية من خلال التدقيق المبني على المخاطر في الجزائر؛
- التعرف على واقع مهنة المراجعة في الجزائر.

5. منهجية البحث

لقد اتبعنا في دراستنا المنهج الوصفي لكي نستطيع الإحاطة بكل جوانب الموضوع الذي يعتمد على جمع المعلومات والبيانات التي تساعد على وصف المشكلة المدروسة والمنهج التحليلي قصد الوصول إلى نتائج محددة وفق الفرضيات المطروحة وكذا على منهج دراسة الحالة من خلال إعداد استبيان فرض علينا استخدام بعض الأساليب الإحصائية في جمع وتفرغ البيانات.

6. أدوات الدراسة و مصادر البيانات

إعتمدنا في إطار إنجاز هذا البحث الأدوات التالية:

- ✓ المراجع المتمثلة في الكتب ورسائل الجامعية التي صدرت في هذا المجال.
- ✓ واستبيان وزع على مجموعة من الأساتذة ومراجعي الحسابات.



7. الدراسات السابقة

هناك بعض الدراسات السابقة التي تناولت الأخطاء الجوهرية والأهمية النسبية، يمكن ذكرها في ما يلي:

❖ شيرين مصطفى الحلو، "المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في

القوائم المالية"، البحث عبارة عن مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الإسلامية، 2012.

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على جوانب المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات نحو اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، وذلك من خلال تقييم مدى التزام مدققي الحسابات لمسؤوليتهم المهنية، ومدى توافر الكفاءة العلمية والعملية والخبرة المهنية لديهم، ومدى التزامهم بتخطيط عملية التدقيق وقدرتهم في اكتشاف مخاطر غش الإدارة، وانتهاء بالمعوقات التي تؤثر على قدرة المدقق في أداء مسؤوليته المهنية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: يلتزم مدققو الحسابات المزاويلين للمهنة في قطاع غزة بتدقيق القوائم المالية وفق معايير التدقيق الدولية، وهذه النتيجة تتسجم مع المتطلبات القانونية للبيئة الفلسطينية التي تفرض تدقيق الشركات المساهمة العامة وفق معايير التدقيق الدولية، الأمر الذي يعزز من قدرة المدققين على اكتشاف التحريفات والتلاعبات بالقوائم المالية، وأيضاً يتوفر لدى مدققي الحسابات المزاويلين للمهنة في قطاع غزة الكفاءة العلمية والعملية والخبرة المهنية أثناء تأدية عملهم مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ.

❖ شادن عرار، "مدى التزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء

المادية عند تدقيق البيانات المالية"، البحث عبارة عن مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة

الشرق الأوسط، 2009.

هدفت الدراسة الحالية إلى بيان مدى التزام مدقق الحسابات الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، حيث بينت نتائج التحليل الإحصائي أن المدقق الخارجي في الأردن يطبق الإجراءات والاختبارات اللازمة لفهم المنشأة وبيئتها الداخلية لتقييم مخاطر الأخطاء المادية، إذ توجد علاقة بين فهم المدقق لبيئة المنشأة وبين قدرته على تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.



❖ منهل مجيد أحمد العلي، تغريد سالم الليلة، "استخدام الأهمية النسبية في العمل التدقيقي وفقاً لمعايير التدقيق الدولية"، البحث عبارة عن مقال في مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، 2008.

تعد الأهمية النسبية من المبادئ المحاسبية والرقابية المهمة التي تتطلب من المحاسبين والمدققين الاعتماد عليها خصوصاً عند إصدارهم حكم بشأن موضوع ما أو توضيح بيان معين أو تحديد معلومة أو بخصوص حدث مالي معين في القوائم المالية في كل مرحلة من مراحل عملهم المهني، وتزداد الحاجة إلى هذا المبدأ خصوصاً عند الانتباه إلى موضوع معين أو تحديد بند معين أو عنصر معين يتعلق بالقوائم المالية التي تزداد فيها نسبة المخاطرة.

وتتجلى عملية تطبيق هذا المبدأ في العمل التدقيقي عند زيادة الخبرة العملية في مجال التدقيق أو عند ازدياد المعرفة المحاسبية خصوصاً مسألة التعرف على أهم المعايير المحاسبية والرقابية، والواقع يشير إلى زيادة مسؤوليات المدقق في الوقت الحاضر، فهو يحتاج إلى الأهمية النسبية عند تخطيط البرنامج التدقيقي وتنفيذه أو عند إعداده لتقرير التدقيق. والواقع يشير أيضاً إلى قلة الأبحاث والدراسات عن موضوع الأهمية النسبية على الرغم من الحاجة إليه في المجال التدقيقي وعمل المدقق مثلاً، فضلاً عن أهميته في المجالات الأخرى.



■
■
مدخل إلى الأهمية النسبية لتحريفات
الجوهرية

: التحريفات الجوهرية في المعاملات المحاسبية

: الأهمية النسبية في

تمهيد

من المعروف أن حاجة مستخدمي التقارير هي التي تعطي مراجعة الحسابات أهميتها، وهي التي تحدد قيمتها الاقتصادية، عن طريق ما تضيفه من ثقة إلى نفوس المستخدمين، وعلى هذا فإن تطور حاجات مستخدمي التقارير انعكست على وظيفة المراجعة، وازدياد أهمية مراجعة الحسابات كونها أداة الرقابة المهنية التي تطمئن المساهمين على مدى عدالة التقارير المالية، أصبحت وظيفة المراجعة هي إبداء الرأي بعدالة التقارير المالية، وليس اكتشاف جميع الأخطاء والتلاعبات التي يمكن أن تكون بالتقارير المالية، لذا يجب على المدقق وهو يخطط لمهمته بحيث يتوقع إلى حد معقول أنه سيتمكن من اكتشاف التحريفات كالتحريف جوهرية ينتج عن المخالفات، فالأهمية النسبية مثلها مثلاً بصورة الحقيقية والعدالة فهي مفهوم عائم وفضفاض وغالباً ما يخضع للتقدير أو الاجتهاد الشخصي.

ومن هنا جاء تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول التحريفات الجوهرية في المعاملات المحاسبية من خلال مفهوم التحريفات الجوهرية، مسؤولية المراجع في اكتشاف هذه التحريفات و آثارها، بالإضافة إلى المبحث الثاني الأهمية النسبية في عمل المراجع الذي يتضمن مفهوم الأهمية النسبية، خصائص ومجالات استخدام الأهمية النسبية وانعكاسات الأهمية النسبية على رأي المراجع.

المبحث الأول: التحريفات الجوهرية في المعاملات المحاسبية

اكتشاف التحريفات كان الشغل الشاغل للمراجعين في مراحل المراجعة الأولى، لكن مع ارتفاع وزيادة الأخطاء والتجاوزات نتيجة كبر وتنوع وتعقد بيئة الأعمال في المؤسسات أصبح هذا الهدف ثانوي، وتأسيساً على ذلك نحاول تغلغل في مفهوم التحريفات الجوهرية من خلال مختلف أبعادها.

المطلب الأول: عموميات حول التحريفات الجوهرية

الفرع الأول: مفهوم التحريفات الجوهرية

يعتبر حدوث التحريفات أمراً محتملاً للغاية في المستندات والسجلات والدفاتر المحاسبية نظراً لتعدد عمليات المؤسسة ولخطوات المعالجة المحاسبية، من تسجيل، ترحيل، ترصيد، إعداد ميزان المراجعة، إجراءات التسويات الجردية إلى عرض نتائج المتعددة في الحسابات الختامية والقوائم المالية الأخرى، كما هو معروف أن حدوث الخطأ أو الغش وارد، قال تعالى في كتابه العزيز:

"وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم "

ومن الآية الكريمة يتضح أن كل ابن آدم خطأ ولذلك ليس هناك مشكلة في الخطأ كما يمكن القول أن الخطأ غش غير متعمد بينما الغش هو خطأ متعمد وصفة التعمد تعتمد على قلب الإنسان، ويؤكد على ذلك قول رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم في حديثه الشريف "من غشنا فليس منا"¹.

في السابق عندما كانت شركات الأعمال صغيرة الحجم ونشاطها التجاري كان بسيطاً، كان الهدف في ذلك الوقت من إجراء عملية التدقيق هو اكتشاف الغش والسرقة التي تتم من قبل الموظفين وكان المدقق يقوم بعمله فقط لمصلحة المالك وليس لمصلحة الأطراف الأخرى حتى تتعرف على كيفية أداء الإدارة للمنشأة²، لكن بعد ذلك أصبح هذا الهدف من الأهداف الثانوية التي يكتشفها المدقق خلال إجراءاته العملية ويكون مسئولاً عن ما يكتشفه من أخطاء وغش أثناء فحصه العادي لمستندات لدفاتر والسجلات المنشأة³، لهذا يجب أن نفرق بين التحريفات الناتجة عن الأخطاء أو الغش أو الفساد.

¹ رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفق لمعايير الدولية للتدقيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 2، عمان، الأردن، 2015، ص169.

² غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، ط2، عمان، الأردن، 2009، ص17.

³ نفس المرجع، ص، 147.

الفرع الثاني: أنواع التحريفات الجوهرية

أولاً: الخطأ

تعريف أول

الأخطاء وفقاً لمعايير التدقيق الدولية بأنها التحريفات غير المقصودة في البيانات المالية بما في ذلك حذف مبلغ أو خطأ في جمع بيانات أو معالجتها، أو تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أو تفسير خاطئ للحقائق، أو خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض أو الإفصاح.¹

تعريف ثاني

الأخطاء غير المتعمدة التي لا ترتكب بناء على تصميم سابق، وإنما تقع بسبب جهل أو عدم دراية موظفي قسم المحاسبة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أو بسبب التقصير والإهمال في أداء أعمالهم.²

تعريف ثالث

هي أعمال غير متعمدة في البيانات المالية بسبب السهو أو إساءة فهم الحقائق أو سوء تطبيق السياسات المحاسبية³، عجز السجلات المحاسبية عن الإفصاح عما حدث فعلاً بشكل غير عمدي⁴.

مما سبق نستنتج أن هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى وقوع الأخطاء منها⁵:

- الجهل بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها نتيجة نقص أو انعدام الخبرة المحاسبية لديهم؛
- تقصير وإهمال الموظفين في تأدية الواجبات المنوط بهم؛
- الرغبة في اختلاس أو عجز مما يؤدي بهم إلى ارتكاب الأخطاء لإخفاء تلك المخالفات؛
- رغبة الإدارة واستعدادها لارتكاب الأخطاء لتحقيق غرض معين مثل التهرب الضريبي؛
- الرغبة في اختلاس بعض أصول المنشأة (مثل الأموال المقبوضة، الأصول العينية أو غير الملموسة، التسبب في قيام المنشأة بدفع مبالغ لبضاعة أو خدمات لم يتم استلامها).

¹ رزق أبو زيد الشحنة، مرجع سابق، ص148.

² خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص45.

³ إيهاب نظمي، هاني عزب، تدقيق الحسابات الإطار النظري، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2012، ص177.

⁴ حسين القاضي، حسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، مؤسسة وراق للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 1999، ص131.

⁵ غسان فلاح المطازنة، مرجع سابق، ص148.

يمكن تقسيم الأخطاء من ناحية قصد الارتكاب الى¹:

أخطاء عمدية (ارتكابية):

وهي الأخطاء التي تتم مع تدبير المسبق بهدف إخفاء حقيقة معينة أو تغطية اختلاس معين.

أخطاء غير عمدية:

وهي الأخطاء التي ترتكب عن غير قصد ولا يكون هناك تدبير للقيام بها، والتي من الممكن أن تنشأ نتيجة الجهل بالمبادئ المحاسبية أو التقصير في أداء الواجب.

بالإضافة الى تقسيم السابق للأخطاء يمكن أن تقسم الأخطاء من الناحية المحاسبية الى أنواع التالية:

• أخطاء الحذف (السهو):

يمكن أن ترتكب أخطاء الحذف أو السهو إما عن قصد أو عن غير قصد، وهي تنتج عن عدم قيد عملية بالكامل أو أحد طرفيها في دفتر اليومية، أو عدم القيام بترحيلها الى دفتر الأستاذ كلياً أو جزئياً، يمكن أن يأخذ هذا النوع الشكلين التاليين²:

✓ السهو أو الحذف الكلي:

الخطأ بهذا الشكل لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة كون الحذف مس طرفي القيد أو تسجيل المحاسبي له، لذا فإكتشافه صعب لكن ليس مستحيلاً وذلك باستعمال وسائل الحصول على أدلة الإثبات سواء بالمراجعة المستندية أو القياسية أو المطبقات، فعدم تسجيل تدفق مالي سهواً مثلاً، لا يؤثر هذا الحذف على التوازن الكلي لميزان المراجعة، لكن يعطينا معلومات لا تعبر عن الرصيد الحقيقي للخزينة، لذا وبغية إكتشافه نستعمل وسيلة المقارنة بمطابقة ما تم تسجيله على مستوى البنك بما تم تسجيله فعلاً على مستوى المؤسسة، مما يعطينا انحراف يقدر بقيمة عدم تسجيل التدفق المالي ويمكننا من تصحيح وتسجيل القيد المحذوف.

✓ السهو والحذف الجزئي:

إن وقوع حذف جزئي معين يعطي لنا ميزان مراجعة غير متزن، مما يسمح وبسهولة من إكتشاف هذا الخطأ عن طريق المراجعة الحسابية وتصحيحه بإثبات الجزء المحذوف.

• الأخطاء الارتكابية

هي الأخطاء التي تحدث في العمليات الحسابية أو نتيجة إجراء القيود المحاسبية للعمليات بطريقة غير صحيحة كلياً (لا يتأثر بها ميزان المراجعة) أو جزئياً (يتأثر بها أو لا يتأثر ميزان المراجعة) مثل مشتريات بمبلغ 1250 دينار يتم تسجيلها في دفتر المشتريات بمبلغ 1520 دينار مثل هذا ويمكن أن تكون الأخطاء الارتكابية على أحد الأشكال التالية:

¹ غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص148.

² محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2014، ص141.

✓ جمع الأرقام

✓ قلب الأرقام 87 دينار بدلاً من 78 دينار

✓ أخطاء عند القيام بالترحيل إلى حساب محمود بدلاً من محمد.

لهذا يمكن التطرق إلى هذا الخطأ من خلال التالي:

• الأخطاء الفنية (أخطاء تطبيق المبادئ):

الأخطاء الفنية هي تلك الأخطاء التي حدث نتيجة عدم فهم المبادئ المحاسبية وطرق تطبيقها لذلك سميت بالأخطاء الفنية، وهذه الأخطاء قد تكون عمديه أو غير عمديه، مثل هذه الأخطاء تنتج عند تسجيل في دفتر اليومية دون إتباع المبادئ المحاسبية كالخلط بين المصروف الإرادي والرأسمالي، عدم احتساب الاهتلاك للأصول الثابتة، عدم تكوين احتياطات، مثل هذه الأخطاء لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة¹، لكن هذه الأخطاء تعتبر خطيرة بسبب تأثيرها المباشر على النتيجة الدورة والمركز المالي، لذلك ينبغي على المراجع بذل العناية المهنية الكافية عند قيامه بعملية المراجعة بغية اكتشاف هذه الأخطاء الفنية والوقوف على تصحيحها أو الإشارة إليها في تقرير إبداء الرأي².

• أخطاء متكافئة (معوضة):

وهي الأخطاء التي تعوض بعضها البعض، بمعنى أن الخطأ الذي يرتكب قد يحدث خطأ آخر بنفس القيمة وبالجانب المعاكس للخطأ الأول مما يؤدي إلى تكافؤ الخطئان، مثل هذه الأخطاء لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة ولا على المركز المالي مما يؤدي إلى صعوبة اكتشافها إلا إذا بذل المدقق عناية خاصة، ومن أمثلة هذه الأخطاء إذا باعت المنشأة بضاعة لأحد العملاء بمبلغ 7000 دينار وقد سجل في دفتر اليومية بمبلغ 700 دينار، ثم يرحل هذا الحساب إلى دفتر الأستاذ بمبلغ 700 دينار، يلاحظ أن مثل هذا الخطأ لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة. ولكنه يؤثر على قيمة صافي المبيعات وكذلك يخفض مجمل الربح وصافي الربح بفرق بين المبلغين وهو 6300 دينار، ويمكن تصحيح مثل هذا الخطأ بإحدى الطرق التالية:

✓ الطريقة المطولة (غير المباشرة): ويتم فيها إلغاء القيد الأصلي ومن ثم يتم تسجيل القيد الصحيح؛

✓ الطريقة المختصرة (المباشرة): ويتم فيها إثبات قيد واحد بالفرق بين المبلغ المسجل والمبلغ الحقيقي.

■ الأخطاء الكتابية:

تتسبب هذه الأخطاء نتيجة الترحيل لمبلغ بنفس الجانب ولكن لحساب آخر مثل ترحيل مشتريات أجله من المورد حسين بالجانب الدائن ولكن بحساب المورد وديع، في هذه الحالة نجد أن مثل هذا الخطأ لا يؤثر على

¹ غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 149.

² محمد التهامي طواهر، مرجع سابق، ص 143.

ميزان المراجعة، وفي حالة أخرى ترحيل نفس المبلغ الى نفس الحساب ولكن بالجانب المدين مثلاً بدلاً من الجانب الدائن، في هذه الحالة يمكن اكتشاف مثل هذا الخطأ حيث أن ميزان المراجعة لن تتساوى أطرافه¹.

ثانياً: الغش

تعريف أول

أشار المعيار الدولي للتدقيق رقم (240) إلى أن الغش يعني "فعلًا مقصوداً من قبل شخص أو أكثر في الإدارة، وأولئك المكلفون بالرقابة والموظفون، أو أطراف خارجية، ويتعلق هذا الفعل باستخدام الخداع من أجل الحصول على مصلحة غير عادلة أو غير قانونية، والذي ينتج عنه تحريف في التقارير المالية"

تعريف ثاني

بأنه تعدد إخفاء أو تعديل البيانات بغرض الحصول على منافع خاصة، أو لتضليل طرف آخر والحيلولة بينه وبين الحصول على حقوقه المشروعة، أو تحميله بما يزيد عن التزاماته الحقيقية، أو الحصول على الأصول وممتلكات الوحدة الاقتصادية لاستخدامها في الأغراض الخاصة².

تعريف ثالث

يعرف الغش في سياق مراجعة القوائم المالية بأنه تحريف متعمد بالقوائم المالية³.

ومن خلال ما ذكر يستنتج الباحث أن استخدام مصطلح الغش في حقل المحاسبة والمراجعة يدل أيضاً على عدة معانٍ منها "الاختلاس والتلاعب والاحتتيال" وعلى أساس التعاريف السابقة يمكن القول أن الخطأ يرتكب دون تدبير أو تخطيط مسبق وبسبب السهو الإهمال، التقصير أو الجهل بمبادئ المحاسبة، في حين أن الغش يشترك مرتكبه في صفات عدم النزاهة وعدم الأخلاق، تحقيق منفعة شخصية بسبب التحريف أو أي فعل منافي للأخلاق، ويدخل في هذا المفهوم الفساد الذي هو آفة العصر، ولا يقتصر على شعب معين أو قطاع معين، ولا يخلو منه أي بلد⁴.

وبالتالي فإن الغش يؤدي إلى سلسلة من التحريفات المتعمدة يصعب اكتشافها بصورة تلقائية، واكتشاف الغش يرتبط بقوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية.

حددت نشرة معايير المراجعة رقم (16) مثل هذه الأخطاء المتعمدة كنوع من المخالفات وعادة يتم تقسيمها إلى:

¹ غسان فلاح المطازنة، مرجع سابق، ص150.

² محمد سمير صبان، عبد الله هلال، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، دار الجامعة، ب ط، الإسكندرية، مصر، 2000، ص135.

³ أحمد محمد نور وآخرون، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، دار الجامعة، ب ط، الإسكندرية، مصر، 2007، ص309.

⁴ صالح العقدة، محمد النوابسة، مرجع سابق، ص68.

✓ **غش واحتيال العاملين:** تتضمن بصفة عامة سرقة موارد المؤسسة التي يصابها أخطاء متعمدة بالسجلات المحاسبية، لإخفاء مثل هذه الاختلاسات، وغالبا ما تعتمد المؤسسة على نظم الضبط لتخفيض حدوث مثل هذه الأخطاء؛

✓ **غش واحتيال الإدارة:** هي الأخطاء المعتمدة بالسجلات المحاسبية بواسطة الإدارة وذلك بغرض تحريف وتغيير المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وخطورته أنه يحدث حتى في ظل وجود نظام ضبط داخلية جيدة، حيث يمكن أن تتغلب الإدارة على إجراءات الرقابة ومن الصعب اكتشاف هذا النوع على الرغم من تأشيرته الكبير على صدق وعدالة القوائم المالية.

كما أن المعيار الدولي للمراجعة رقم 240 ميز بين نوعين من التحريفات المقصودة وهما¹:

▪ التحريفات الناتجة عن تقرير مالي احتيالي

وتشمل تحريفات مقصودة أو حذف مبالغ أو حذف إفصاحات في البيانات المالية من أجل خداع مستخدمي هذه البيانات، التزوير أو إجراء تغيير في السجلات المحاسبية، التمثيل الخاطئ للبيانات المالية، أو سوء استعمال متعمد للمبادئ المحاسبية.

▪ تحريفات ناتجة عن سوء التخصيص للأصول

وتشمل سرقة أصول المنشأة، مثل سرقة المقبوضات (كما في حالة اختلاس تحصيلات الذمم المدينة)، أو سرقة أصول فعلية (كما في حالة سرقة المخزون السلعي للاستعمال الشخصي أو للبيع)، سداد دفعات لبائعين وهميين.

و الغش يمكن أن يرتكب عن طريق²:

▪ التلاعب بالدفاتر والسجلات والحسابات لإخفاء سرقة أو عجز أو سوء استعمال، ومن أسباب حدوث هذا الاحتيال ضعف نظام الرقابة الداخلية، حيث أنه كلما كان نظام الرقابة الداخلية مستعملا فعلا في المشروع قويا ومتناسكا كلما قل ارتكاب مثل هذا النوع من التلاعب والغش والتزوير ، ولهذا على المدقق أن يزيد من نطاق عملية التدقيق إذا ما وجد أن نظام الرقابة الداخلية بالمشروع تشوبه نقاط ضعف وثغرات عديدة، حتى لا يكون هناك مجال لمثل هذه التصرفات، هذا النوع من الاحتيال يمكن أن يتم عن طريق:

✓ حذف أو إخفاء عمليات معينة من الدفاتر والمستندات مثل السرقة مبالغ نقدية ثم

قبضها من العملاء ولم يتم إثباتها بالدفاتر على الإطلاق؛

✓ إثبات عمليات وهمية (صورية) في الدفاتر، مثل مدفوعات اجور عمال أو

مصاريف واختلاس قيمتها؛

✓ عدم إثبات بضاعة في الدفاتر وسجلات المخازن بقصد اختلاسها؛

¹ رزق أبو زيد الشحنة، مرجع سابق، ص 266.

² غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 151.

- ✓ إثبات أدون صرف بضائع وهمية من المخازن وسرقتها؛
 - ✓ القيام بالعمليات تلاعب وتزوير في الدفاتر والسجلات؛
 - ✓ التعمد في تطبيق المبادئ والطرق المحاسبية بصورة خاطئة.
- التلاعب بالدفاتر والسجلات والحسابات بهدف تشويه صورة نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي، ويعتبر هذا النوع من الاحتيال الأخطر لأنه يتم بموافقة الإدارة نفسها وتوجيهاتها، من الأمثلة على هذا النوع من التلاعب:
- ✓ تضخيم الأرباح لتحقيق أغراض معينة مثل زيادة حصص أعضاء مجلس الإدارة من هذه الأرباح على شكل مكافآت وكذلك إيهام المساهمين على أن إدارتهم للمنشأة ناجحة ويمكن أن يتم ذلك عن طريق:
- إظهار مخزون آخر المدة بأكثر من قيمته الحقيقية؛
 - إثبات قيود صفقات بيع صورية لم تحدث فعلاً؛
 - تخفيض المصاريف بأقل من مبالغها الحقيقية؛
 - عدم إثبات بعض العمليات الشراء.
- تخفيض الأرباح بهدف تحقيق أغراض معينة قد تكون من قبل الإدارة مثل إظهار أن المنشأة تحقق خسائر مالية مما سيؤدي إلى التأثير على سعر السهم والمضاربة في البورصة الأوراق المالية أو بهدف تكوين احتياطات سرية أو التهرب الضريبي عن طريق تخفيض الربح الفعلي للمنشأة، يمكن للمنشأة أن تلجأ إلى الأساليب التالية لتحقيق هدف تخفيض الربح:
- ✓ إظهار مخزون آخر المدة من البضاعة بأقل من القيمة الحقيقية؛
 - ✓ تكوين مخصصات أكثر مما يجب أن تكون؛
 - ✓ زيادة قيمة المشتريات والمصاريف؛
 - ✓ تخفيض قيمة المبيعات عن طريق عدم إثبات بعضها والتي تتم في نهاية السنة المالية.
- إظهار المركز المالي بصورة حقيقية عن طريق التلاعب في قيم الأصول والخصوم بهدف تضليل المستثمرين والمضاربة في السوق المالي، أو للحصول على قرض معين.
- إذا يمكن أن تعزى عمليات الاحتيال التي تتم في المنشآت بشكل عام إلى الأسباب التالية¹:
- الظروف الاقتصادية (المالية) السيئة للموظفين في المنشأة؛
 - وجود ضعف في الكفاءة العاملين مما يدفعهم للظهور بصورة أفضل؛
 - الطمع في الحصول على مكافأة وحوافز أفضل.

¹ غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 152.

و للغش صفات و خصائص يتعين على المراجع الإلمام بها و أهمها :

- الدوافع و الضغوط و الفرص؛
- إمكانية إخفاء الغش؛
- إمكانية الغش من خلال التواطؤ؛
- إمكانية تحويل الخطأ إلى غش.

إلى جانب ذلك فقد أدى التوسع في استخدام الحاسبات الالكترونية في مجال المحاسبة، إلى ظهور العديد من المشاكل التي لم تكن موجودة في ظل التشغيل اليدوي للبيانات، ومن أهمها سهولة ارتكاب جرائم الغش وصعوبة اكتشافها، وانتشار جرائم فيروسات الحاسبات، ويقصد بالغش في مجال الحاسبات الالكترونية أي تلاعب في برامج الحاسوب و ملفات التقارير، والتشغيل، والمعدات، مما يؤدي إلى إلحاق خسائر بالتنظيمات التي يقع الغش في مجال استخدامها للحاسبات، وتشير الدراسات في هذا المجال إلى أن الغش في مجال الحاسبات يتميز بعدة خصائص من وجهة نظر مرتكبيه لا تتوفر في ظل النظام اليدوي، وتتمثل هذه الخصائص في الآتي¹:

- سهولة ارتكاب الغش في ظل استخدام الحاسبات ويعود السبب بذلك إلى قصور الرقابة على نظم الحاسبات في ظل التقدم الفني الكبير.
- صعوبة اكتشاف الغش وتتبعه في ظل استخدام الحاسبات الالكترونية، إذ إن مرتكب الغش يمكن أن يغير من وحدات التخزين دون ترك أي أثر ملموس يمكن تتبعه، وينفذ ذلك بدقة وإحكام، لذا فإن معظم هذه الحالات قد لا يمكن اكتشافها، ومما يؤدي إلى زيادة حالات الغش في ظل استخدام الحواسيب، أن العديد من الشركات التي يقع فيها الغش تفضل ألا تفصح عنه، وذلك للحفاظ على سمعتها عند العملاء، الدائنين، والمستثمرين، فقد أشار تقرير المركز القومي للحاسبات بالمملكة المتحدة إلى أن 7% فقط من حالات الغش بالمملكة المتحدة يتم الإعلان عنها، كما أن الغش في ظل استخدام الحاسب يفقد أدلة الإدانة المباشرة، فحالات الغش المكتشف التي تمت إدانة مرتكبيه تتراوح بين 3% و 9% فقط من إجمالي الحالات المكتشفة، وأن معظم حالات الغش المكتشفة قد اكتشفت بالمصادفة، وهذا يعني أن هناك العديد من الحالات الأخرى التي لم يتم اكتشافها، أضف إلى ذلك أن معظم حالات الغش تنسم بالاستمرارية، ولاسيما تلك التي تبدأ في مرحلة مبكرة عند تصميم النظام.
- الغش في مجال الحاسبات يحقق عائداً مغرباً لمرتكبيه، مما يشجع على ارتكابه، فقد أشار مكتب المباحث الجنائية الأمريكية إلى أن غش الحاسبات يحقق عائداً لمرتكبيه يتراوح ما بين 3 إلى 5 بليون دولار سنوياً، وأن متوسط العائد لمرتكب الغش في حالات الغش المكتشفة يقدر بزهاء (500.000) دولار، وذلك مقابل (23.000) دولار سنوياً لمرتكب الغش باستخدام الطرائق اليدوية، كما أشار المركز القومي للحواسيب في

¹ حسين أحمد دحدوح، مسؤولية مراجعة الحسابات عن إكتشاف التضييل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في إكتشافه، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 22، العدد الأول، 2006، ص 180.

بريطانيا في مسح تم إجراؤه إلى أن حالات غش الحواسيب تلحق بشركاتها خسائر تتراوح ما بين 400 مليون إلى 2 بليون جنيه سنوياً، وتؤدي إلى نقص في الأرباح بمعدل يزيد على 10 %، وهذا النقص في الأرباح له تأثير سلبي في الجميع¹.

من ذلك يستنتج أن ظهور الحواسيب قد ترتب عليه طرائق حديثة تماماً لارتكاب حالات الغش، مما جعلها أكثر سهولة من حيث ارتكابها، وأكثر صعوبة من حيث اكتشافها، إلا أنه يمكن الحد من هذه الحالات من خلال تصميم نظام فعال للرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

الفرع الثاني: مواقع ارتكاب الأخطاء والغش وتصحيحها

أولاً: مواقع ارتكاب الأخطاء والغش

يمكن أن يتم ارتكاب الأخطاء والغش في الدفاتر والسجلات في أي مرحلة من مراحل الدورة المحاسبية، مما يعني أن هناك مجالات كثيرة لارتكابها نذكر منها²:

• مرحلة التسجيل في الدفاتر:

وهو عدم إثبات عملية معينة في الدفاتر المحاسبية، مثل اختلاس قيمة مبيعات وعدم إثباتها أو أن يقوم المحاسب بإثباتها أو أن يثبت عملية تخص الفترة المالية السابقة على أنها تخص الفترة المالية الحالية أو حذف عمليات كان يجب قيدها وتخص الفترة الحسابية أو أن يقوم بتحليل العملية المالية بطريقة خاطئة إلى طرفيها المدين والدائن³.

• مرحلة التجميع والترحيل:

وهي تحصل عند القيام بعملية الترحيل من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ، وقد يقوم المحاسب بعملية ترحيل حساب إلى حساب آخر أو ترحيل المبلغ الخاطئ إلى الحساب أو ترحيل المبلغ إلى الجانب الخاطئ من نفس الحساب⁴.

• مرحلة التلخيص وإعداد القوائم المالية:

¹ حسين أحمد دحدوح، مرجع سابق، ص 181.

² غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 152.

³ محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، دراسات متعمقة في تدقيق الحسابات، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ط 1، مصر، 2009، ص 50.

⁴ غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 152.

وهذه المرحلة الأخيرة من مراحل الدورة المحاسبية التي من الممكن أن تحدث بها الأخطاء ومن الممكن أن تأخذ الأخطاء أحد الأشكال التالية¹:

- ✓ إدراج مبالغ أو بنود غير صحيحة في القوائم المالية؛
- ✓ حذف مبالغ أو بنود؛
- ✓ إعطاء وصف غير كاف لبعض البنود.

ثانياً: تصحيح الأخطاء

عند اكتشاف المدقق خطأً بالدفاتر والسجلات، عليه أولاً أن يقرر ما إذا كان ذلك الخطأ يستلزم تصحيحاً، لأنه ليس من الضروري تصحيح جميع الأخطاء التي يكتشفها المدقق. فقد لا تستدعي طبيعة الخطأ أو أهميته النسبية ضرورة تصحيحه، وهذا أمر عائد لتقدير المدقق وخبرته المهنية، أما إذا كان الخطأ ذا أهمية نسبية، أي أن له تأثيراً على المركز المالي، فلا بد عندها من إجراء التصحيح اللازم وفقاً للمبادئ المحاسبية، وتقسّم الأخطاء من هذه الوجهة إلى مجموعتين²:

- ✓ أخطاء تؤثر على أرصدة حسابات الأستاذ العام.
- ✓ أخطاء لا تؤثر ولن يكون لها أثر على الأرصدة.

ويجب تصحيح أخطاء المجموعة الأولى بإجراء قيد باليومية مصحوب بالشرح الكافي لطبيعة القيد وسبب إجرائه كما يجب أن يؤدي القيد الجديد إلى تصحيح الخطأ الموجود فعلاً بالدفاتر والسجلات. وتقسّم قيود التصحيح التي ينصح المدقق بإجرائها (وذلك لمجموعة الأخطاء الأولى المؤثرة على أرصدة الحسابات بالأستاذ العام) إلى مجموعتين هما:

■ قيود التسوية:

وهي تلك التي تؤثر على مبلغ أرباح أو خسائر المدة الحالية والمستقبلية ولذلك يجب إجرائها لتسوية ذلك الأثر ومثالها الخطط بين مصروف إيرادي وآخر رأسمالي حيث يستدعي ذلك بالضرورة إجراء قيد أو قيود تصحيحية لإعطاء صورة عادلة عن نتائج الأعمال والمركز المالي للمشروع للسنة المعنية والسنوات المقبلة أيضاً.

■ قيود إعادة التبويب:

¹ غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص151.

² شرين مصطفى الحلو، المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012، ص22.

وهذه يجب إجراؤها بهدف إعداد قوائم مالية سليمة للفترة المعينة فقط، ولكنها غير ضرورية بالنسبة لقوائم السنوات التالية، ومثالها الخلط بين مصروفين إرادييين كتحميل مصروفات الانتقال على حساب مصروفات الإعلان مثلاً.

ومعظم الأخطاء التي يكتشفها المدقق تكون قد سبق ترحيلها بصورة خاطئة إلى دفتر الأستاذ العام ويستدعي الأمر تصحيحها بقيد في دفتر اليومية، فإذا كان حدث خطأ في جمع خانات دفتر النقدية واكتشف الخطأ قبل الترحيل لحساب النقدية بدفتر الأستاذ فإنه من الممكن تصحيح جمع الخانة التي حصل فيها الخطأ، ويجب أن يصحح بإجراء قيد في اليومية العامة لأن الخطأ قد انتقل إلى دفتر الأستاذ العام، والمدقق يجمع الأخطاء التي اكتشفها في سجل ملاحظاته ثم يتقدم بكشف الأخطاء واقترح القيود اللازمة للتصحيح وشرح واف لكل قيد تصحيح، ويقدم الكشف إلى الموظف المسئول عن الخطأ، وفي هذه الحالة هناك عامل نفسي وهو أن أي شخص يكره أن يقال له أن عمله خطأ ويجب أن يصححه وهو لن يقبل أن يقال له هناك خطأ بدون توضيح للخطأ وسببه، ولذلك على المدقق أن يكون حريصاً عند تقديمه لهذا الكشف وأن لا يظهر أنه قد أظهر للموظف أخطاء وإنما يجب أن يقدم الكشف بطريقة لا تتفرأ الشخص منه¹.

والنقطة المهمة الثانية في هذا المجال هو أن المدقق في مركز مختلف عن الموظف الذي قام أصلاً بتقييد العملية، فالأخير قام بتحليل العملية وتقييد القيد، أما المدقق فإنه يدقق تحليل العملية وطريقة تقييدها وإذا كان التحليل والتقييد خطأ فإنه يقترح قيد التصحيح بأطرافه المدينة والدائنة وعلى الموظف المسئول عن الخطأ أن يصحح الخطأ الذي اكتشفه المدقق أي أن المدقق لا يقوم هو بتصحيح الخطأ وإنما يشير على الموظف بإجراء التصحيح².

ويراعى في تصحيح الأخطاء أن لا تفتح حسابات جديدة بل يقتصر على الحسابات الموجودة بالدفاتر كما أن قيود التعديل والتصحيح يجب أن لا تجرى مباشرة لحساب الأرباح والخسائر وإنما للحسابات التي تأثرت بالقيد الخطأ والحالة الوحيدة التي تجرى القيود فيها للحسابات الختامية هي عندما تقفل الدفاتر في نهاية المدة التجارية، وأن يكتشف الخطأ بعد إقفال الدفاتر فحساب الأرباح والخسائر حساب خاص يستعمل فقط عند إقفال الدفاتر فجميع العمليات سبق أن أثرت على حسابات الأصول، أو الالتزامات أو حسابات الدخل أو حسابات المصاريف وأي تصحيح للخطأ في عمليات سبق أن قيدت يجب أن يؤثر على هذه الحسابات، والقيود التي يقترحها المدقق لتصحيح الأخطاء التي اكتشفها أثناء تدقيقه متعددة الأنواع ومختلفة في طريقة المعالجة، فمثلاً يمكن تقسيمها إلى قيود تعديل، وقيود إعادة تصنيف³.

الفرع الثالث: إخفاء الأخطاء والغش

¹ شرين مصطفى الحلو، مرجع سابق، ص 21.

² نفس المرجع، ص 23.

³ نفس المرجع، ص 23.

قد يحاول الموظفون إخفاء جهلهم أو عدم كفايتهم بارتكاب أخطاء عمدية بحسن نية كما في حالة ماسك دفتر الأستاذ العام مثلاً حينما لا يتمكن من موازنة ميزان المراجعة، فيعتمد إلي موازنته سوريا بتغيير مبالغ بعض الحسابات حتى لا يظهر عجزه أمام الإدارة وقد يرتكب أحد الموظفين اختلاسا باستعمال شيك مسحوب علي بنك المنشأة لأغراضه الخاصة وتحميل القيمة علي حساب المصروفات ولا يهتم بإخفاء هذه الواقعة اعتمادا علي أنها قد لا تتكشف ومن جهة أخرى ، قد يلجأ المختلس إلى التلاعب في الحسابات لتغطية الموضوع حتى لا أمره بسهولة علي أية حال . وهنا قد يقوم الموظف لتغطية جريمته بأحد الإجراءات التالية في ضوء ما تتيحه إمكانياته من حيث الدفاتر والأعمال المحاسبية التي يشرف عليها¹:

■ إذا كان هو نفس الشخص الذي يعد مذكرة تسوية البنك ، فإنه يتلاعب فيها بإنقاص مبالغ الشيكات التي لم تصرف بعد من البنك أو بإنقاص مبلغ رصيد البنك بالدفاتر، أو بزيادة رصيد البنك بالكشوف أو بزيادة مبالغ الإبداعات التي لم تثبت بعد بكشوف البنك وذلك لإظهار مذكرة تسوية متوازنة سوريا؛

■ وإذا كان يقوم بإمسك دفتر النقدية (في حالة الدفاتر المساعدة) فبإمكانه إنقاص مجموعة خاانة المقبوضات النقدية مع إجراء تغيير في مجموع أو خانات أخرى في نفس الدفتر ليبقي علي التوازن قائما؛

■ أما إذا كان هو نفسه المشرف علي الأستاذ العام فبإمكانه أن ينقص رصيد ح/ النقدية بتعمد الخطأ في التجميع أو الترسيد، مع إجراء تغيير مقابل (مكافئ) في رصيد حساب آخر بالأستاذ العام حتى يظل التوازن قائما؛

■ أما إذا كان يقوم بالترحيل من دفاتر اليومية إلى الأستاذ العام فبإمكانه نقل مبالغ غير صحيحة إلى حساب النقدية في الأستاذ العام.

وهكذا نرى أن التلاعب بمذكرة التسوية يعتبر تغطية مؤقتة، وعليه إعادة هذا التلاعب عند إعداد مذكرة التسوية في نهاية كل شهر من الشهور اللاحقة أما الإجراءات الأخرى فهي تغطية ثابتة أو دائمة بمعنى أنه لا حاجة للمختلس إلى تكرارها في أي وقت ما لم يقدم علي اختلاس آخر ولكن يجب أن لا يتبادر إلى الأذهان أن التغطية الثابتة غير قابلة للاكتشاف، إذ أن التدقيق المستندي والحسابي وطلب الكشوف من البنوك من شأنها كشف مثل هذه التغطية والتلاعب والاختلاس².

المطلب الثاني: مسؤولية المراجع عن أعمال الغش والأخطاء

الفرع الأول: طبيعة مسؤولية المدقق

¹ أرزاق أيوب محمد كرسوع، مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص93.

² خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص45.

يجب على المراجع الحسابات بذل العناية المعقولة أي عدم تقصيره أو إهماله في أداء واجباته ولا يتم ذلك إلا إذا توافرت فيه شروط التكوين الذاتي وهي¹:

1. كفاية تأهيله العلمي؛

2. كفاية تأهيله العملي؛

3. ضمان استقلاله وعدم خضوعه لأي ضغط أو تأثير.

وإذا ما توفرت لديه المقومات الأساسية لتكوينه الذاتي فإنه يستطيع إذا ما عرضت عليه حالة معينة أن يكون قادراً على إبداء حكمه فيها نظراً لمعرفته التامة بما يجب أن يقوم به من أعمال نحوها وبالوسائل الفنية الكفيلة بسلامة الأداء، إلى جانب قدرته على تفهم الظروف المحيطة بكل حالة. وتتطلب العناية المعقولة عدم اقتناع المدقق بالشكليات والإيضاحات التي يقدمها موظفي المشروع فقد تكون لهم مصلحة شخصية في تضليله، ويجب ألا يعتمد على معرفته الشخصية للموظفين أو العميل نفسه أو على أنهم يتمتعون بسمعة طيبة في المجتمع وبالنزاهة.

كما أنه مسؤول عن الإشراف الدقيق على الأعمال التي يقوم بها المساعدون والمندوبين وإلا قام هؤلاء بأعمالهم بطريقة روتينية وآلية وفي النهاية تقع المسؤولية عليه وحده وليس على عاتقهم ولتحقيق الإشراف على المساعدين يتطلب الأمر وضع برنامج محدد للتدقيق يستخدم ضمن أوراق التدقيق وتحدد في البرنامج الخطوات التي تتبع والبيانات الواجب الحصول عليها والإجراءات الواجب إتباعها لتحقيق أهداف التدقيق. وفي ضوء العناية المعقولة التي على أساسها تتحد المسؤولية القانونية للمدقق فإنه يمكن تقسيمها إلى²:

❖ مسؤولية مدقق الحسابات تجاه عملائه؛

❖ مسؤولية مدقق الحسابات تجاه الطرف الثالث؛

❖ المسؤولية المهنية لمدقق الحسابات؛

❖ المسؤولية الجنائية.

❖ مسؤولية مدقق الحسابات تجاه عملائه

تنشأ مسؤولية العلاقة التعاقدية تجاه عميل التدقيق وتعتمد أصلاً على وجود عقد مبرم بين الطرفين، وقد يكون مكتوباً ومشملاً على حقوق وواجبات كل من الطرفين ولذلك يفضل أن يكون العقد كتابةً، وإذا كانت هناك بنود خاصة يرغب الطرفين بإظهارها فيجب أن تكون واضحة وظاهرة في العقد.

وقد يكون الاتفاق بين الطرفين شفويًا وغير مكتوب ولكن في هذه الحالة سوف يصعب إثبات أي شيء بالنسبة للطرفين وسوف يعتمد الأمر على توفير القرائن والأدلة التي تفي بغرض الإثبات.

❖ مسؤولية مدقق الحسابات تجاه الطرف الثالث

¹ شادين عرار حلو، مرجع سابق، ص 29.

² نفس المرجع، ص 30.

وهي المسؤولية التي تنشأ تجاه الغير ممن لم يرتبط معهم المدقق بعقد. والغير هو الطرف الثالث، وقد يكون منتفعا أصيلاً أو بشكل غير مباشر، وهذه المسؤولية موضع خلاف، حيث يرى البعض أنه توجد مسؤولية للمدقق إذا لم يكن هناك عقد.

لقد بينت الأدبيات أن مسؤولية المدقق تجاه الطرف الثالث فيه خلاف، فقد يكون الطرف الثالث مستفيداً أساسياً من البيانات المالية، أو مستفيداً غير أساسي. أما المستفيد الأساسي فهو الطرف الذي يكون المدقق على علم مسبق بانه سيستخدم البيانات المالية. أما المستفيد غير الأساسي فهو الطرف غير المسمى من بداية عملية التدقيق فأحياناً يقوم العميل بإبلاغ المدقق بأن طرفاً ثالثاً سيعتمد على تقريره عند اتخاذ قرارات معينة، وعلى سبيل المثال اعلام المدقق بأن البيانات المحاسبية المدققة من قبله ستعرض على شركة اخرى لغرض الشراء، أو تقدم لأحد البنوك من أجل الحصول على قرض، ففي مثل هذه الحالات فإن المدقق واجب بذل العناية المهنية المعقولة تجاه الطرف الثالث، وبالتالي يتحمل المدقق المسؤولية تجاه هذا الطرف في حالة الإهمال العادي والإهمال الجسيم والغش كما هو الأمر بالنسبة للعميل

ومن الواضح أن مدقق الحسابات لا توجد بينه وبين من يطلعون على القوائم المالية التي يعد تقريره بشأنها أو الذين يستخدمونها في أغراض متعددة أي علاقة تعاقدية، ولا يوجد أي التزام من قبلهم لأنه لم يتعاقد بطريقة مباشرة معهم على عكس علاقته بموكليه أصحاب المشروع.

وفي معظم الحالات التي يتعرض فيها المدققون للمحاكمة نتيجة عدم اكتشافهم التلاعب أو الاختلاس في عملية التدقيق، كانت من الأسباب الرئيسة هي فشل المدقق في بذل العناية المهنية الملائمة للقيام بالعملية الموكلة إليه (مسؤولية تقصيرية).

ولكي تتعدد المسؤولية المدنية بنوعها التعاقدية أو التقصيرية ضد مدقق الحسابات يجب هي¹:

- حصول إهمال وتقصير من جانب المدقق في أداء واجباته المهنية؛
- وقوع ضرر أصاب الغير نتيجة إهمال وتقصير المدقق؛
- رابطة سببية بين الضرر الذي لحق بالغير وبين إهمال وتقصير مدقق الحسابات.

❖ المسؤولية المهنية لمدقق الحسابات

إن مفهوم بذل العناية المهنية الواجبة يفرض بالضرورة مستوى من مسؤولية الأداء يجب تحقيقه وهذا المستوى يدخل في نطاق ما يعرف بالمسؤولية المهنية، وتتمثل هذه المسؤولية في المبادئ الأخلاقية التي يجب أن

¹ شادين عرار حلو، مرجع سابق، ص32.

يتمتع بها مدقق الحسابات والتي تعمل على زيادة الثقة بصفة عامة فيما يقوم به من عمل وما يبديه من آراء وما يعده من تقارير.

وبالرغم من أن الإدارة في المؤسسة التي يقوم مدقق الحسابات بتدقيقها هي المسؤولية الرئيسية عن صحة وكفاية مضمون وشكل التقارير المالية وما تتضمنه من بيانات ومعلومات، إلا أن ذلك لا يعني إعفاء مدقق الحسابات من تلك المسؤولية، إذ تقع عليه مسؤولية مهنية ذات طبيعة خاصة كعنصر من عناصر تدقيق حسابات بصفة عامة، وتدعيم هذه المسؤولية ما يجب أن يتمتع به مدقق الحسابات من مبادئ أخلاقية ومسؤولية اجتماعية يحددها إدراكه لدوره الاجتماعي بصورة عامة، لذلك عليه إبراز هذه المسؤولية عند تصميم برامج تدقيق الحسابات والتدقيق.

❖ المسؤولية الجنائية

إذا لم يتوافر القصد الجنائي ممكن مساءلة مدقق الحسابات مسؤولية تأديبية لأنه خالف قواعد آداب وسلوك المهنة.

ولقد نص قانون نقابة التجار في جمهورية مصر العربية رقم (40) لسنة 1972 على اجراءات المساءلة التأديبية، ولقد تراوحت العقوبات التأديبية التي نص عليها القانون من مجرد لفت النظر إلى الإنذار إلى الإيقاف عن العمل لمدة لا تتجاوز سنة، ثم إلى إسقاط عضوية النقابة بما يعني عدم تمكنه من مزاوله المهنة إلا بعد إعادة قيده بالنقابة مرة أخرى.

وبالنسبة لإدارات مدقق الحسابات، فلقد حددت لائحة العاملين بهذه الإدارات العقوبات التأديبية التي يمكن توقيعها وهي: الإنذار، والخصم من المرتب مدة لا تتجاوز شهرين، والحرمان من العلاوة، أو الترقية، أو تأجيل موعد استحقاق العلاوة أو الترقية، والفصل من الخدمة مع حفظ الحق في المعاش أو المكافأة أو مع الحرمان من كل أو بعض المعاش أو المكافأة¹.

يمكن تلخيص مسؤوليات المدقق بما يلي²:

أن يقوم بتصميم ثم تقييم إجراءاته في إطار ما يكفي لاكتشاف المخالفات والأخطاء التي يمكن أن تفسد الصورة الصادقة والعادلة للقوائم المالية.

2. الحصول على تأكيد كاف (بتطبيق الإجراءات التي تتفق مع معايير التدقيق) بأن الأخطاء والمخالفات التي يمكن أن تترك آثاراً جوهرية على القوائم المالية لم تحدث أو أنها كانت قد حدثت تكون قد صححت وإلا تم إظهار آثارها بطريقة صحيحة في القوائم المالية.

¹ شادين عرار حلو، مرجع سابق، ص33.

² نفس المرجع، ص34.

أن يبذل العناية والمهارة الواجبة في تقريره عن القوائم المالية المعيار المطلوب للتقويم مثل هذه العناية هو مستوى العناية المبذول من قبل المدقق على قدر معقول من الكفاءة، ويتمشى مع معايير التدقيق والمحاسبة السارية المفعول.

4. إن مسؤولية المدقق عن الإخفاق في اكتشاف الغش تنشأ فقط عندما يكون واضحاً إن هذا الإخفاق نتج عن الإخفاق في الالتزام بمعايير التدقيق التي تلقى قبولاً عاماً.

5. الغش الذي يرتكب خلال الفترة التي غطتها التدقيق ويكتشف في وقت لاحق لا يعد قرينة على إهمال المدقق، فالمدقق لا يضمن إذا كان الفحص قد تم بمهارة وحرص مهني وفقاً لمعايير التدقيق التي تلقى قبولاً عاماً وبالتالي فقد أوفى بالتزاماته التي تنطوي عليها المهمة.

6. ولإيضاح موقف المدقق نفترض أن مكتب التدقيق قام لأول مرة بتدقيق حسابات العميل، وقدم تقريراً يبين أن القوائم المالية تعطي صورة صادقة وعادلة عن المركز المالي ونتائج العمليات وبعد عدة أشهر اكتشف العميل أن أحد موظفي الشركة كان يقوم باختلاس أموال الشركة منذ عدة سنوات، وكان يخفي جريمته عن طريق إجراء قيود وهمية في السجلات المحاسبية، ويفرض أن العميل اتهم المدقق بالإهمال موضحاً أن جزءاً كبيراً من الخسائر حدثت منذ تاريخ تدقيق المدقق وأن الخسائر التي حدثت مؤخراً كان من الممكن تجنبها لو لم يخفق المدقق في اكتشاف عدم انتظام السجلات المحاسبية، وبناء عليه يمكن طرح السؤال التالي:

هل إخفاق المدقق في اكتشاف الغش يعد قرينة على إهماله؟ ولتوضيح ذلك فإنه من المعلوم أن المدققين لا يضمنون دقة القوائم المالية دائماً بل يدلون برأيهم فقط في عدالة القوائم المالية، وبالإضافة إلى ذلك فإن المدققين لا يقومون بمراجعة تفصيلية كاملة لجميع السجلات والعمليات، وإن القيام بهذا العمل ينطوي عليه تكاليف باهظة لا تبررها الأحوال العادية. فحص المدقق والذي ينطوي على دراسة وتقييم نظام العميل للرقابة الداخلية، مدى وطبيعة الإجراءات المتبعة في عملية التدقيق تحدد وفقاً لنقاط الضعف والقوة التي يتم اكتشافها في نظام الرقابة الداخلية للعميل، إذا تم اختيار إجراءات التدقيق وتوجيهها بصورة جيدة فإن النتائج التي يصل إليها المدقق يجب أن تكون سليمة بصفة عامة، ومع ذلك فإنه لن يكون هناك تأكيد مطلق بأنه لا يوجد غش في العمليات التي لم تشملها اختبارات المدقق، كما أن هناك احتمال بأن تكون المستندات التي تم التلاعب فيها مزيفة بمهارة أو أن عدم الانتظام قد تم إخفائه بحذق شديد بحيث يصعب اكتشاف الغش حتى مع تطبيق أساليب التدقيق التي تلقى قبولاً عاماً.

وعندما يقوم المدقق بالفحص وفقاً لمعايير التدقيق التي تلقى قبولاً عاماً لا يكون المدقق مسؤولاً عن الإخفاق في اكتشاف الغش، خلال عملية الفحص يجب أن يعتمد المدقق على تقديره الشخصي ومقدرته المهنية على الحكم على الأمور في تحديد الإجراءات التي تستخدم ومدى الاختبارات التي تتم.

ونظراً لأن هناك قرارات صعبة وفنية كثيرة يجب أن يتخذها المدقق، فإنه قد تحدث بعض أخطاء في الحكم على الأمور، والمدقق الذي يعمل بإخلاص ويبذل العناية المهنية الواجبة ودرجة المهارة التي تستخدم عادة في مهنة التدقيق، فإن الخطأ في الحكم على الأمور أو في التقدير الشخصي لا يعتبر إهمالاً

والخلاصة أن العميل يمكنه استعادة الخسائر التي تنشأ عن إخفاق المدقق في الإفصاح عن الغش إذا أمكن فقط إثبات أن المدقق كان مذنباً بالإهمال، ومع ذلك فإن كل مدقق يجب أن يكون متيقظاً باستمرار لاكتشاف قرائن عن غش محتمل له قيمة مادية كبيرة، كما يجب أن يناقش النتائج مع العميل أو مجلس الإدارة عندما يواجه مشكلات معينة.

ويجب على المدقق أيضاً عند قيامه بالفحص المعتاد للقوائم المالية أن يكون مدركاً لإمكانية حدوث غش فقد تكون القوائم المالية مضللة نتيجة لاختلاس أو ما يماثله من أمور غير منتظمة أو سوء عرض مقصود من جانب الإدارة أو كلاهما معا¹.

الفرع الثاني: مسؤولية المدقق عن اكتشاف الأخطاء والغش

لقد سبق وأوضحنا أن عملية المراجعة لم تعد تهدف أساساً إلى اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش ولكن اكتشافها يعتبر ناتجاً ثانوياً لعملية المراجعة ومن خلال ممارسة المراجع لحدزه المهني وواجباته المهنية المتعارف عليها كما أن نحو المراجعة التفصيلية إلى اختيارية تقوم على أساس العديد من الإحصائيات، يترتب عليه استحالة اعتبار المدقق مسئولاً عن اكتشاف جميع الأخطاء والغش أو التلاعب بالدفاتر والسجلات.

ولكن يعتبر المراجع مسئولاً عن اكتشاف تلك الأخطاء والغش التي يظهرها التدقيق العادي للدفاتر والسجلات شريطة أن يكون المراجع قد مارس حدزه المهني واختار عيناته عشوائياً أما ما تحتويه الدفاتر من غش محكم الأطراف لمكتشفه عملية المراجعة هذه فلا يعتبر المراجع مسئولاً عنه ولكن من واجب المراجع أن يزيد من حجم العينة ونطاق الاختبارات حتى يزيل شكه باليقين والقناعة بعدم وجود خطأ أو غش ما.

وإن الوسيلة الأساسية والطريق القويم لمنع الغش والخطأ أو العمل على التقليل منهما إنما يتم بإتباع أنظمة سليمة للرقابة الداخلية وواجب المدقق هنا أن يسدي النصح ويقدم ما يراه من مقترحات لتدعيم الرقابة الداخلية ولتلاقي الثغرات ونقط الضعف الموجودة في النظام المطبق بالمشروع تحت المراجعة وهكذا إذا ما قام المراجع بأداء واجباته وفق الأصول المهنية المرعية، ولم يهمل في أي ناحية من نواحي عمله ومع ذلك ظهر أن هناك تلاعباً أو اختلافاً قد وقع في المشروع ولم يكتشفه المراجع فإنه لا يعد مسئولاً عنه ويكون الحكم على مدى التزام المراجع أو عدم التزامه بواجباته المهنية بالعودة إلى معايير المراجعة المتعارف عليها من مراعاة ظروف الحال الخاصة بالمشروع المهني والنصوص العقد المبرم من المراجع والعميل وذلك عندما لا تكون المراجعة إلزامية².

عند تحديد مسؤولية المدقق عن الغش يجب أن يؤخذ في الاعتبار عدة عوامل أهمها نطاق عملية التدقيق التي كلف بها المدقق والتزامه بها، ومن الذي تسبب في عدم اكتشاف الغش، هل هو نتيجة إهمال المدقق أو أنه كنتيجة مباشرة لإهمال المشروع في عدم تصميم ووضع نظام متكامل للرقابة الداخلية، وهل كانت

¹ شادين عرار حلو، مرجع سابق، ص36.

² خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص66.

الظروف المحيطة كفيلة بإثارة الشك حول ناحية من النواحي وأن إهمال المدقق في الاستقصاء عنها أدى إلى عدم اكتشاف الغش.

والمطلوب من المدقق في هذه الحالات هو قيامه بتنفيذ عملية التدقيق بطريقة سليمة وطبقاً لمستويات التدقيق المتعارف عليها بين المدققين، وبالرغم من أن التدقيق لا يضمن الخسائر الناتجة عن خيانة الأمانة والسرقة إلا أن وظائفها الرئيسية إدخال الاطمئنان في نفس العميل ضد أي تلاعب في ممتلكاته، ولهذا ينبغي على المدقق أن يؤدي العناية المعقولة أثناء قيامه بواجباته وعادة يؤدي التدقيق السليم إلى اكتشاف الاختلاسات والغش.

وإذا كان العقد بين الطرفين قد وضع قيوداً على نطاق عملية التدقيق أدت إلى عدم تمكن المدقق من اكتشاف الغش، فإن المدقق في هذه الحالة لا يتحمل أي مسؤولية لأنه لم يتسبب في عدم الاكتشاف عن طريق إهماله المباشر، وذلك بشرط أن يكون قد أوضح هذه القيود في تقريره لموكليه.

عندما يدل تطبيق إجراءات التدقيق المصممة وفقاً لتقديم المخاطر على احتمال وجود غش أو خطأ، على المدقق أن ينظر في تأثيرها المحتمل على البيانات المالية، وإذا اعتقد المدقق أن هذا الغش أو الخطأ قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية فعليه القيام بتطبيق إجراءات تدقيق معدلة أو إضافية مناسبة¹.

لقد اهتم مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي IAASB بتعديل معيار التدقيق الدولي (240) الموسوم مسؤولية المدقق بشأن الغش عند تدقيق البيانات المالية، ولعل أهم ما أشار إليه المعيار ما يلي²:

- يجب على المدقق عند التخطيط وأداء التدقيق لتخفيض مخاطر التدقيق إلى أدنى مستوى مقبول، أن يأخذ بعين الاعتبار مخاطر الانحرافات المادية في البيانات المالية الناتجة من الغش؛
- إن مسؤولية الرئيسية لمنع واكتشاف الغش تقع على كل من الأشخاص المكلفين بالرقابة في المنشأة وإدارتها، والمسؤوليات الخاصة بكل من الأشخاص المكلفين بالرقابة والإدارة يمكن أن تختلف حسب المنشأة ومن بلد إلى آخر؛
- إن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية تصمم بحيث توفر ضمان معقول بأن البيانات المالية إذا أخذت ككل خالية من أي تحريف مادي سواء حدث نتيجة لغش أو خطأ، حيث أن المدقق لا يمكنه أن يحصل على تأكيد مطلق بأنه سيتم اكتشاف التحريفات المادية في البيانات المالية، وذلك لعدة عوامل مثل استخدام الحكم الشخصي واستخدام الاختبار والتحديدات الذاتية لنظام الرقابة الداخلية وحقيقة أن العديد من الأدلة المتوفرة للمدقق هي مقنعة بطبيعتها أكثر من كونها استنتاجية كما سبق القول؛

¹ شادين عرار حلو، مرجع سابق، ص38.

² أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى تدقيق والتأكيد وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2015، ص175.

■ إن مخاطر عدم الاكتشاف تحريف المادي ناتج عن غش هي أكبر من مخاطر عدم اكتشاف تحريف مادي ناتج عن خطأ، وذلك لأن الغش قد يتضمن خطط متقنة ومنظمة بعناية بغرض إخفاء هذا الغش، مثل التزوير والإخفاق المقصود في تسجيل المعاملات أو سوء تمثيل المقصود الذي تم إجراؤه للمدقق، وقد تكون محاولات الإخفاء هذه أكثر صعوبة في اكتشافها إذا ما صاحبها التواطؤ، ومن شأن التواطؤ أن تجعل المدقق يعتقد أن الدليل المتوفر أمامه مقنع في حين أنه مزيف، تعتمد قدرة المدقق على اكتشاف الغش على العوامل مثل مدى مهارة مرتكب هذا الغش وتكرار التلاعب ومداه، وكذلك حجم المبالغ النسبي التي تم التلاعب بها، المكانة الإدارية للأشخاص الذين لهم علاقة؛

■ إن مخاطر التي يواجهها المدقق نتيجة لعدم اكتشاف تحريف مادي ناتج عن غش الإدارة أكبر من المخاطر التي يواجهها عند عدم اكتشاف تحريف ناتج عن غش العاملين، وذلك لأن الأشخاص المكلفين بالرقابة والإدارة غالبا ما ينون في وضع يفترض أمانتهم ويسمح لهم بتجاوز إجراءات الرقابة الرسمية، هناك مستويات الإدارة معينة يكون العاملون بها في وضع يمكنهم فيه تجاوز إجراءات الرقابة المصممة لمنع الغش مماثل من قبل عاملين آخرين، كأن يقوموا مثلا بإصدار التوجيهات لمرؤوسيهم بأن يسجلوا المعاملات على النحو خاطئ أو أن يخفوها، ونظرا لوضع الإدارة الذي يعطيها السلطة في المنشأة فإنها قادرة إما على إصدار التعليمات للعاملين للقيام بشيء ما أو طلب مساعدتهم في الغش بعملهم أو بدون علمهم بذلك؛

■ يجب على المدقق أن يحصل على تمثيلات من الإدارة بأنها¹:

✓ تعترف بمسؤوليتها عن تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية لمنع واكتشاف الغش؛

✓ أفصحت للمدقق عن نتائج تقييمها لخطر أن البيانات المالية ربما تكون محرفة ماديا كنتيجة للغش؛

✓ أفصحت للمدقق عن معرفتها بتأثير الغش أو الاشتباه بالغش في الشركة الذي يتضمن الإدارة، والموظفين الذين يؤدون أدوار هامة في الرقابة الداخلية، وأي أعمال يكون للغش فيها تأثير مادي على البيانات المالية؛

✓ أفصحت للمدقق عن معرفتها بأية إدعاءات بالغش أو الغش المشتبه فيه لها تأثير على البيانات المالية للشركة تم إيصالها بواسطة الموظفين، والموظفين الرئيسيين والمحليين، المنظمين أو آخرين.

✓ إن الواجب المهني للمدقق في المحافظة على سرية معلومات العميل لايسمح عادة بإبلاغ الغش إلى طرف آخر خارج شركة العميل، على أن المسؤولية المدقق القانونية تختلف من

¹أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص176.

بلد الى آخر، وفي ظروف معينة من الممكن تجاوز واجب السرية من خلال التشريع أو القانون أو المحاكم القانونية، فعلى سبيل المثال في بعض البلدان على المدقق العامل في المؤسسة مالية واجب قانوني بالتقرير بحدوث غش إلى السلطات المشرفة؛
✓ إذا استنتج المدقق أنه من غير الممكن إكمال عملية التدقيق نتيجة لوجود ناتج عن الغش أو الاشتباه بوجود غش، فإنه يجب على المدقق:

- النظر في المسؤوليات المهنية والقانونية الممكن تطبيقها في ظروف كهذه ، بما في ذلك ما إذا كان هناك متطلب بأن يقوم بتقديم التقارير إلى الشخص أو الأشخاص الذي أصدروا خطاب تعيين عملية التدقيق، أو في بعض الحالات إلى السلطات التنظيمية؛
- أن ينظر في إمكانية انسحابه من أداء العملية؛
- وفي حالة انسحاب المدقق يجب¹:

- مناقشة الانسحاب من العملية والأسباب التي دعت له للانسحاب مع المستوى الإداري المناسب أو مع أولئك المكلفين بالرقابة؛

- النظر فيما إذا كان هناك متطلب مهني أو قانوني بتقديم التقارير إلى الشخص أو الأشخاص الذين أصدروا كتاب التعيين لعملية التدقيق، أو في بعض الحالات إلى السلطات التنظيمية حول انسحاب المدقق من العملية وأسباب ذلك.

- ✓ يجب على المدقق أن يوثق فهمه للشركة ولبينيتها وتقييمه لمخاطر الانحرافات المادية المطلوبة وفقا لمعيار التدقيق الدولي (315)؛
- ✓ يجب على المدقق أيضا توثيق الاستجابة للمخاطر التي تم تقييمها للانحرافات المادية المطلوبة وفقا لمعيار التدقيق الدولي(330)؛
- ✓ يجب على المدقق توثيق اتصاله بشأن الغش مع الإدارة وهؤلاء المكلفين بالتحكم المؤسسي، والمنظمين وغيرهم وفقا لمعيار التدقيق الدولي(260).

يقول فريق من مراجعي الحسابات أنه من المستحيل عمليا اكتشاف عمليات الاحتيال التي قد تقوم بها إن شاءت إدارة المشروع العليا، أي أنه إذا رغبت الإدارة عن عمد وإصرار مسبق تضليل المراجع فإنه يستحيل عليه إلا بجهود مضيئة وبكلفة مرتفعة ووقت طويل أن يكتشف ذلك².

الفرع الثالث: دوافع تحميل المراجع مسؤولية اكتشاف الخطأ والغش وأهمية الوفاء بهذه المسؤولية

¹أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص177.

²خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص67.

من المعروف أن المفهوم الذي يفسر مسؤولية المراجع، هو مفهوم الوظيفة الاجتماعية أو الدور الاجتماعي، إذ إن أبعاد هذا الدور هي التي تحدد مجال عمل المراجع، والتبعات والمسؤولية المترتبة عليه، ليس تجاه المساهمين فقط بل تجاه الأطراف الأخرى، التي لها جميعها مصالح متباينة في المعلومات المالية التي يقدمها المشروع ويقرر عنها مراجع الحسابات، وتوجد دوافع متعددة لدى الجهات المستفيدة من التقارير المالية، بخصوص تحميل المراجع لمسؤولية أكبر عن اكتشاف الأخطاء والغش، ومن هذه الدوافع ما يأتي¹:

❖ إنه بتحميل المراجع مسؤولية أكبر عن اكتشاف الأخطاء والغش يمكن الجهات المستفيدة الرجوع

عليه ومطالبته بالتعويض عما يصيبهم من أضرار، في حالة إخفاقه في اكتشاف الأخطاء والغش؛

❖ إن تحميل المراجع لهذه المسؤولية تزيد من إمكانية الاعتماد والوثوق بالتقارير المالية وذلك من قبل

الجهات المستفيدة من التقارير المالية للشركات المراجعة؛

❖ إن قيام مراجع الحسابات بتخطيط المراجعة وتنفيذها، بما يمكنه من التأكيد بشأن خلو التقارير المالية

من التحريفات الجوهرية، بسبب الأخطاء والغش، يضيف الثقة من جانب الجهات المستفيدة في

إفصاح الشركات المؤثرة في السوق؛

❖ إن وفاء مراجع الحسابات بهذه المسؤولية يزيد من ثقة المهتمين في إدارة الشركات، في أنها تفي

بمسؤولياتها عن إعداد قوائم مالية خالية من التحريفات الجوهرية.

علاوة على ذلك فإن وفاء المراجع بهذه المسؤولية يعود بالنفع العام على المجتمع بشكل عام، وعلى

مستخدمي التقارير المالية، وكذلك على إدارة الشركات وعلى المراجع نفسه بشكل خاص.

المطلب الثالث: آثار الأخطاء الجوهرية

الفرع الأول: محددات حماية المؤسسة من غش القوائم المالية

كان الهدف من إصدار الكونجرس الأمريكي لقانون SARBANES OXLEY 2002 هو استعادة الثقة المستثمر وحماية سوق المال، حيث أوضح هذا القانون أن الرقابة القوية تعتبر عنصراً هاماً جداً لاستعادة تلك الثقة، فالفقرة 404 مثلاً ألزمت بضرورة القيام بعمل تقييمات سنوية للإجراءات والرقابة الداخلية المسؤولة عن إعداد التقارير المالية، كما أنها تتطلب من الإدارة ضرورة التقييم والتصديق على فاعلية الرقابة هذه، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا القانون يتطلب من المراجع القيام بإعداد تقرير منفصل للتأكيد على تأكيدات الإدارة عن فاعلية الإجراءات وأنظمة الرقابة الداخلية، وفي هذا الصدد هناك ثلاث مراحل يجب على كل مراجع أن يتبعها وذلك بغرض المساعدة على حماية المنظمة من التقارير المالية المتصفة بالغش وهذه

¹ حسين أحمد دحدوح، مرجع سابق، ص 87.

المراحل هي تعلم الفن الاستماع للآخرين، التركيز على الأسئلة التي تلقي الضوء على العلامات التحذيرية، والبحث عن العناصر الشاذة أو الغريبة، نعرض لكل منها ببعض التفصيل كما يلي¹:

• تعلم فن الاستماع

الاستماع للأطراف الأخرى خصوصاً المشتبه بهم أو الذين يمتلكون قدر كافي من المعلومات المتعلقة بواقعة معينة يساعد المراجع على توفير قدر كافي من المعلومات لكن مع ضرورة قيامه بتقييم والنقسي عن مدى صحة هذه المعلومات التي استمع إليها.

• تحديد العلامات التحذيرية

ومنها ما يلي²:

✓ وجود سياسات عدوانية للاعتراف بالإيرادات

يمكن للمراجعين تحديد سياسات العدوانية للاعتراف بالإيرادات عن طريق الاستفسار من الإدارة عن البيانات المتعلقة بالوجود قروض للعملاء أو أي تدفقات لتبادل الأصول، إجراء تحليل مفصل عن التزامات الديون والتي قد تكشف عن بعض المعلومات الغير المفصح عنها، تقييم الطرق البديلة المتاحة للشركة للاعتراف بالإيرادات وسؤال مسؤولي الشركة والمراجعين الخارجيين عن أسباب تمسك الشركة بسياساتها الحالية.

✓ العناصر غير متكررة الحدوث

هناك العديد من نفقات والمصروفات التي يمكن أن تكون غير متكررة الحدوث والتي قد تتحملها الشركة بسبب القوانين الطبيعية كالفيضانات والحرائق، دخولها في خصومة قضائية، دخولها في الاندماجات، أو بيعها لأحد أصولها، وبالتالي ينبغي على المراجع تحديد ما إذا كانت الشركة تقوم بترحيل بعض عناصر المصروفات الخاصة بتلك السنة لسنوات أخرى بهدف تضخيم النتائج المعلنة من عدمه، لأن قيامها بهذا التصرف قد يكون مؤشراً على وجود جوانب ضعف أساسية في النتائج التشغيلية.

✓ التغيرات الدورية في سياسات حساب الاحتياطات، الاستهلاكيات، أقساط الديون، أو الدخل

الشامل

التغيرات المتكررة في السياسات المحاسبية يمكن أن تخفي وراءها إمكانية حدوث التلاعب في الأرقام، لذلك ينبغي أن يستفسر المراجعون عن أي آليات للرسملة قد تبدو عدوانية، حيث أن تغيير في الطرق المستخدمة ينبغي أن يكون له ما يبرره.

✓ التعاملات أو الصفقات المرتبطة بأطراف معينة

¹عبد الوهاب نصر علي، مسؤولية مراقب الحسابات عن كشف الغش والفساد وغسل الأموال، الدار الجامعية، ب ط، الإسكندرية، مصر، 2011، ص33.

²نفس المرجع، ص36.

بالرغم أنه من الصعب تحديد الصفقات المرتبطة بأطراف محددة، لكن يستطيع المراجعين القيام بالعديد من الأنشطة في المساعدة لتجديد أو توصيل للعلامات التحذيرية الدالة على وجود مثل هذه الصفقات ومن هذه الإجراءات ما يلي: مراعاة وجود قنوات مفتوحة للاتصال مع المراجعين الخارجيين، عمل تحليلات دورية للميزانية العمومية، وإجراءات مقابلات دورية.

✓ تعقيد المنتجات

بعض الشركات توفر منتجات أو أدوات مالية معقدة، مثل إصدار أدوات مالية مهيكلت تشتمل على مشتقات، أو قد تستخدم استراتيجيات وأنظمة يعجب فهمها، وهذا ينبغي أن يصر المراجعين على قيام الإدارة أو موظفيها بعمل إيضاحات تفصيلية لتلك النظم المعقدة.

✓ إجراءات تعديلات يدوية على القيود المحاسبية

القيام بإجراء تعديلات يدوية لبعض القيود اليومية التي يتم إنجازها ألياً قد يكون بهدف زيادة الدخل المعلن أو الإخفاء بعض التصرفات الغير سليمة، لذلك ينبغي على المراجع القيام بفحص دقيق لتلك التعديلات وفهم الغرض منها، فالمراجع الداخلي لا بد أن يستفسر عن التبريرات التي كانت وراء هذه التعديلات ويتحقق من صحة هذه التبريرات، فإن لم يقتنع المراجع الداخلي بهذه التبريرات فإن هذا يدل على احتمال وجود شيء ما خطأ أو غير سليم.

✓ عدم وجود خطط محددة للفوائد

خطط هذه الفوائد يمكن أن يكون لها تأثير كبير على صافي دخل الشركة، وغالبا ما يتم توزيع هذه الفوائد اعتمادا على عوائد الاستثمار المستقبلية المتوقعة، فإذا ما تجاوزت المكاسب الفعلية العوائد المتوقعة، فإن بعض الشركات قد تقوم بالإفصاح عن الفرق كدخل وتدرجه ضمن قائمة دخل الشركة، لذلك ينبغي على المراجع أن يفحص ويتحقق من صحة الافتراضات التي وضعت خطط الفوائد بناء عليها.

✓ مكافآت الإدارة

أغلب المدراء يحصلون على مكافآت مرتفعة بغض النظر عن أداء الشركة التي يعملون بها، بالرغم من انخفاض أداء الشركة يعني ضرورة حصول المدراء على مكافآت منخفضة وليس العكس، لذلك عدم وجود مبرر أو علاقة سببية بين أداء الشركة والمكافآت المدفوعة يمكن أن يكون علامة تحذيرية للمراجعين والمستثمرين، بالإضافة إلى ذلك فقد تضطر الإدارة إلى التلاعب في التقارير المالية بهدف الحصول على علاوات ومكافآت أكبر، لذلك على المراجعين أن يفهموا جيدا دوافع الإدارة حتى يتمكنوا من تحديد وتركيز جهودهم على المخاطر ذات العلاقة.

✓ المقارنة بالأفضل

المقارنة بالأداء الأفضل يمكن أن تكون أداة إدارية هامة تساعد على توفير فكرة أو تصور عام عن الأرقام الموجودة، لذلك هي قد تكون مفيدة للحصول على معلومات هامة بالإضافة إلى مساعدتها على تحديد نقاط القوة والضعف والمشاكل والفرص المرتبطة بالشركة.

الفرع الثاني: فوائد تحديد الخطأ الجوهري

إن معرفة ما إذا كان الخطأ الموجود بالقوائم المالية محل المراجعة يعتبر تحريفا جوهريا (أم لا) يفيد المراجع في الآتي¹:

- تحديد نوع التقرير الذي يصدره، إذ أن مسؤولية المراجع هي تحديد ما إذا كانت القوائم المالية التي يقوم بمراجعتها محرفة تحريفا جوهريا أم لا بحيث إذا وجد المراجع أن هناك تحريفا أو تحريفات تعتبر في مجموعها جوهريا طبقا للمعيار المحدد، فإن عليه إخطار العميل وتوجيه نظره ضرورة قيامه باتخاذ ما يلزم لتصحيح هذه الأخطاء، فإذا رفض العميل تصحيح هذه الأخطاء تعين على المراجع أن يصدر إما تقرير متحفظ أو تقريرا سلبيا؛
- تحديد كمية الأدلة والقرائن التي يتعين على المراجع القيام بتجميع لتكوين الأساس الملائم لإبداء رأيه بشأن مصداقية التمثيل القوائم المالية للواقع، وذلك حيث توجد علاقة عكسية بين مقدار الأدلة التي يتم جمعها وحد جوهرية الخطأ حيث كلما انخفض مستوى جوهرية الخطأ كلما زاد الجهد المبذول في عملية المراجعة نتيجة زياد نطاق حجم العينة أو العينات اللازمة لتجميع الأدلة والقرائن الكافية والمقتعة لاتخاذ قرار المراجع والعكس صحيح، ويرجع ذلك إلى أن اكتشاف الأخطاء والتحريفات صغيرة القيمة يكون عادة أصعب من اكتشاف الأخطاء أو التحريفات كبيرة القيمة.

المبحث الثاني: الأهمية النسبية في عمل المراجع

حظي مفهوم الأهمية النسبية باهتمام واسع من قبل المنظمات والهيئات الدولية المهنية للمحاسبين والمدققين لترشيد خطوات أعضائها نحو اتخاذ قراراتهم وتخطيط مهماتهم وتنفيذها، ومن ثم كتابة تقاريرهم ومواجهة مسؤولياتهم، لذا سنحاول التعرف على الأهمية النسبية وكيفية تحديدها .

المطلب الأول: مفهوم الأهمية النسبية

الفرع الأول: تعريف الأهمية النسبية

التعريف الأول:

¹ كمال خليفة أبو زيد، وآخرون، دراسات في نظرية المراجعة وتطبيقاتها العملية في ضوء المعايير الدولية والمصرية، المكتب الجامعي الحديث، بدون طبعة، مصر، 2006، ص45.

عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية في المعيار رقم 320 الأهمية النسبية في إطار إعداد وعرض القوائم المالية بمصطلحات المماثلة على النحو التالي:

أن المعلومات تعتبر ذو أهمية نسبية (مادية) إذا ما كان استبعادها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين التي يتم اتخاذها على أساس المعلومات المتضمنة في القوائم المالية. وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ الذي يتم الحكم عليه في الظروف الخاصة باستبعادها أو تحريفه، ولذلك فإن الأهمية النسبية توفر نقطة حاسمة أو قاطعة بدلا من كونها تمثل خصائص وصفية رئيسية يتعين أن تتسم بها تلك المعلومات إذا ما كان يتعين أن تكون مفيدة¹.

تعتبر الأهمية النسبية واحدة من محددات أو القيود التي تواجه تطبيق الفروض والمبادئ المحاسبية ويعني هذا ضرورة مراعاة المحاسب للإفصاح عن المعلومات التي تتمتع بأهمية نسبية لباقي المعلومات وتعتبر المعلومات هامة نسبيا إذا كان نشرها أو عدم نشرها سوف يؤثر على القرارات التي يتخذها مستخدم هذه المعلومات².

كذلك عرف انه مبدأ محاسبي تنحصر أهميته في إعطاء تركيز أكبر للعناصر المهمة من قبل المحاسبين والمدققين عند إجرائهم لعملية القياس المحاسبي أو عند إجراء أي عملية تحليل محاسبي³. حيث أن إعداد البيانات المحاسبية وتنظيم القوائم المالية واستقصاء المعلومات بكلفة عالية كونها تتصف بالدقة وفريدة من نوعها، لا تبرر الغاية، وتولد تعقيدات لا مبرر لها، حيث ليس في المحاسبة بيانات دقيقة وصحيحة 100% لكون هذا العلم تعتمد فرضياته ومبادئه ومفاهيمه أساسا على التقديرات، وكذلك يدخل عنصر الحكم الشخصي كثيرا في إعداد القوائم المالية، وإن إعداد القوائم المالية بأساليب مناسبة وملائمة مع النشاط والظروف المحيطة والتكلفة المناسبة أمر مرغوب فيه، حيث أن تقدير الأهمية النسبية تتباين من شخص إلى آخر وحسب خبراتهم وقدراتهم⁴.

التعريف الثاني:

¹ أمين السيد أحمد لطفي، فلسفة المراجعة، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 2009، ص158.

² سليمان حسين البشتاوي، إيهاب محمد أبو خزاعة، مبادئ المحاسبة، دار النهج، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص12.

³ منهل مجيد أحمد العلي، تغريد سالم الليلة، استخدام الأهمية النسبية في العمل التدقيقي وفق لمعايير التدقيق الدولي، مجلة تنمية الرافدين عدد87، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ص181.

⁴ يوحنا آل آدم، صالح الرزق، مبادئ المحاسبة أسس وأصول علمية وعملية، بدون دار نشر، ط1، عمان، الأردن، 2000، ص50.

الوارد في المعايير المراجعة الدولية التي عرفت الأهمية النسبية بأنها " مقدار التحريف أو مجموع التحريفات (بما فيها الحذف) في المعلومات المالية التي من شأنها في ضوء الظروف المحيطة أن تؤثر على حكم أو قرار الشخص الرشيد (المعقول) الذي يعتمد على هذه المعلومات¹.

ومما هو جدير بالذكر أن هذا التعريف للأهمية النسبية مماثل للتعريف الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، ويتشابه إلى حد كبير مع تعريف مجمع محاسبين القانونيين بكندا وإن كان تعريف هذا المعهد حاول أن يعرف المقصود بالشخص الرشيد فعرّفه بأنه الشخص الذي لديه معرفة معقولة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية².

التعريف الثالث:

تعرف الأهمية النسبية بأنها: " مقدار السهو أو التحريف في المعلومات المحاسبية الذي يمكن أن يؤدي إلى تغيير القرار الملائم لمستخدمي هذه المعلومات أو التأثير فيه نتيجة لذلك السهو أو تحريف". ووفقاً للمفهوم للأهمية النسبية فإن المدقق يواجه صعوبة في تطبيق هذا المفهوم من الناحية العملية نظراً لصعوبة تحديد مقدار التحريف في المعلومات المحاسبية الذي يؤثر على قرار مستخدمي هذه المعلومات، بالإضافة إلى تفاوت حجم الخطأ واعتبار الخطأ (مادياً) ذات أهمية نسبية من منشأة إلى أخرى، حيث قد يكون الخطأ (مادياً) ذات أهمية نسبية كذلك في منشأة أخرى، فعند اعتبار خطأ يبلغ 10000 دينار لمنشأة رأسمالها 100000 دينار، فإن ذلك يمثل خطأ مادياً لأن قيمته تعادل 10% من رأس المال، بينما نفس القيمة من هذا الخطأ قد لا تمثل خطأ مادياً في منشأة أخرى إذا كان رأسمالها 10 مليون دينار، حيث أنه كنسبة يمثل واحد في الألف بالنسبة لرأس المال، وهي أقل من النسبة السابقة المحددة لاعتبار الخطأ مادياً.

التعريف الرابع:

وقد تناولت أُل FASB الأهمية النسبية في بيانها المفهومي غير الملزم رقم 2 المسمى "المميزات النوعية للمعلومات المحاسبية" ويترك المدققون عادة بدون إرشادات جازمة وكمية وقد يظهر الأسلوب القائم على الخبرة والتجربة العملية أن أي شيء أقل من 5% غالباً ما يكون غير مهم وأي شيء أكثر من 10% من

¹ كمال خليفة أبو زيد، وآخرون، دراسات في نظرية المراجعة وتطبيقاتها العملية في ضوء المعايير الدولية والمصرية، المكتب الجامعي الحديث، بدون طبعة، مصر، 2006، ص 43.

² نفس المرجع، ص 44.

المحتمل أن يكون مهماً، السؤال هو 5% و 10% من ماذا؟ إن أكثر المؤشرات شيوعاً في استخدامها في وضع قرارات الأهمية النسبية هي¹:

- **الحجم المطلق:** وهو الحجم الإجمالي لعدم الانتظام الذي قد يكون مهماً بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى، لا يستخدم المدققون عادة الحجم المطلق بمفرده كمقياس للأهمية النسبية لأن أي مقدار قد يكون مناسباً في حالة ما وكثيراً جداً أو صغيراً جداً في أخرى.
- **الحجم النسبي:** غالباً ما يستخدم الحجم المطلق مع قواعد رقمية كنسب من أرقام ذات علاقة بمجال الأهمية النسبية التي يجري تحديدها، "مع الإشارة إلى نسبة 5-10%" وينسب عادة الحجم المطلق في القوائم المالية والموجود في قائمة الدخل إلى الدخل الصافي سواء قبل الضريبة أو بعدها، أما إذا كان تقلب الدخل شديداً، فيستخدم الدخل العادي أو المتوسط خلال السنوات الأخيرة، أما في الميزانية فإن الحجم المطلق لعدم الانتظام ينسب إلى أرقام أقل من المجموع الإجمالي مثل الموجودات الجارية أو صافي رأس المال العامل، ويفضل بعض المدققين مجموع الربح الإجمالي بسبب كون تقلباته من سنة لأخرى أقل نشاطاً من رقم صافي الدخل.
- **طبيعة العنصر أو القضية:** تعد طبيعة العنصر أو القضية عاملاً نوعياً مهماً، الدفعات القانونية هي مهمة بالدرجة الأولى بسبب نوعيتها كما هي مهمة بسبب قيمتها النسبية أو الإجمالية، فالخطأ في قسم من المعلومات قد يكون صغيراً بالنسبة للعمل ككل ولكنه مهم في تحليل هذا القسم، عادة تعد الأخطاء المحتملة في الموجودات الأكثر سيولة مثل النقدية، أوراق القبض، المخزون، أكثر أهمية من الأخطاء المحتملة في الحسابات الأخرى مثل الموجودات الثابتة، النفقات المؤجلة.
- **عدم التأكد:** تقع عادة الأمور المطوقة بالشك حول حصيلة الأحداث المستقبلية تحت اعتبارات مادية أكثر صرامة.

يمكن القول بأن قيمة الأهمية النسبية تتأثر من خلال²:

- ما تولي إليه هذه الأهمية بالنسبة لجودة المعلومات خصوصاً المعلومات التي تثير جدلاً في حالة ورودها بالقوائم المالية.

¹ حسين القاضي، حسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، مؤسسة وراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1999، ص 230.

² منهل مجيد أحمد العلي، تغريد سالم الليلة، مرجع سابق، ص 175.

- تحديد العناصر أو البنود أو الأحداث المالية الهامة وغير الهامة لتمكين المحاسب أو المدقق على التركيز أو الانتباه إليها، لكونها تتضمن نسبة من المخاطر.
- رفع مستوى العمل المحاسبي والتدقيقي، ومن ثم النهوض بمستوى المهنة وتطويرها

التعريف الخامس:

أما إيضاح معايير المراجعة الإنجليزي رقم 155 بعنوان الهدف والمبادئ العامة التي تحكم مراجعة القوائم المالية العامة التي تحكم مراجعة القوائم المالية التي تنص على ما يلي¹:

«عند القيام بعملية مراجعة القوائم المالية فإن المراجعون يجب أن يقوموا بتنفيذ إجراءات المصممة للحصول على دليل إثبات مراجعة كاف وملائم من أجل تحديد بثقة معقولة عما إذا كانت القوائم المالية تخلو من تحريف المادي أم لا.»

أن المعيار لا يشرح ما المقصود بما هو مادي (أو ذو أهمية نسبية)، إلا أنه يقدم إرشاد عن معنى ذلك المفهوم تم تقديمه في إيضاح معايير المراجعة رقم 220 بعنوان الأهمية النسبية وعملية المراجعة:

«أن الأهمية النسبية مجرد تعبير عن جوهرية أو نسبية أو أهمية أمر معين في سياق القوائم المالية كوحدة واحدة، أن ذلك الأمر يعتبر ماديا أو ذو أهمية نسبية إذا ما كان استبعاده أو تحريفه سيؤثر بشكل معقول على القرارات التي يتخذها من يوجه إليهم تقرير المراجعين، وقد يتم دراسة الأهمية النسبية أيضا في سياق أي قائمة فردية رئيسية داخل القوائم المالية أو البنود الفردية المتضمنة فيها، أن هناك صعوبة في التحديد الرياضي العام للأهمية النسبية حيث أن لها وجهين أحدهما وصفي والآخر كمي².»

الفرع الثاني: خطوات الأهمية النسبية

توجد خمس خطوات مترابطة يتم إتباعها في تطبيق الأهمية النسبية يوضح الشكل (1) هذه الخطوات، وتبدأ هذه الخطوات بتحديد حكم أولي عن الأهمية النسبية وتخصيص هذا التقدير على مجموعات فرعية في المراجعة، ويتم تقدير قيمة التحريفات في كل مجموعة فرعية خلال كافة مراحل المراجعة، ويتم أداء الخطوتين الأخيرتين قرب نهاية المراجعة في مرحلة استكمال إجراءات المراجعة³.

شكل رقم (1): خطوات تطبيق الأهمية النسبية

¹ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 157.

² نفس المرجع، ص 158.

³ أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، بدون طبعة، مصر، 2007، ص 167.



المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، بدون طبعة، مصر، 2007.

من خلال الشكل السابق تتمثل الخطوة الأولى والثانية في تطبيق الأهمية النسبية في مرحلة التخطيط المبدئي لعملية المراجعة بينما تعتبر الخطوات الثلاث الأخيرة عن نتائج تنفيذ اختبارات المراجعة

الخطوة 01: تحديد الحكم الأولي عن الأهمية النسبية

يجب أن يقوم المراجع بتقدير مبدئي لما يعتبره خطأ جوهرياً، وقد قلنا تقدير مبدئي لأنه مبني على حكم مهني للمراجع، ولأن هذا التقدير قد يتغير عند القيام بتطبيق إجراءات المراجعة لتجميع الأدلة إذا ما تغيرت الظروف أثناء عملية تنفيذ المراجعة أو تغيير الأساس الذي بني عليه المراجع تقديره المبدئي¹.

¹كمال خليفة أبو زيد، مرجع سابق، ص51.

ويعبر الحكم الأولي عن الأهمية النسبية عن القيمة القصوى التي يعتقد المراجع أن القوائم المالية يمكن أن تحتوي على تحريف يساويها ولا تتأثر به قرارات المستخدمين المناسبين، ويعد هذا الحكم من أهم القرارات التي يتخذها المراجع ويتطلب قدرا كبيرا من الحكم المهني.

ويرجع السبب وراء تحديد الحكم الأولي عن الأهمية النسبية إلى مساعدة المراجع في تخطيط طريقة جمع الأدلة المناسبة، فإذا قرر المراجع استخدام قيمة نقدية منخفضة، يجب جمع عدد أكبر من الأدلة بالمقارنة مع تحديد قيمة نقدية كبيرة وسيقوم المراجع على النحو متكرر بتغيير الحكم الأولي عن الأهمية النسبية خلال تنفيذ المراجعة، وعندما يحدث ذلك، يطلق على الحكم الجديد الحكم المعدل عن الأهمية النسبية وقد تتمثل أسباب استخدام الحكم المعدل في وجود تغيير في أحد العوامل المستخدمة في تحديد الحكم الأولي أو في قرار المراجع أن الحكم كان كبيرا جدا أو صغيرا جدا¹.

الخطوة 02: تخصيص الحكم الأولي من الأهمية النسبية على مجموعات نوعية خلال مرحلة التخطيط

بعد توزيع الحكم الأولي عن الأهمية النسبية على مجموعات نوعية أمرا ضروريا، حيث أن تجميع الأدلة يتم على المستوى المجموعات الفرعية وليس على المستوى القوائم المالية كوحدة، فإذا كان لدى المراجع حكما أوليا عن الأهمية النسبية لكل مجموعة فرعية، سيساعد ذلك في تحديد أنواع الأدلة الملائمة التي سيتم جمعها.

على الرغم من أن المراجع يبدي رأيه الفني عن مدى تمثيل القوائم المالية في مجموعها للواقع بدرجة معقولة، إلا أنه لكي يمكنه القيام بذلك يتعين عليه فحص الحسابات المختلفة التي تضمنتها هذه القوائم لتجميع الأدلة الكافية والملائمة، لذلك فإنه للحكم على مصداقية القوائم المالية وخلوها من الأخطاء الجوهرية يلزم التوزيع التقدير المبدئي للأخطاء الجوهرية (المسموح بها) على الحسابات المختلفة حتى يمكن تحديد ما إذا كانت القوائم المالية في مجموعها محرفة تحريفا جوهريا أم لا².

وبإيجاز يتمثل الهدف من تخصيص الحكم الأولي عن الأهمية النسبية لحسابات الميزانية في مساعدة المراجع على تحديد حجم الأدلة الملائم الذي يقوم بجملة لكل حساب، وبالتالي يتمثل الهدف من التخصيص في تقليل تكاليف المراجعة، وبغض النظر عن كيفية التخصيص فإن المراجع عندما يستكمل المراجعة، يجب عليه أن يكون واثقا من أن التحريفات الكلية في كافة الحسابات ستكون متساوية أو أقل من الحكم الأولي (أو المعدل) عن الأهمية النسبية.

بالنسبة للخطوات الثلاث فهي تعبر عن نتائج تنفيذ اختبارات المراجعة فعندما يؤدي المراجع إجراءات المراجعة في كل مجموعة فرعية، يتم الاحتفاظ بقائمة يسجل بها كافة التحريفات التي تم اكتشافها، ومثلا بفرض أن المراجع وجد تحريفات تخص 6 عملاء في عينة تحتوي على 200 عميل عند اختبار تكاليف

¹ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 167.

² كمال خليفة أبو زيد، مرجع سابق، ص 54.

المخزون (الخطوة رقم 3)، ويطلق على هذا الإجمالي "التقدير" أو عادة يسمى "التصور" لأنه يعبر فقط عن العينة وليس المجتمع، حيث تم تنفيذ المراجعة على العينة فقط، وتتطلب النشرة 39 من معايير المراجعة أن يتم التوصل الى هذا التقدير أو التصور، ويتم بعد ذلك دمج قيم التحريفات المقدرة في قائمة واحدة (الخطوة رقم 4) ومقارنة التحريف الكلي بالأهمية النسبية (الخطوة رقم 5)¹.

وتم استخدام جدول رقم (1) لتوضيح الخطوات الثلاث الأخيرة في تطبيق الأهمية النسبية، ولتبسيط تم إدراج ثلاث حسابات فقط، ويتم حساب التحريفات المقدرة بناء على اختبارات المراجعة الفعلية، ويفرض أنه على سبيل المثال عند مراجعة المخزون، وجد المراجع مبلغ 3500 قيمة صافي الزيادة في عينة تبلغ قيمتها 50000 من إجمالي المجتمع الذي تبلغ قيمته 450000، وتتمثل إحدى الطرق التي يمكن من خلالها حساب تقدير التحريفات في إجراء تصور مباشر من العينة عن المجتمع مع إضافة تقدير الخطأ المعاينة، ويمكن أن يتم ذلك على النحو التالي²:

$$\frac{450000 \text{ القيمة الإجمالية المسجلة للمجتمع} \times (3500) \text{ صافي التحريفات في العينة}}{(50000) \text{ إجمالي العينة}} = (31500) \text{ التصور المباشر المقدر}$$

وأيضاً يمكن حساب التصور المباشر للمدينين ويبلغ 12000، وينتج تقدير خطأ المعاينة بسبب استخدام المراجع لعينة تمثل جزءاً من المجتمع وفي مثال المبسط يفترض أن يكون تقدير خطأ المعاينة مساوياً 50% من التصور المباشر عن قيمة التحريفات للحسابات التي تم استخدام العينة بها (المدينون والمخزون).

جدول رقم (1): توضيح للمقارنة بين التحريفات الإجمالية المقدرة والحكم الأولي عن الأهمية النسبية

قيمة التحريف المقدر			التحريف المقبول	النقدية
الإجمالي	خطأ المعاينة	التصور المباشر		
صفر	غير قابل للتطبيق	صفر	4000	

¹ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 177.

² نفس مرجع، ص 177.

18000	6000	12000	20000	المدينون
47250	15750	31500	36000	المخزون
60300	16800	43500		إجمالي قيمة التحريف المقدر
			50000	الحكم الأولي عن الأهمية النسبية

وعند دمج التحريفات في الشكل (2) يجب ملاحظة أن إجمالي التحريفات المصورة للحسابات الثلاث يبلغ 4300 وإجمالي خطأ المعاينة، برغم ذلك يقل عن مجموع أخطاء المعاينة الفردية، ويحدث ذلك لأن الخطأ المعاينة يمثل الحد الأقصى للتحريفات في تفاصيل الحساب التي لم يتم مراجعتها، ومن غير المحتمل أن يكون الحد الأقصى لقيمة التحريفات موجودة كافة الحسابات المرتبطة بالعينة، وهكذا توفر منهجية المعاينة أساساً لتحديد خطأ المعاينة الكلي الذي يأخذ ذلك في الاعتبار.

يظهر الشكل أن إجمالي التحريف المقدر الذي يبلغ 60300 يزيد عن الحكم الأولي للأهمية النسبية الذي يبلغ 50000 وبالإضافة إلى ذلك يتمثل الجانب الأكبر من الصعوبة في المخزون حيث يبلغ التحريف المقدر 47250 وهو ما يزيد بشكل كبير عن التحريف المقبول وقدره 36000 ونظر لأن التحريف الكلي المقدر يزيد فعلاً عن 50000 عن طريق تنفيذ إجراءات إضافية للمراجعة أو أن يطلب من العميل إجراء تسويات للتحريفات المقدرة، فإذا تم تنفيذ إجراءات مراجعة، إضافية يجب أن يتم التركيز على المخزون. أما إذا كان صافي الزيادة المقدر في المخزون يبلغ 28000 (18000 بالإضافة إلى 10000 خطأ المعاينة)، فلن يكون المراجع بحاجة لتوسيع اختبارات المراجعة، حيث تم مقابلة كل من اختبارات التحريف المحتمل 36000 والحكم الأولي عن الأهمية النسبية $46000 = 28000 + 18000 > 50000$ وفي الواقع سيكون هناك بعض التفاوت المسموح به في هذه القيمة نظراً لأن نتائج الإجراءات في كل من النقدية والمدينين تشير إلى أن هذين الحسابين يقعان ضمن حدود التحريف المقبول لكل منهما فإذا كان المراجع سيستخدم منهج الحسابات في شكل متتابع يمكن استخدام نتائج المراجعة الحسابات السابقة في تعديل التحريف المقبول للحسابات الأخرى، وعلى سبيل المثال إذ قام المراجع بمراجعة حسابي النقدية والمدينون قبل المخزون يمكن زيادة التحريف المقبول للمخزون¹.

المطلب الثاني خصائص ومجالات استخدام الأهمية النسبية

الفرع الأول: خصائص الأهمية النسبية

متى تم دراسة معنى الأهمية النسبية يتعين تركيز الانتباه على الخصائص وذلك المفهوم في ظل أدبيات المراجعة، ومن واقع تحليل الاستنتاجات المستنبطة من إيضاح معايير المراجعة رقم 220 المحدد بعالية

¹ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 179.

يلاحظ أن الأهمية النسبية في سياق المراجعة لديها عدد من الملامح المميزة، وتتضمن تلك الخصائص ما يلي¹:

▪ أن التقرير عما هو ذو أهمية نسبية وعما ليس كذلك (بمعنى احتمال التأثير على قرار أو تصرف مستخدم القوائم المالية الشرعي والمعقول، في أي ظروف محيطية تعتبر مسألة تخضع للحكم المهني: لم يقدم إيضاح معايير المراجعة رقم 220 (وبالمثل معايير المراجعة رقم 320) أي إرشادات رقمية لمساعدة المراجعين في التقرير عما إذا كان البند قد تم تحريفه مادياً أم لا، وفي الحقيقة فإنه قد أشار إلى أن الأهمية النسبية لا يمكن أن يتم التحديد الرياضي العام لها، ومع ذلك فقد تم قبولها بوجه عام على أنها نقطة بداية مفيدة عند مقارنة بنود القوائم المالية مع مقدار الأساس الملائم؛

▪ أي بند قد يكون ذو أهمية نسبية عن طريق فعالية وتأثير كميته أو نوعيته:

في إيضاح معايير المراجعة رقم 220 الفقرة رقم 4 عندما يتم تقييم الأهمية النسبية لأحد التحريفات لا يمكن القول بأن قيمة ذلك التحريف هو الأساس الملائم فقط، حيث أن طبيعة أو نوعية البند تعتبر هامة هي الأخرى، وقد نص إيضاح معايير المراجعة رقم 220 الفقرة 6 وإيضاح معايير المراجعة رقم 320 الفقرة 5 أيضاً على أن التحريفات المادية تتضمن الوصف غير الكاف وغير الدقيق للسياسة المحاسبية عندما يكون من المحتمل أن مستخدم القوائم المالية يمكن أن يتم تضليله عن طريق ذلك الوصف؛

▪ أن الأهمية النسبية لأحد البنود قد تتأثر بالمتطلبات القانونية والتنظيمية:

إن كثير من إفصاحات القوائم المالية تكون إلزامية ومطلوبة عن طريق القانون واللوائح أو المعايير المهنية (وعلى وجه التحديد معايير التقرير المالي أو إفصاحات معايير الممارسة المحاسبية)، على سبيل المثال فإن الإفصاح عن أتعاب المراجعة قد يكون مطلوباً عن طريق قانون الشركات رقم 1985 بالإضافة إلى الإفصاحات الخاصة بعقود التزامات التأجير التمويلي والتي يتم تصنيفها إلى التزامات مستحقة في السنة التالية وقيم مستحقة في السنة الثانية إلى السنة الخامسة بداية من تاريخ الميزانية العمومية، بالإضافة إلى أن القيم المستحقة الإجمالية منذ ذلك الحين فصاعداً يكون مطلوباً طبقاً 21 SSAP الفقرة 52 وفي معظم الحالات فإن الفشل في الإفصاح عن تلك البنود سوف يكون بمثابة حذف أو استبعاد جوهري ذو أهمية للمراجع²؛

▪ تتطلب الأهمية النسبية أن يتم دراستها عند مستويين هما:

✓ على مستوى الشامل بمعنى دراستها بالارتباط بالقوائم المالية كوحدة واحدة؛

✓ على مستوى الحساب الفردي أو مستوى الإفصاح.

تشير الأهمية النسبية الشاملة إلى مقدار الخطأ الذي يقبله المراجع في القوائم المالية كوحدة واحدة، بينما ما يزال يستنتج أنها توفر صورة حقيقية وعادلة للموقف المالي والأرباح والخسائر للمنشأة محل المراجعة، أن

¹ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 157.

² نفس المرجع، ص 162.

مقدار الخطأ الذي يدرسه المراجع قد يكون موجوداً في القوائم المالية بدون أن يثر على القرارات أو تصرفات المستخدمين المعقولين لتلك القوائم المالية، أما الأهمية النسبية على مستوى الحساب فإنها تشير إلى مقدار الخطأ الذي سوف يقبله المراجع في رصيد الحساب الفردي أو مجموعة العمليات أو الإفصاح بالقوائم المالية قبل استنتاج أن الحساب أو الإفصاح الملائم بالقوائم المالية يضلل المستخدمين المعقولين للقوائم المالية¹.

الفرع الثاني: مجالات استخدام الأهمية النسبية

يستخدم المدققون الأهمية النسبية في المجالات الآتية²:

■ تقييم مدى عرض القوائم والتقارير المالية وتبويبها

تمثل التقارير والقوائم المالية الخطوة الأخيرة من خطوات العمل المحاسبي، وعليه فهي مخرجات النظام المحاسبي ومدخلات عملية التدقيق ومن المؤكد أن كل خطوة من القياس والتوصيل المحاسبي بل معظمها على الأقل تتضمن تطبيقاً للأهمية النسبية بصيغة ما، على أية حال يمكن القول بأنه يجب أن لا تؤخذ طبيعة عدم الدقة في الحسابات كذريعة لتشبيه الدقة الكتابية أو عمل النظام المحاسبي أو إعداد القوائم والتقارير المالية لذلك يجب:

✓ توفير الوضوح الكافي لصالح الطوائف المستخدمة؛

✓ تخفيض تكلفة هذه التقارير أو القوائم وإعدادها ونشرها لصالح المنشأة المصدرة لها، ومن ثم يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار من قبل المراقبين عند قيامهم ب:

- تحديد مدى ملائمة عرض البيانات المالية والإيضاحات حولها؛

- تقدير الدرجة المتوقعة للاعتماد على الرقابة الداخلية؛

- تقييم أثر الخطأ على قياس الحسابات وتصنيفها؛

ما يهمنا في هذه المرحلة هو مدى تحقيق مفهوم الأهمية النسبية في المجال التدقيقي المتعلق بالمعلومات الأساسية، فقد يؤكد البعض في هذا المجال أنه يجب أن نوضح فيما إذا كان من المحتمل أن تؤثر المعلومات في القرار الاقتصادي لمستخدمي البيانات المالية، لأن التبويب السليم للقوائم المالية يتوقف على قرارات كثيرة ومهمة ومتنوعة تتطلب الاهتمام المتزايد من قبل المدققين الخارجيين.

عندما يتخذ المدقق قراراً بشأن الأهمية النسبية لأي عنصر في مجال عرض البيانات في القوائم المالية يرى مراعاة الآتي:

✓ هل العنصر الذي هو جزء من القوائم المالية سواء كان مادي أم غير مادي.

¹ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 163.

² منهل مجيد أحمد العلي، تغريد سالم الليلة، مرجع سابق، ص 179.

- ✓ مدى ارتباط ذلك العنصر بالإطار العام للقوائم المالية التي ينتمي إليها عند التدقيق أو التي يجب أن يعد جزءاً مهماً منها.
- ✓ درجة إسهام ذلك العنصر في تحديد صافي الدخل.
- ✓ حساسية ذلك العنصر ومدى التزامه بالتشريعات والقوانين.
- ✓ مدى حاجة مستخدمي القوائم المالية لأهمية ذلك العنصر.
- ✓ مدى وضوح ذلك العنصر في القوائم المالية (بيان الطرائق المستخدمة له).

تعد إجراءات التدقيق جزءاً مهماً من عملية تخطيط التدقيق التي تتم غالباً من خلال إعداد برنامج التدقيق الذي يمثل خطة مرسومة على مدى النتائج التي توصل إليها المدقق نتيجة لدراسته لنظام الرقابة الداخلية وتحديد العناصر المادية، وغير المادية التي يحويها هذا النظام، كما تعد بمثابة وسيلة لإرشاد هيئات التدقيق كما تمثل مرشداً لمساعد المدققين على تنفيذ أهداف التدقيق، فضلاً عن كونها توفر توقعاً مناسباً لاكتشاف التحريفات المهمة ذات التأثير المهم على القوائم المالية التي يعد على ضوءها تقريره، والملاحظ بأن الأهمية النسبية التي يستخدمها المدقق عند تخطيطه لبرنامج التدقيق تكون إما لتحديد منهج للعناصر التي تنال رعاية خاصة منه أو لبيان حجم تلك العناصر التي تخضع للفحص¹.

■ تنفيذ برنامج التدقيق

يؤكد بعض الباحثين أن عملية إعداد وتطبيق منهج موضوعي للأهمية النسبية في مرحلة تنفيذ برنامج التدقيق تؤدي إلى عدم الاعتماد في اتخاذ القرارات المتخذة من قبل الغير على ما يحتويه ذلك البرنامج، وإنما التفسير الذي يمكن أن يتوقعه من تطبيق أفضل وأدق وسائل التحليل المالي كالنسبة المالية، والمتوسطات والاتجاهات... الخ. أو أية وسيلة أخرى تحدد علاقات التحليل للعمليات المتاحة بالقوائم المالية، إذ يؤكد البعض إن قرارات الجهاز المحاسبي والرقابي في مجال الأهمية النسبية يجب أن لا تعتمد على استنتاجات عشوائية لمستخدمي القوائم المالية، وإنما يجب أن تعتمد هذه القرارات على المتغيرات المتوقعة منهم في فهم وتطبيق أفضل وأدق وسائل التحليل المالي، وفي هذه المرحلة يؤكد العديد من الكتاب والباحثين في مجال تحديد الأهمية النسبية أن مسألة أخذ مخاطر التدقيق لمستوى البيانات المحاسبية يتوقف على الخبرة العلمية والعملية وكذلك أعمال الزبائن والقطاعات التي تعمل بها إدارة والوحدات الاقتصادية والبيئة المحيطة بها².

¹ منهل مجيد أحمد العلي، تغريد سالم الليلة، مرجع سابق، ص180.

² منهل مجيد أحمد العلي، تغريد سالم الليلة، مرجع سابق، ص180.

■ إعداد التقارير

أكد دستور السلوك المهني لتدقيق ومراقبة الحسابات الصادرة عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي أن إتباع الأهمية النسبية ليس فقط عند تخطيط وتنفيذ العمل التدقيقي فحسب بل وعند إصدار تقرير إبداء الرأي أيضاً، فالمدقق لا يؤخذ رأيه في مسألة كونه¹:

✓ مهملاً بشكل مادي خلال قيامه بعملية الفحص.

✓ في حال فشله في توجيه النظر عن أي انحراف مادي عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

✓ في حالة كونه مقصراً أثناء إبداء رأيه عن مدى مصداقية وعدالة القوائم المالية.

✓ في حالة فشله في التقرير عن توضيح وجود حذف في معلومات مادية واضحة له أو معروضة لديه أو تجاهله لبيانات مادية معروضة لديه، لأن جميع المخالفات التي تظهرها القوائم المالية ينعكس أثرها على القرارات والاستخدام الرشيد لها،

ويؤكد البعض مدى تأثير الأهمية النسبية في نوع التقرير الذي يصدره المدقق على القوائم المالية التي يتم تدقيقها والمتضمنة لأنواع التقارير والتمثلة ب:

- تقرير نظيف إذا كانت المخالفات فيه غير ذات أهمية بشكل واضح.

- تقرير تحفظي إذا كانت المخالفات ذات أهمية من دون أن يكون لها تأثير بصورة واضحة في عدالة القوائم المالية.

- تقرير سلبي إذا كانت المخالفات من الأهمية بشكل يؤثر بصورة على دلالة ومصداقية وعدالة القوائم المالية.

يتضح مما سبق بأن حجم ونوع المخالفة هي التي تحدد نوع التقرير الذي يصدره المدقق للحكم على عدالة ومصداقية القوائم المالية.

في حين يرى آخرون وهذا ما يؤيده الباحثان بأن اتخاذ حكم أو إصدار رأي من قبل المدقق حول عدالة ومصداقية القوائم المالية التي تنعكس في تقريره، فضلاً عن تأثير المخالفات يجب أن يراعى المسائل الآتية²:

✓ المعالجة المحاسبية للبند أو العناصر التي تتضمنها القوائم المالية.

✓ مدى الأهمية النسبية للبند أو العنصر أو البيان أو الحدث المالي، فالعناصر غير المتكررة ذات الصيغة الاستثنائية هي التي تتطلب الإفصاح عنها دائماً.

¹ نفس المرجع، ص181.

² منهل مجيد أحمد العلي، تغريد سالم الليلة، مرجع سابق، ص182.

- ✓ موضوع الأشكال وأثره على القوائم المالية.
- ✓ طبيعة العناصر المستخدمة والمترابطة.
- ✓ المتطلبات القانونية التي تترك في العادة مجالاً ضيقاً للتقدير الشخصي.
- ✓ النظرة الشاملة للقوائم المالية لسنة معينة وذلك لربطها بالقوائم المالية لسنة سابقة.

المطلب الثالث: إنعكسات الأهمية النسبية على رأي المراجع

الفرع الأول: مستوى الأهمية النسبية

إن تخطيط الأهمية النسبية تعتبر مفهوم يتم استخدامه لتقييم عملية المراجعة التي من شأنها تمكن المراجع من الحصول تأكيد معقول بأن أي خطأ ذو حجم ملائم يعتبر جوهرياً أو أنه ذو طبيعة جوهرية، هناك تكاليف إضافية لأي مراجع للقيام بالمراجعة في ظل أدنى مستوى للأهمية النسبية، حيث كلما انخفض مستوى الأهمية النسبية كلما زادت تكلفة عملية المراجعة، وإذا كان هناك خطأ مهما كان صغره موجود في عملية المراجعة، فإن المراجع سوف يقوم باستغراق مزيد من الوقت جوهرياً مقارنة عندما يتم اعتبار مستوى معين من عدم الدقة (مستوى أهمية نسبية أعلى) مقبولاً.

ولاشك أن تحديد ما هو جوهرى غالبا ما يكون من الصعوبة بمكان تحديده في الواقع العملي، ومع ذلك فإن هناك أربع عوامل يتم مراعاتها بوجه عام هي حجم البند والظروف بالإضافة إلى تكلفة وعائد مراجعة البند¹.

حجم البند

إن تطبيق الأكثر شيوعاً للأهمية النسبية يتعلق بحجم البند محل الاعتبار، حيث يعتبر المقدار النقدي الضخم مستبعد من القوائم المالية يعتبر جوهرياً، أن الحجم يجب أن يتم دراسته في صورة نسبية، على سبيل المثال النسبة المئوية لأحد الأسس الملائمة (مثل صافي الدخل، إجمالي الأصول، المبيعات وما إلى ذلك...) مقارنة بالقيمة المطلقة.

إن وجهة النظر القائلة بأن الحجم يعتبر محدد أساسي للأهمية يعني أن بالنسبة لأغراض التقرير المالي فإن الأهمية النسبية يمكن أن يتم الحكم عليها فقط بالارتباط بالبند أو الأخطاء التي تكون قابلة للتحديد في صورة نقدية.

طبيعة البند

¹ نفس المرجع، ص 246.

إن طبيعة أي بند تمثل خاصية نوعية، أن المراجع لا يمكن أن يحدد كمياً قرار الأهمية النسبية في كافة الحالات، حيث أن بنود معينة يمكن أن تكون جوهرية على رغم من أن المقدار النقدي قد لا يكون كبيراً جداً حتى يعتبره المراجع جوهرية.

وقد اقترح في مجال اتخاذ الأحكام الخاصة بالأهمية النسبية أن يتم مراعاة الجوانب التالية لطبيعة التحريف¹:

- ✓ الأحداث أو العمليات التي تتسبب في التحريف؛
- ✓ الشرعية والحساسية والنظامية والظروف المحتملة للأحداث أو العمليات؛
- ✓ تحديد أي أطراف أخرى مرتبطة؛
- ✓ إيضاحات الحسابات والإفصاح المتأثرة.

ظروف الحدوث

تعتمد الأهمية النسبية للخطأ على ظروف حدوثه، وهناك نوعين للظروف الملائمة²:

- ✓ مستخدم عملياً اتخاذ القرار الاقتصادي للمعلومات المحاسبية؛
- ✓ سياق المعلومات المحاسبية التي يحدث فيها البند أو الخطأ.

وحيث أن الأهمية النسبية تعني التأثير على قرارات المستخدم، فإن المراجع يجب أن يكون لديه معرفة بالمستخدمين المحتملين للقوائم المالية وعملية قرارات المستخدمين، فإذا ما خضعت الشركة للمراجعة قبل أن يتم تسجيلها في أحد البورصات الوطنية أو قبل الحصول على قرض أو تدخل في اندماج فإن المستخدمين سيكونون من نوع واحد، فإذا ما كانت القوائم خاصة بشركة مغلقة خضعت للمراجعة فإن المستخدمين سيكونون من نوع مختلف.

وعلى سبيل المثال إذا ما كان المستخدم الرئيسي للقوائم المالية هم الدائنين فإن المراجع قد يخصص حد منخفض للأهمية النسبية لتلك البنود في القوائم المالية التي تؤثر على السيولة على سبيل المثال الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة، وفي الجانب الآخر إذا ما كان المستخدم الرئيسي هم المستخدمين أو المستثمرين المحتملين فإن المراجع قد يخصص أهمية نسبية منخفضة للدخل، ثانياً قد يكون التحريف في صورة أرقام مقارنة أو اتجاهات وقوائم مالي للمنشآت أو إدارات أو توقعات أصحاب المصلحة القابلة للمقارنة.

إمكانية الاعتماد والدقة ومقدار أدلة الإثبات

¹ منهل مجيد أحمد العلي، تغريد سالم الليلة، مرجع سابق، ص 247.

² نفس المرجع، ص 248.

يجب على المراجع أن يدرس الأهمية النسبية وعلاقتها بمخاطر المراجعة عند أداء عملية المراجعة طبقا لمعيار الدولي للمراجعة رقم 320، والسؤال المطروح هو ماذا يعني ذلك، وفي المعاينة الإحصائية توجد هناك علاقة ثابتة بين كل من¹:

- ✓ إمكانية الاعتماد على تأكيد معين تأسيسا المعاينة (في المراجعة يتحدد ذلك عن طريق مخاطر المراجعة)
- ✓ دقة ذلك البيان (في المراجعة يتحدد ذلك عن طريق الأهمية النسبية)
- ✓ مقدار أدلة الإثبات التي يجب أن يتم جمعها من أجل عمل ذلك التأكيد.
- ✓ التغييرات في أحد تلك البنود الثلاثة لها مضامينها الخاصة بأحد الأمرين الآخرين.

لذا فإن هناك ثلاث مستويات من الأهمية النسبية يتم استخدامها لتحديد الرأي الذي يتم بناء عليه إصدار تقرير التدقيق، وهذه المستويات هي²:

- **القيم التي لا تتسم بالأهمية النسبية:** في حالة وجود تحريفات بالقوائم المالية ولكن لا يحتمل أن تؤثر على قرار المستخدم الحضيف سيتم اعتبارها بالأهمية النسبية وفي هذه الحالة سيعد اصدار تقرير نظيف أمرا ملائما.
- **القيم التي تتسم بالأهمية النسبية ولكنها لا تؤثر على القوائم المالية كوحدة:** إذا أثرت التحريفات بالقوائم المالية على قرار المستخدم ولكن مع استمرار القوائم المالية كوحدة تتسم بالعدالة وبالتالي تعد نافعة، لذا على المدقق عند اتخاذه لقرارات تتعلق بالأهمية النسبية بالحالات التي تتطلب الخروج عن شكل التقرير النظيف أن يقيم كافة الآثار على القوائم المالية، وعندما يستنتج المراجع أن هذا التحريف يتسم بالأهمية النسبية ولكنه لا يؤثر على القوائم المالية كوحدة من الملائم إصدار تقرير يتضمن رأيا مقيدا؛
- **القيم تتسم بالأهمية النسبية الشديدة أو تنشر على نحو يجعل مدى عدالة القوائم المالية كوحدة محل شك:** يتحقق المستوى الأعلى للأهمية النسبية عندما يكون من المحتمل اتخاذ المستخدم لقرارات غير صحيحة اذا ما اعتمد على القوائم المالية كوحدة، وفي حالة وجود الدرجة القصوى من الأهمية النسبية يجب على المراجع عدم إبداء الرأي أو إصدار رأي سلبي وفقا للموقف الذي يتعامل معهن ولتحديد ما إذا كان التحريف أو الاستثناء يتسم بالأهمية النسبية الشديدة يجب أن يؤخذ في الاعتبار المدى الذي يؤثر فيه هذا التحريف أو الاستثناء على العناصر المختلفة للقوائم المالية ويشار الى

¹ منهل مجيد أحمد العلي، تغريد سالم الليلة، مرجع سابق، ص248.

² نقاز أحمد، محاضرات في مقياس منهجية المراجعة، مقرر لسنة أولى ماستر محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، 2015.

ذلك بالانتشار، فالتبويب الخاطئ بين النقدية والمدينين يؤثر فقط على هذين الحسابين ولذلك لا ينتشر أثره، لكن عدم تسجيل قيمة المبيعات تتسم بالأهمية النسبية ينتج أثرا واسع الانتشار لأن ذلك يؤثر في المدينين، ضريبة الدخل المستحقة، الأرباح الإجمالية والأرباح المحتجزة، وبالتالي يؤثر في كل من الأصول المتداولة، إجمالي الأصول، الالتزامات المتداولة، جدول تدفقات الخزينة.... وكلما كانت التحريفات أكثر انتشارا زادت احتمالات إصدار تقرير سلبي بدلا من إصدار تقرير مقيد.

ومن الوجهة العملية يعد تحديد مستوى الأهمية النسبية في موقف معين حجما صعبا، ولا يوجد دليل مبسط يحدد على نحو قاطع ما الذي يمكن أن يقوم به المدقق لتحديد الأمور عبر المستويات الثلاث للأهمية النسبية، ويوجد اختلاف عند تطبيق الأهمية النسبية لتحديد ما إذا كان الفشل في إتباع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها يتسم بالأهمية النسبية بالمقارنة مع تحديد ما إذا كان تقييد المجال متسما بالأهمية النسبية¹.

الفرع الثاني: تعديل تقديرات الأهمية النسبية

عند دراسة الأهمية النسبية في سياق المراجعة من الأهمية بمكان القول بأن الأهمية النسبية في مرحلة التخطيط أو الخطأ المقبول لا يعتبران أرقام سحرية، فهما مجرد حدود يتم تحديدها عن طريق المراجع أثناء مرحلة تخطيط عملية المراجعة التي تعكس حكمه الشخصي لمستوى التحريف في القوائم المالية في مجموعها كوحدة واحدة وعند مستوى أرصدة الحسابات الفردية في القوائم المالية التي من المحتمل أن تتأثر بها قرارات مستخدمي القوائم المالية، إن الأهمية النسبية عند مستوى التخطيط على سبيل المثال يتم تقريرها غالبا عن طريق تطبيق نسب مالية محددة مسبقا على أسس قائم مالية مختارة مسبقا، ومع ذلك فبغض النظر عن جهودات المراجعين للوصول إلى تقديرات الأهمية النسبية بموضوعية فإن ذلك لا يعني أنها يجب أن يتم النظر إليها على أنها ثابتة وغير قابلة للتغيير، علاوة على ذلك فكلما تم التقدم في عملية المراجعة قد يجد المراجع أن مستوى تخطيط الأهمية النسبية والخطأ المقبول في واحد أو أكثر من أرصدة الحسابات أو مجموعة العمليات يتطلب أن يتم تغييرها².

يوفر معيار المراجعة الدولي رقم 320 الفقرة رقم 11 شرح أكثر تفصيلا على نحو التالي:

إن تقييم المراجع للأهمية النسبية قد يكون مختلفا في وقت التخطيط المبدئي لارتباط المراجعة عن وقت تقييم نتائج إجراءات المراجعة وهذا يمكن حدوثه بسبب وجود تغيير في الظروف أو بسبب وجود تغيير في معرفة المراجع كنتيجة لعملية المراجعة على سبيل المثال فإذا ما تم تخطيط عملية المراجعة قبل نهاية الفترة وتوقع المراجع نتائج الأعمال والمركز المالي فإذا ما اختلفت نتائج الأعمال والمركز المالي الفعلية على نحو الجوهرية فإن تقييم الأهمية النسبية قد تتغير أيضا، بالإضافة لذلك فقد يقوم المراجع عند التخطيط عمل

¹ نقاز أحمد، محاضرات في مقياس منهجية المراجعة، مرجع سابق.

² أمين السيد أحمد لطفى، فلسفة المراجعة، مرجع سابق، ص 546.

المراجعة على النحو متعمد بتحديد مستوى أهمية نسبية مقبول عند مستوى منخفض مقارنة بنظيره عند نتائج عملية المراجعة وهذا قد يتم عمله لتخفيض احتمال التحريفات غير المكتشفة ومن أجل تزويد المراجع بهامش أمان عند تقييم أثر التحريفات المكتشفة أثناء عملية المراجعة¹.

وبصفة عامة قد يجد المراجعين أنه من السهولة أن يتم تعديل تقديرات الأهمية النسبية بالزيادة كما أنهم يملون إلى أن يكونوا لديهم رغبة أقل في تعديل تقديرها بالنقصان أو بالحفاظ بذلك التقدير والذي يتضح أن يكون قد زادت عنها وقد ينشأ ذلك التماثل بسبب الحقيقة الخاصة بأنه كلما انخفض حد الأهمية النسبية²:

- كلما زاد مقدار دليل إثبات المراجعة و/أو كلما زادت ملائمة أو إمكانية الاعتماد على دليل إثبات المراجعة الذي يتعين جمعه للتأكد من أن الحد لم يتم زيادته (كلما انخفض حد الأهمية النسبية كلما انخفض هامش الخطأ الذي يجب على المراجع أن يقوم بعمله ولذلك كلما زاد الحرص الذي يتعين على المراجع وضعه خلال عملية جمع دليل الإثبات وذلك الحد لن يتم زيادته)؛
- كلما زاد احتمال أن يزيد تلك التحريفات التي يتم اكتشافها عن الحد ومن ثم يتم التحفظ بأنها ذات أهمية نسبية، مثل تلك الأخطاء (المادية) إذا لم يتم تعديلها عن طريق المنشأة محل التقرير فإنها يجب أن تجعل تقرير المراجعة متحفظا.

إن أثر تخفيض حدود الأهمية النسبية قد تم شرحه في إضاح معايير المراجعة الانجليزي رقم 220 الفقرة رقم 11 على النحو التالي:

إذا ما حدد المراجعون بعد تخطيط إجراءات مراجعة محددة أن مستوى الأهمية النسبية المقبول يعتبر أقل مقارنة بما تم تقييمه سابقا، فإن مخاطر الفشل في اكتشاف التحريف المادي سيرتفع بالضرورة ويتم تعويض ذلك عن طريق تنفيذ مزيد من عمل المراجعة، بوضوح أن زيادة حدود الأهمية النسبية يكون له أثر عكسي.

الفرع الثالث: العلاقة بين المخاطر والأهمية النسبية وأدلة الإثبات

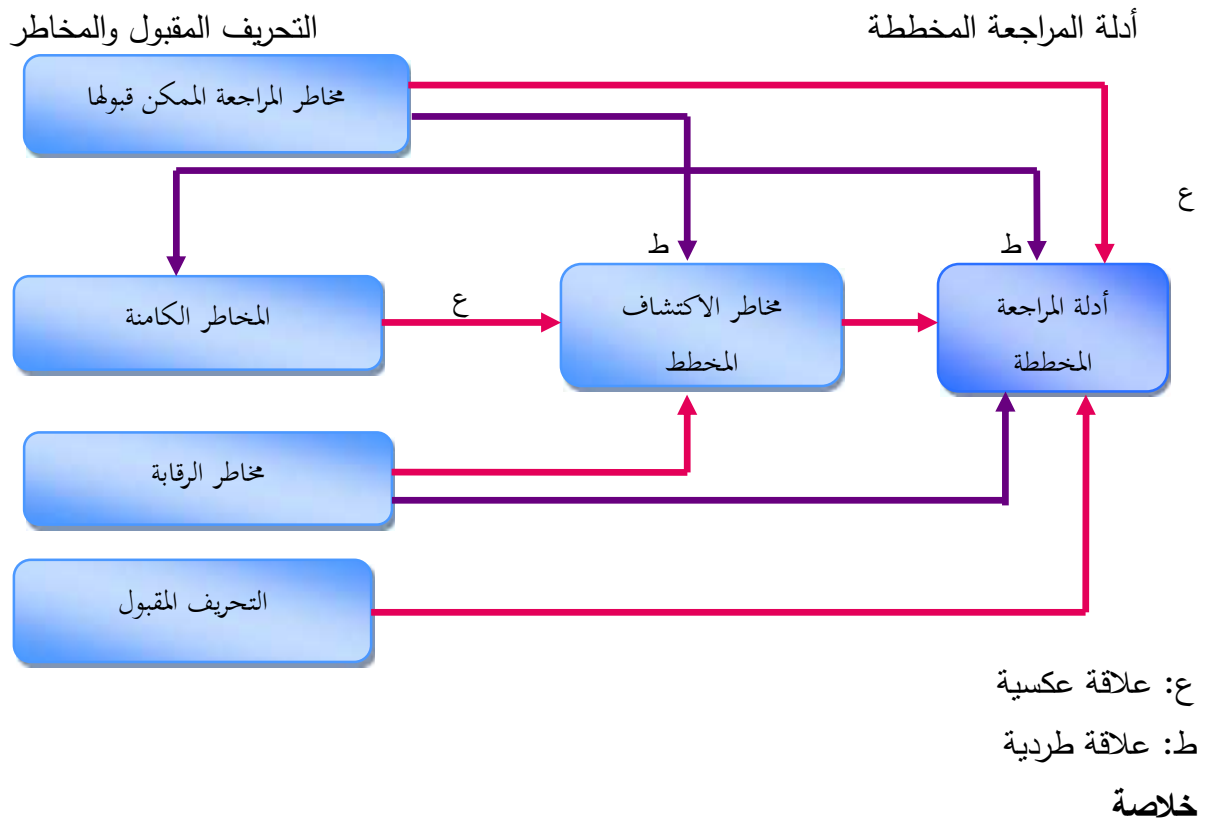
يعد كل من الأهمية النسبية والمخاطر مفهومان وثيقي الصلة ولا يمكن الفصل بينهما فالمخاطر تمثل مقياسا لعدم التأكد والأهمية النسبية تمثل مقياسا للمقدار أو الحجم ويأخذ كلا من المفهومين في الاعتبار يتم قياس عدم التأكد للقيم وفقا لمقدار معين، وعلى سبيل المثال تعد الجملة التالية جملة دقيقة وذات معنى: يخطط المراجع لجمع الأدلة بحيث توجد مخاطر مقدارها 5% (مخاطر المراجعة الممكن قبولها) للفشل في اكتشاف التحريفات التي تزيد عن التحريفات المحتملة التي تبلغ قيمتها 25000 جنيه (مستوى الأهمية النسبية) فإذا تم حذف أي من المخاطر أو الأهمية النسبية من الجملة تصبح غير ذات معنى حيث أن وجود مخاطر مقدارها 5% دون تحديد مقياس للأهمية النسبية قد يعني أن التحريف الذي يبلغ 100 جنيه أو مليون يعد

¹ نفس المرجع، ص 547.

² نفس المرجع، ص 548.

تحريفاً مقبولاً أما ذكر 25000 جنيه بدون تحديد مستوى معين للمخاطر قد يتضمن أن مستوى المخاطر 1 % أو 80% يمثل مستوى مقبول، ويوضح الشكل التالي العلاقات بين التحريف المحتمل والمخاطر الأربعة عند تخطيط أدلة المراجعة ويلاحظ أن التحريف المحتمل لا يؤثر في أي المخاطر الأربعة وأن المخاطر لا تؤثر في التحريف المحتمل ولكنها معا يحددان الأدلة المخططة¹.

الشكل رقم 02 : العلاقة بين التحريف المحتمل والمخاطر لتحديد أدلة الإثبات المخططة



عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية تصمم بحيث توفر ضمان معقول بأن البيانات المالية إذا أخذت ككل خالية من أي تحريف مادي سواء حدث نتيجة لغش أو خطأ، حيث أن المدقق لا يمكنه أن يحصل على تأكيد مطلق بأنه سيتم اكتشاف التحريفات المادية في البيانات المالية، وذلك لعدة عوامل مثل استخدام الحكم الشخصي واستخدام الاختبار والتحديدات الذاتية لنظام الرقابة الداخلية وحقيقة أن العديد من الأدلة المتوفرة للمدقق هي مقنعة بطبيعتها أكثر من كونها استنتاجية، في حين تعتبر التحريفات هامة بقدر كاف لتغيير أو تأثير على قرار شخص مطلع، ولا يعد التحريف بشكل عام هاما إذا كان دون هذا الحد ويسمى هذا الحد الذي تعتبر البيانات المالية التي تتجاوزه محرقة بشكل جوهرية الأهمية النسبية للبيانات

¹ أمين السيد أحمد لطفى، التطورات الحديثة في المراجعة، مرجع سابق، ص 203.

المالية ككل، وبالتالي يكون تقييم ما هو هام دائماً مسألة تقدير مهني لذا فإن مفهوم الأهمية النسبية يرتبط بحاجات المستفيدين والمستخدمين للقوائم المالية في ترشيد قراراتهم ورسم سياستهم وإصدار أحكامهم، وان على المدققين أن يولون اهتمامهم وعنايتهم إلى بعض العناصر التي تحتاج منهم إلى انتباه خاص، والتي تزداد فيها نسبة المخاطرة بغض النظر عن قيمتها التي يؤثر اختفاؤها أو عدم صحتها بشكل مادي على دلالة القوائم المالية محل التدقيق لهذا لا بد أن ينظر المدقق إلى مفهوم الأهمية النسبية من زاوية أن القوائم والتقارير المالية قد تحتوي أحياناً على أخطاء جوهرية أو مهمة أو جسيمة مما استوجب عليه في تلك الحال تقديرها وتوجيه اهتمامه إليها خصوصاً وان الذين أعدوها معرضون للخطأ حتماً، فالأهمية النسبية تعد أمراً حيوياً لتحديد نوع تقرير الذي يتلاءم مع كل حالة يقابلها المدقق.

الفصل الثاني:

منهجية التدقيق المبني على المخاطر

المبحث الأول: مدخل للتدقيق المبني على المخاطر

المبحث الثاني: مراحل التدقيق المبني على المخاطر

تمهيد

يمكن القول أن تقرير المدقق- المتضمن بطبيعة الحال رأيه المهني- يعد بمنزلة المنتج النهائي لعملية التدقيق، وباعتبار العمل التدقيقي نشاطاً مهنيّاً يتم من خلال مراحل معينة وباستخدام أساليب وإجراءات تدقيقية عديدة، ولأنه لا يوجد نشاط خال من المخاطر، فإن الوصول إلى ذلك الرأي طريق محفوف بالمخاطر، ويهدف إزاحة هذه المخاطر يسعى مدقق الحسابات إلى توفير تدقيق حسابات بجودة مرتفعة من خلال الاطلاع على كل ما هو جديد في مهنة التدقيق،

لذا سيتناول هذا الفصل مبحثين فالأول يتطرق الى مدخل للتدقيق المبني على المخاطر من خلال تكلمه عن ماهية التدقيق، طبيعة مخاطر التدقيق ومفهوم التدقيق المبني على المخاطر أما المبحث الثاني فيتكلم عن مراحل التدقيق المبني على المخاطر المتمثلة في مرحلة تقييم المخاطر، مرحلة الاستجابة للمخاطر ومرحلة الإبلاغ.

المبحث الأول: مدخل للتدقيق المبني على المخاطر

من المعلوم أن أسلوب التدقيق التقليدي يستنفذ الوقت والجهد وخاصة في ظل التطورات والمستجدات، حيث كانت درجة التأكد تتأثر بزيادة حجم العينة للوصول إلى درجة التأكد المطلوبة، لذا أصبح لابد من ترتيب المدققين لأولوياتهم في عملية التدقيق والتركيز على مكامن الخطر للحد منه، وعلى هذا الضوء لابد من معرفة أسلوب التدقيق المبني على المخاطر.

المطلب الأول: ماهية التدقيق

الفرع الأول: ميكانيزمات التدقيق

أولاً: مفهوم التدقيق

التدقيق علم يتمثل في مجموعة المبادئ و المعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمشروع بهدف إبداء رأي فني محايد في تعبير القوائم المالية الختامية عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة وعن مركزه المالي في نهاية فترة محددة¹.

لقد ظهر التدقيق منذ القديم وتطور مفهومه مع تطور النشاط الاقتصادي وتعهده، حيث كان الإنسان يزاول ويدير نشاطه الاقتصادي والتجاري بنفسه، وبكبر حجم أعماله لجأ إلى تفويض إدارتها إلى أشخاص آخرين بما فيها مهام تسجيل العمليات المالية، وبذلك ظهرت الحاجة إلى رقابة من أوكلت لهم إدارة نشاطاته²

تشير الدراسات التاريخية إلى أن التدقيق رافق نشوء الحضارة الإنسانية وتطور بتطوره، إذ تبين الألواح الطينية التي وجدت في بلاد ما بين النهرين على وجود قوانين مكتوبة باللغة الأكادية تشير إلى ما يشبه المصادقات المستعملة في المراجعة المعاصرة، وقد كان المراجع يستمع إلى تقارير الموظفين المتعلقة بالغلال المخزن وكيفية إنفاقه، وكما كان الجلد مصير الموظفين المتلاعب في مصر الفرعونية، وقد وجد قبر المدقق مجاوراً لقبر فرعون، مما يشير إلى الأهمية التي كان يتمتع بها المراجع لدى الفرعنة، ويعود الفضل للخليفة عمر بن الخطاب في تدوين عمليات بيت المال، حيث كان موسم الحج موعداً للمراجعة يقوم الولاة والعمال خلاله يعرض حساباتهم عن العام المنصرم ويحضر أصحاب المظالم والشكاوى، كما يحضر المراجعون الذين كانوا ينتشرون في أنحاء البلاد الإسلامية، ولعل أهم الدواوين التي كانت معنية بالرقابة، ديوان الزكاة

¹ فوزية براهيم، محاضرات مقياس المراجعة المالية والمحاسبية، مقرر لثانية ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، 2015.

² عمر شريقي، التنظيم المهني للمراجعة، أطروحة الدكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 1، 2012، ص5.

الذي أنشأه الخليفة العباسي المهدي، إذ كان الديوان يقوم بأعمال شبيهة بجهاز الرقابة الحكومية العليا في الوقت الحاضر، كما أنشئت ولاية الحسبة التي كانت تهتم بالنواحي المالية للدولة¹.

كما لوحظ مع مرور الزمن ومع التطور المستمر للنشاط الاقتصادي وظهور الشركات الصناعية الضخمة في عهد الثورة الصناعية، ظهرت الحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة لمسايرة هذا التطور، فكانت الأموال على مستوى الأفراد نادرة وكذا امتناع البعض عن المخاطرة بها، مما أدى إلى ظهور شركات الأموال، وهذا بدوره أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة تدريجياً، ومع ظهور شركات الأموال وتطورها لوحظ أنه من المستحيل أن يشارك كل المساهمين في التسيير وحتى تفويض البعض منهم للقيام بإدارة مختلف وظائف المؤسسة غير ممكن في الغالب، وهنا ظهرت الحاجة إلى كفاءات متخصصة ينبغي اقتناؤها من سوق العمل للقيام بتلك المهام، وهكذا فإن انفصال ملكية رؤوس الأموال عن إدارتها كان سببا في ظهور المراجعة التي يقوم بها شخص محترف محايد ومستقل كوسيلة يطمئن بها أصحاب الأموال عن نتيجة ما استثمروه وعن عدم التلاعب فيه².

و بالتالي فالمراجعة قديمة قدم الإنسان في صراعه مع الطبيعة من أجل إشباع حاجياته، عكس المحاسبة التي لم تعرف في شكل منظم إلا بعد اختراع الأرقام، واختيار النقود وحدة قياس قيم السلع والخدمات المتبادلة، غير أن الأمر يختلف عن مراقبة الحسابات والتي لم تظهر إلا بعد ظهور النظام المحاسبي بقواعده ونظرياته، لفحص حسابات النظام من حيث مدى تطبيق تلك القواعد والنظريات عند التسجيل فيها³.

إن التطور الذي مس علم المحاسبة كان نتيجة لإتباع نظام القيد المزدوج، وقد أدت سهولة استعمال هذا النظام إلى انتشار تطبيقه، وبذلك كان هذا الانتشار سببا رئيسيا في تطور كل من المحاسبة والمراجعة.

لقد ظهرت أول منظمة مهنية في ميدان المراجعة في فينسيا بإيطاليا سنة 1581 وتأسست كلية Roxonati لتكوين الخبراء المحاسبين، وأصبح على مزاول مهنة المراجعة أن يكون عضوا في هذه الكلية، وانطلقت إلى باقي الدول الأخرى وأصبحت هذه الأخيرة تتجه إلى تنظيم هذه المهنة، وكان لبريطانيا الفضل الأسبق في هذا التنظيم المهني وأصبحت مهنة التدقيق مستقلة في بريطانيا عندما أوجب قانون الشركات على شركات المساهمة مراجعة حساباتها من قبل مراجع مستقل سنة 1844 وأنشأت جمعية المحاسبين القانونيين بأندنبرة عام 1854 الأمر الذي ساعد على زيادة الاهتمام بمهنة التدقيق، وأدى إلى انتشارها الواسع، أما فرنسا فلم تعرف مهنة المراجعة إلا في سنة 1881، أما الولايات المتحدة الأمريكية عرفت هذه المهنة عام 1882 أين وجدت المراجعة البيئة الملائمة لزيادة وتيرة التنظيمات المتلاحقة على هذه المهنة، و

¹ حسين القاضي، حسين دحدوح، مرجع سابق، ص1.

² عمر شريقي، مرجع سابق، ص5.

³ محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2008، ص7.

تم إنشاء المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين سنة 1912، أما باقي الدول كألمانيا فعرفت هذه المهنة سنة 1896، و كندا سنة 1902، و أستراليا سنة 1904، و فنلندا سنة 1911، حتى وصلت إلى أنه لا يخلو بلد اليوم من وجود مهنة المراجعة¹.

وبالتالي فإن المعنى اللغوي للتدقيق هو أن التدقيق بمعناه اللفظي *audit* وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية *audire* ومعناها يستمع لأن الحسابات كانت تتلى على المدقق².

أما المعنى الاصطلاحي فيقصد بالتدقيق فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمنشأة تحت التدقيق فحصاً انتقادياً منظماً، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويره لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة³.

وضعت جمعية المحاسبين الأمريكيين "AAA" تعريف عام للتدقيق بأنه " عملية منظمة للحصول على الأدلة والقرائن الموضوعية المتعلقة بالتأكد من الأحداث و الأنشطة الاقتصادية وتحديد مدى الاتساق بين هذه التأكيدات و المعايير الموضوعية و توصيل نتائجها للأطراف "، و"المراجعة هي عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن، بشكل موضوعي، والتي تتعلق بنتائج الأنشطة و الأحداث الاقتصادية و ذلك لتحديد مدى التوافق و التطابق بين هذه النتائج و المعايير المقررة و تبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة " وقد جاء هذا التعريف على لسان جمعية المحاسبين الأمريكيين⁴.

وعرفت منظمة العمل الفرنسي المراجعة " أنها مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل، استناداً على معايير التقييم، وتقدير مصداقية وفاعلية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم"⁵

أما إذا أردنا أن يعطى تعريف للمراجعة وفق مدخل نظامي فيمكن اعتبار المراجعة " نظام مدخلاته هي مادة المراجعة - جميع السجلات و الدفاتر و الأدلة و القرائن - يتم معالجتها وفق مجموعة من العمليات -

¹ خالد أمين، علم تدقيق الحسابات، دار وائل ، ط1، الأردن، 2000، ص17.

² ميلود زيد الخير، ياسين غفالية، التدقيق بين الحوكمة وأخلاقيات المهنة، الملتقى الوطني الرابع حول " تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمة المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات"، يومي 20 و21 نوفمبر 2013، جامعة الأغواط، الجزائر، ص5.

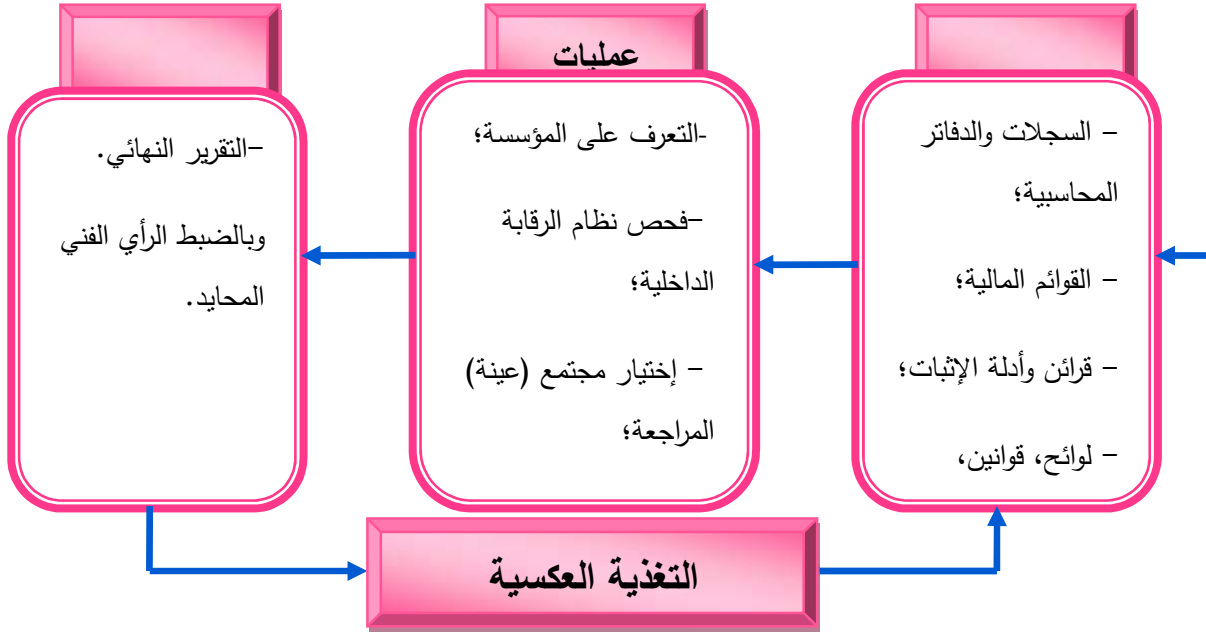
³ سميرة رحال، محمد مداحي، مهنة المراجعة بين سلوكيات وآداب العمل وإشكالية التخطيط والإشراف، الملتقى الوطني الرابع حول " تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمة المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات"، يومي 20 و21 نوفمبر 2013، جامعة الأغواط، الجزائر، ص6.

⁴ ميلود زيد الخير، ياسين غفالية، مرجع سابق، ص5.

⁵ أحمد نقاز، عادل نعموش، المسؤولية الاجتماعية لمدقق الحسابات، الملتقى الوطني الرابع حول " تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمة المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات"، يومي 20 و21 نوفمبر 2013، جامعة الأغواط، الجزائر، ص6.

اختيار العينات ، الفحص، التأكد ، التقييم الاستقصاءات و.....- للخروج بالمخرج النهائي لهذا النظام والمتمثل في التقرير النهائي وبالضبط الرأي الفني المحايد "، ويظهر هذا النظام من خلال الشكل التالي¹:

الشكل رقم (2):المراجعة كنظام



المصدر: أحمد نقاز، عادل نعموش، المسؤولية الاجتماعية لمدقق الحسابات، الملتقى الوطني الرابع حول " تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمة المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات"، يومي 20 و21 نوفمبر 2013، جامعة الأغواط، الجزائر.

بينما إذا عدنا إلى مفهوم التدقيق (عملية التأكيد المعقول) الجديد الصادر عن مجلس المعايير التدقيق والتأكيد الدولي وفقا لإطار الدولي للعمليات التأكيد فإنه يشير إلى أن التدقيق هو "عملية يبدي فيها الممارس استنتاجا مصمما لرفع درجة الثقة المستخدمين المقصودين باستثناء الجهة المسؤولة بشأن تقييم أو قياس موضوع مقابل المقاييس ونتيجة تقييم أو قياس الموضوع هي المعلومات التي تنجم عن تطبيق المقاييس بهدف تخفيض المخاطر العملية إلى مستوى مقبول في ظل الظروف كأساس لشكل إيجابي من التعبير عن استنتاج الممارس"².

استنادا الى ما تم سرده في التعاريف السابقة، نلاحظ بأن هذه التعاريف ركزت على النقاط التي تتمحور حولها المراجعة وهي³:

¹ أحمد نقاز، عادل نعموش، مرجع سابق، ص8.

² أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص25.

³ طواهر محمد همامي، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات "الاطار النظري والتطبيقي"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2014،

- **الفحص:** و هو التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها؛
- **التحقيق:** وهو إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية كتعبير سليم لنتائج الأعمال خلال فترة معينة؛
- **التقرير:** وهو بلورة نتائج الفحص والتدقيق وإثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية. ترتبط هذه المحاور الثلاثة بمبادئ المراجعة حيث يعتبر كلا من الفحص والتقرير، من المبادئ الرئيسية للمراجعة، ويمكن أن نبينها فيما يلي¹:

المبادئ المرتبطة بركن الفحص وتشمل على:

- **مبدأ التكامل:** ويسمى أيضا بالإدراك الرقابي، ويعني أنه يجب على المراجع أن يكون على معرفة تامة وكلية بجميع أعمال وطبيعة أحداث المؤسسة والآثار المترتبة عليها؛
- **مبدأ الشمول:** يقصد بهذا المبدأ أن يشمل الفحص جميع أهداف المؤسسة وجميع التقارير المالية لها؛
- **مبدأ الموضوعية:** ويعني ذلك ابتعاد المراجع عن التقدير الشخصي واعتماده على أدلة الإثبات الصحيحة بكل موضوعية؛
- **مبدأ الكفاية الإنسانية:** يعبر عن ما تحتويه المؤسسة من نظام للقيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة.

المبادئ المرتبطة بركن التقرير وتتمثل فيما يلي²:

- **مبدأ كفاية الاتصال:** من أجل تحقيق الأهداف من عملية المراجعة، يجب على التقرير أن يكون أداة لنقل العمليات الاقتصادية للمؤسسة لجميع العاملين وبصورة صحيحة؛
- **مبدأ الإفصاح:** يجب على المدقق ان يقوم بالإفصاح عن كل المعلومات التي من شأنها تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها وخاصة كشف الأخطاء والغش وجوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية؛
- **مبدأ الإنصاف:** يجب أن يكون التقرير فيه المعلومات لجميع الأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة دون تمييز؛
- **مبدأ السببية:** يجب أن يحتوي التقرير على تفسير كل التصرفات غير العادية التي تواجه المراجع.

¹ جمال عمورة، فايز سائح، مسؤولية التدقيق على تأمين السوق المالي في ظل الأزمات المالية، الملتقى الوطني الرابع حول " تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمة المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات"، يومي 20 و21 نوفمبر 2013، جامعة الأغواط، الجزائر، ص2.

² نفس المرجع، ص3.

أما **التحقيق**: فيعبر عن "الحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية كأداة للتعبير السليم لنتيجة أعمال المؤسسة، وعلى مدى تمثيل المركز المالي للوضع الحقيقية للمؤسسة في فترة زمنية معينة، بمعنى التأكد من الوجود الفعلي والميداني لعناصر الذمة على أرض الواقع. وبما أن مخرجات النظام المحاسبي تتواجد بالقوائم المالية الختامية للمؤسسة، فإن أي خلل في النظام المولد لها يؤدي حتماً إلى خلل في القوائم المالية الختامية بصفة أوتوماتيكية، فالتدقيق بإمكانه اكتشاف الخلل من خلال تقويم هذا النظام والتأكد من الاستمرارية في تطبيق الطرق المحاسبية والالتزام بمعايير النظام المحاسبي في ظل التقيد بمعايير التدقيق المتفق عليها."

ثانياً: فعالية التدقيق

يهدف التدقيق إلى التحقق ما أمكن اعتماد أصحاب الشأن أو عدم اعتمادهم على التقارير المالية وما يؤديها من مستندات وسجلات خاصة بالشركة لذا يتم تبيان منفعتها من خلال:

❖ أهمية التدقيق

يؤدي التدقيق من خلال علاقة ثلاثية الأطراف، تمثل فيها الإدارة الطرف الأول، مراجع الحسابات الطرف الثاني وأصحاب المصلحة في الشركة الطرف الثالث، وتبرز أهمية التدقيق من خلال القيمة المضافة التي تقدمها لمختلف الأطراف فيما يخص القوائم المالية للشركة التي هم أصحاب مصلحة فيها¹، ويمكن وصف هذه القيمة بالرقابة والثقة التي تنتج من النظام المحاسبي لمصلحة مستخدمي هذه البيانات لترشيد أحكامهم وقراراتهم من خلال تخفيض ما يعرف بخطر المعلومات الناتج عن صعوبة الوصول المباشر للمعلومات، التحيز من قبل معد المعلومات، الحجم الكبير للمعلومات وتعقد عملية التبادل، حيث أن تخفيض خطر المعلومات يتطلب تحقق المستخدم من المعلومات أو مشاركة الإدارة لخطر المعلومات وهذا يعد أمراً صعباً إلا أن أفضل وسيلة لتخفيض خطر المعلومات تتمثل في تدقيق البيانات المالية بواسطة المدقق الخارجي، لذلك أشار الإطار الدولي لعمليات التأكيد على قضيتين مهمتين وتعتبر ذات تأثير في قرارات الممارسين وتأثير مباشر على قرارات المستخدمين المقصودين وهما الأهمية النسبية ومخاطر عملية التأكيد²، ويمكن تلخيص أهمية المراجعة من خلال الأطراف المستفيدة من عمل المراجع كما يلي³:

■ **المساهمون**: يعتبر المساهمون المستخدم الأول للقوائم المالية ولتقرير المراجع باعتبارهم الملاك الذين يعينون المراجع ليساعدهم في الرقابة على إدارة الشركة كوكيل عنهم، ويحتاج المساهمون إلى المعلومات التي تمدهم بها القوائم المالية لاتخاذ القرارات، ومن أهم هذه المعلومات: عائد السهم،

¹ عمر شريقي، مرجع سابق، ص 13.

² أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 35.

³ عمر شريقي، مرجع سابق، ص 36.

الأداء المالي للشركة ومن ثم القيمة السوقية للشركة في البورصة. ويعتمد المساهمون على تقرير المراجع باعتباره شخص متخصص ومستقل، لأنه يمدهم بمعلومات إضافية عن مدى إمكانية اعتمادهم على ما تقدمه القوائم المالية من معلومات، وبالتالي يمكن الاعتماد على رأيه في اتخاذ القرارات؛

- **المستثمرون المحتملون:** يحتاج المستثمر المحتمل في أسهم الشركة معلومات كثيرة خاصة عن درجة المخاطرة المتعلقة بالاستثمار في الأسهم، العائد الحالي والمتوقع للسهم، الأداء المالي للشركة ومركزها المالي ونتائج أعمالها. وتعتبر القوائم المالية المصدر الرئيسي لإمداد هؤلاء المستثمرين بهذه المعلومات، لذلك فإن تقرير المراجع عن مراجعة هذه القوائم سوف يدعم ثقتهم فيما تقدمه لهم من معلومات، ومن ثم زيادة اعتمادهم عليها في اتخاذ قرار الاستثمار في أسهم الشركة من عدمه؛
- **هيئة سوق المال:** تعتبر هيئة سوق المال بالنسبة للعديد من الدول مستخدماً هاماً لتقرير المراجع لما لها من دور إشرافي ورقابي على سوق الأوراق المالية. وبحكم القانون، فإن الشركات المقيدة في البورصة والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية ملزمة بتقديم صورة من أوراقها المالية وتقرير مراجع الحسابات عليها للهيئة العامة لسوق المال، حيث تلعب هذه الأخيرة دوراً شبه تشريعياً فيما يتعلق بمتطلبات القياس والإفصاح المحاسبي لهذه الشركات وتعيين مراجع الحسابات؛
- **المؤسسات التمويلية والاستثمارية:** تعتبر البنوك والمؤسسات الاستثمارية، مثل صناديق وشركات الاستثمار في الأوراق المالية، الممول الأول للاقتصاد، ولذلك فهي تعتمد على المعلومات التي توفرها القوائم المالية للشركات المقترضة أو المستثمرين في أوراقها المالية في اتخاذ قرارات منح الائتمان وتشكيل محافظ الاستثمار في الأوراق المالية. وتعتمد هذه المؤسسات على تقرير المراجع في تحديد مدى إمكانية الاعتماد والوثوق في المعلومات التي توفرها القوائم المالية، وتختلف درجة الوثوق في هذه المعلومات باختلاف اسم وسمعة مراجع الحسابات المهنية وحجم مكتبه؛
- **اتحادات ونقابات العمال:** تلعب اتحادات ونقابات العمال دوراً هاماً في الحفاظ على حقوق العمال في ظل اقتصاد السوق، وذلك من خلال آلية التفاوض مع إدارة الشركة أو الجهات الحكومية بشأن عوائد العمل من أجور وحوافز ومزايا مادية واجتماعية، وعادة ما يكون لدى اتحادات ونقابات العمال مستشاراً مالياً يساعد إدارياً في إتمام عملية التفاوض بنجاح، ومن أهم المعلومات التي يعتمد عليها المستشار المالي في دوره هذا، تلك الخاصة بقدرة الشركة على الدفع والتي ترتبط بدورها بالمركز المالي للشركة، مؤشرات الربحية والسيولة، حصة الشركة من السوق والعوائد الحالية للعمل والمتوقعة في المستقبل. وتمثل القوائم المالية المصدر الرئيسي لمثل هذه المعلومات، لذلك فإن تقرير المراجع يدعم مدى اعتماد اتحادات ونقابات العمال عليها وثقتهم فيها؛

- **إدارة الشركة:** تعتمد إدارة الشركة على القوائم المالية التي يتم اعتمادها من قبل المراجع المحايد والمستقل، إذ يمثل تقريره أداة لإضفاء الصدق على إفصاح الإدارة للملاك أو المساهمين، فهو ذو تأثير ملموس في إثبات أن الإدارة قد قامت بدورها في إدارة أموال الملاك بكفاءة؛
 - **الجهات الحكومية:** تعتمد بعض أجهزة الدولة على القوائم المالية التي تصدرها الشركات في العديد من الأغراض، منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض الضرائب، ولا يمكن للدولة القيام بتلك الأعمال دون معلومات موثوق فيها ومعتمدة من طرف جهات محايدة تقوم بفحصها فحصاً دقيقاً وإبداء الرأي الفني المحايد فيها.
- إن التطورات التي عرفتها مهنة المراجعة كانت نتيجة تطور أهدافها والبحث المستمر بغية تطويرها لتتماشى والتغيرات التي عرفتها حركة التجارة العالمية والاقتصاد العالمي.

❖ أهداف التدقيق

إن أهداف التدقيق المرجوة من عملية التدقيق تختلف تبعاً للتغيرات التي مرت بها بيئة الأدلة الداخلية والخارجية للمنشأة¹، إذ أن أهداف التدقيق تطورت من اكتشاف التلاعب والاختلاس والخروج برأي محايد يبين نتائج المؤسسة من ربح أو خسارة ومركزها المالي في نهاية الفترة المالية إلى أهداف جاءت وليدة التطور الاقتصادي المتسارع الذي يشهده عالمنا المعاصر، ومن هذه الأهداف مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها وتقييم الأداء ورفع مستوى الكفاءة والفعالية في المؤسسات التي تحت التدقيق ولذلك سنورد الأهداف المتوخاة من المراجعة في النقاط التالية²:

- التحقق من إثبات صحة المعلومات الواردة في القوائم المالية من خلال الجرد الفعلي أو المادي؛
- التأكد من أن كل عناصر الأصول هي ملك للمؤسسة والخصوم هي التزام عليها؛
- التأكد من صحة البيانات المثبتة بالدفاتر والسجلات المحاسبية من جهة، ومن جهة أخرى العمل على تجهيز هذه البيانات بشكل يسمح بتوفير معلومات شاملة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة؛
- تقييم الأحداث المحاسبية وفقاً للطرق المحاسبية المعمول بها؛
- الحصول على معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال عرضها والإفصاح عنها؛
- إبداء رأي فني محايد حول مدى تعبير القوائم المالية الختامية للمؤسسة عن المركز المالي الحقيقي لها؛

¹ إيهاب نظهي إبراهيم، التدقيق القائم على المخاطر الأعمال حداثة وتطوير، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، ص18.

² بوحفص روائي، تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر على ضوء قانون 01/10، الملتقى الوطني الرابع حول "تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمة المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات"، يومي 20 و21 نوفمبر 2013، جامعة الأغواط، الجزائر، ص3.

- التقرير حول المشاهد المرتبطة بالواقع الفعلي للمؤسسة والمؤثرة على درجة مصداقية عناصر القوائم المالية المفحوصة والمعلن عنها.
ومن خلال هذه الأهداف العامة للمراجعة يمكن استخراج أهداف عملية وميدانية نذكر منها¹:
- **الشمولية:** نقصد بهذا المعيار أن كل العمليات التي حققتها المؤسسة مترجمة في الوثائق والكشوف المالية أي أن كل عملية قد تم تسجيلها وتقيدها عند حدوثها في وثيقة أولية تسمح فيما بعد من تسجيلها محاسبيا، عدم وجود هذه الوثيقة الأولية يجعل من المستحيل تحقيق مبدأ الشمولية للتسجيلات المحاسبية؛
- **الوجود:** هو أن كل العمليات المسجلة لها وجود مالي. ونقصد بمبدأ الوجود أن كل العناصر المادية في المؤسسة (استثمارات، مخزونات) لديها حقيقة مادية بالنسبة للعناصر الأخرى (الديون . النفقات، الإيرادات) يتأكد المراجع أيضا من وجودها أي من واقعيتها بحيث لا تمثل حقوقا أو ديونا أو إيرادات أو نفقات وهمية؛
- **الملكية:** نقصد بمبدأ الملكية أن كل الأصول التي تظهر في الميزانية هي ملك للمؤسسة فعلا أي هناك مستند قانوني يثبت تلك الملكية بحيث لم تدمج للأصول عناصر ليس ملكا للمؤسسة لكنها موجودة في الخارج قد تم تسجيلها أيضا ، تعتبر كل الحقوق التي ليست ملك للمؤسسة كالتزامات خارج الميزانية ولا بد أن تقيد في دفاتر خاصة تبين طبيعتها، هذا بحيث إذ لم تكن الملكية للمؤسسة لا يحق لها تسجيلها في الوثائق المحاسبية ومن حق المراجع التأكد من صحة الملكية وذلك بوجود مستند قانوني؛
- **التقييم:** معنى هذا المبدأ هو أن كل العمليات التي تمت قد تم تقييمها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأن عملية التقييم طبقت بصفة ثابتة من دورة إلى أخرى؛
- **التسجيل المحاسبي :** نقصد بهذا المبدأ أن كل العمليات قد تم جمعها بطريقة صحيحة كما تم تسجيلها وتركيزها باحترام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وبعتماد طرق ثابتة من دورة إلى أخرى، ونقصد بالتسجيل أن كل العمليات سجلت أي أدرجنا فيها ما يجب .

ثالثا: ارتباطات التدقيق

من خلال ما سبق ذكره يتعين علينا التطرق إلى كل ما يتعلق بعملية التدقيق من خلال التوصل الى كل ما له علاقة من أنواع وفرضيات.

¹ فوزية براهمي، مرجع سابق.

❖ أنواع التدقيق

للمراجعة أنواع عديدة و تعدد أنواعها يؤثر على جوهر عملية المراجعة و المهمة المخولة لها، فتبني نوع معين من التدقيق وملائم للمؤسسة ولنظام المعلومات المحاسبية داخلها من شأنه أن يسمح بتحقيق الأهداف المتوخاة منها وبالتالي المساهمة المباشرة في تقويم النظام التدقيق والمحافظة على استمراريته، لذلك توجد عدة تقسيمات للمراجعة، كل تقسيم ينظر إليه من خلال زاوية معينة، فمن الأنواع ما هو متداخل من حيث مادة المراجعة و منها ما هو مستقل تمام الاستقلال ولكن مستويات الأداء التي تحكمها واحدة¹، ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:

▪ المراجعة من حيث طبيعة المؤسسة وتتضمن نوعين من المراجعة هما²:

✓ **مراجعة المؤسسات العمومية:** تنصب المراجعة العامة على المنشأة ذات الصفة الحكومية أو غير الحكومية في حد ذاتها والتي تخضع لقواعد الحكومة الموضوعية، أما الأموال المستغلة في هذه المنشأة لها صفة عمومية وتمتلكها الدولة ولها صفة رقابة مباشرة عليها، كما تقيد المصالح الحكومية حساباتها بطريقة خاصة تختلف عن تلك المتبعة في المنشآت التجارية أو الصناعية، إلا أن طريقة المراجعة واحدة في كلتا الحالتين ويصدر قانون يوليو 1961م (عهد الاشتراكية) انتقل عدد كبير من الشركات المساهمة إلى الملكية العامة بالرغم من احتفاظ هذه الشركات بصفقتها القانونية وأصبح للدولة حق الرقابة عليها، وقد ترتب عن إصدار قانون رقم 129 لسنة 1964م بشأن الجهاز المركزي مراجعة حسابات المؤسسة والهيئات العامة وما يتبعها من شركات وجمعيات ومنشآت، لأن انتقال المراقبة من مراقبي الحسابات الخاصين بجهاز مركزي يقتضي فترة انتقال، فإن القانون نص على جواز تعيين مراقبي الحسابات من بين من يزولون المهنة خارج القطاع العام حتى يتم تشكيل إدارة خاصة بهذا الجهاز؛

✓ **مراجعة الشركات الخاصة:** هي مراجعة المنشآت التي تكون ملكيتها للأفراد سواء شركات الأموال أو شركات الأشخاص أو منشآت فردية أو جمعيات ونوادي وسميت بالمراجعة الخاصة لأن الذي يمتلك رأس المال المحدود هو من الأفراد، فهناك عدة أشخاص في شركات المساهمة وفرد واحد في المؤسسات الفردية، وتختلف علاقة المراجع بأصحاب هذه المنشآت، وذلك حسب طبيعة العقد الموجود بينهما وحسب درجة الالتزام، فشركات المساهمة مثلا ملزمة بتعيين مراجع خارجي ليراجع لها حساباتها وأوراقها الختامية والعكس لشركة ذات الفرد الواحد الذي له أن يختار المراجع والمهمة المسندة إليه.

¹ مقدم عبيرات، محاضرات لمقياس التطور التاريخي للمراجعة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير، جامعة الأغواط الجزائر، 2015.

² فوزية براهيم، مرجع سابق.

❖ من حيث إلزامية التنفيذ¹:

✓ **مراجعة إجبارية:** وهي التي يلزم القانون القيام بها، مراجعة حسابات الشركات التي نصت عليها المادة 715 مكرر من المرسوم القانون التجاري 93/08 الموافق ل 1993/04/27 ضرورة تعيين مندوب الحسابات في قانون التأسيس بالنسبة إلى الشركات المساهمة حسب القانون التجاري الجزائري في مادته 609؛

✓ **مراجعة اختيارية:** وهي التي تتم بدون إلزام قانوني وإنما يتم الطلب من المؤسسة أو المساهمين والشركاء.

❖ من حيث حجم الاختبارات:

✓ **مراجعة شاملة:** أي المراجع يقوم بفحص وتدقيق كل العمليات نجدها أكثر في الوحدات ذات الحجم الصغير؛

✓ **مراجعة اختبارية:** وتتم بطريقة العينات حيث تكون ممثلة أحسن تمثيل للبيانات المراد اختبارها ونجدها في الوحدات ذات الحجم الكبير ومتداخلة الأنشطة.

❖ من حيث نطاق المراجعة:

✓ **المراجعة الكاملة:** في هذا النوع من المراجعة يكون للمراجع عمل غير محدد إذ يقوم بفحص البيانات والسجلات المتعلقة بجميع العمليات التي تتم على مستوى المؤسسة خلال الفترة المحاسبية ويتعين على المراجع في هذا النوع من المراجعة، تقديم في نهاية الأمر الرأي الفني المحايد عن مدى عدالة وصحة القوائم المالية ككل بغض النظر عن نطاق الفحص والمفردات التي شملتها اختباره، حيث أن مسؤولياته تغطي جميع المفردات حتى تلك التي لم تخضع للفحص، ويتعين على المراجع في هذه الحالة استخدام أسلوب العينات عند إجراء الاختبارات إن إتباع أسلوب العينة والاختبار في المراجعة زاد من اهتمام المؤسسات بنظام الرقابة الداخلية، لأن كمية الاختبارات وحجم العينة يعتمد في اختيارها على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة.

✓ **المراجعة الجزئية:** وهي تلك المراجعة التي تتضمن وضع قيود على نطاق أو مجال المراجعة بحيث يقتصر عمل المراجع على بعض العمليات دون غيرها، وتقوم الجهة التي عينت المراجع بتحديد تلك العمليات، وعليه فإن مسؤولية المراجع تنحصر في مجال المراجعة الذي حدد له فقط، كما يتعين وجود اتفاق أو عقد كتابي في مثل هذه الحالات يبين حدود المراجعة والهدف المراد تحقيقه، ويتعين على المراجع من ناحية أخرى أن يبرز في تقريره تفاصيل ما قام به من عمل لتحديد مسؤوليته بوضوح لمستخدمي ذلك التقرير وما يرتبط به من قوائم ومعلومات

¹ عمر شريقي، مرجع سابق، ص24.

❖ من حيث توقيت عملية المراجعة وإجراء الاختبارات¹:

تنقسم أيضا المراجعة من حيث توقيت عملية المراجعة وإجراء الاختبارات إلى النوعين التاليين:

✓ **المراجعة النهائية:** تعتمد المراجعة النهائية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك لأن المراجع يبدأ عمله بعد إقفال الدفاتر و ترصيد الحسابات، وفي هذا ضمان لعدم حدوث أي تعديل للبيانات بعد مراجعتها، كما أنه يؤدي إلى عدم حدوث ارتباك في العمل داخل المؤسسة، وذلك لعدم تردد المراجع ومساعدته على المؤسسة، بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى تخفيض احتمالات السهو من جانب القائمين بعملية المراجعة، كما تعتبر تكاليف المراجعة النهائية منخفضة نسبيا مقارنة بالمراجعة المستمرة.

بالرغم من هذه المزايا التي تتمتع بها المراجعة النهائية، إلا أن هناك خطر حدوث الاحتمالات التالية:

• تأخر النتائج؛

• حدوث ارتباك في مكتب المراجعة نظرا للضغط الموسمي الناتج عن المراجعة؛

• عدم اكتشاف الغش و الأخطاء والتلاعب؛

• عدم قيام مراجع الحسابات بالفحص على المستوى المرغوب.

وترجع هذه الاحتمالات إلى قصر الفترة الزمنية اللازمة للقيام بعملية مراجعة الحسابات، وذلك لأن المراجع يلتزم بإنهاء عملية المراجعة وإبداء الرأي الفني المحايد في تاريخ محدد وفقا لقانون الشركات ونظام الشركة، أوفي ما إذا كانت تواريخ نهاية السنة المالية للشركات واحدة أو متقاربة، وكذلك نتيجة ضغط العمل في مكتب المراجعة.

✓ **المراجعة المستمرة:** تعتبر مراجعة الحسابات المستمرة هي المراجعة التي يتم فيها تتبع حسابات

المؤسسة أولا بأول خلال السنة، حيث يقوم مراجع الحسابات بالتردد على المؤسسة من وقت إلى آخر وعلى فترات دورية أو غير دورية للقيام بفحص العمليات المحاسبية التي تمت خلال السنة المالية.

إن هذا النوع من المراجعة يعتبر مناسباً لشركات الأموال، وغيرها من المؤسسات والشركات التي تقوم بعمل ضخم من العمليات حيث يحتاج إلى وقت طويل لفحصها، كما أن المراجعة المستمرة توفر للمراجع الوقت الكافي خلال فترة مهمته مما يساعده على التوسع في عملية المراجعة، وبالتالي تؤدي إلى التقليل من فرص ارتكاب الغش والتلاعب، إضافة إلى سرعة اكتشاف الأخطاء.

¹ سمير عماري، دور المراجعة الخارجية في ضمان مصداقية المعلومات المحاسبية، الملتقى الوطني الرابع حول " تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمة المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات"، يومي 20 و21 نوفمبر 2013، جامعة الأغواط، الجزائر، ص7.

❖ من حيث الاستقلال¹:

✓ **التدقيق الداخلي**: يعرف في معيار التدقيق الدولي 610 التدقيق الداخلي بأنه تقويم الأنشطة المتعارف عليها داخل المنشأة كخدمة للمنشأة وتشمل وظائف من بين أشياء أخرى الفحص والتقييم مراقبة مدى كفاية وفعالية (ملائمة) الرقابة الداخلية؛

✓ **التدقيق الخارجي**: فيعرف بأنه عملية تأكيد معقولة يبدي فيها الممارس استنتاجاً مصمماً لرفع درجة ثقة المستخدمين المقصودين باستثناء الجهة المسؤولة بشأن تقييم أو قياس موضوع مقابل المقاييس ونتيجة تقييم أو قياس الموضوع هي المعلومات التي تتجم عن تطبيق المقاييس... وغير ذلك.

ومما تقدم يتضح أن هناك أوجه تشابه بين التدقيق الداخلي والخارجي يمكن حصرها في أن كل منها يمثل نظام محاسبي فعال يهدف الى توفير المعلومات الضرورية والتي يمكن الثقة والاعتماد عليها في إعداد البيانات المالية نافعة ويتطلب وجود نظام فعال للرقابة الداخلية لمنع أو تقليل حدوث الأخطاء والغش كما يوجد أيضاً تعاون بينها حيث أن وجود نظام جيد للتدقيق الداخلي يعني إقلال المدقق الخارجي لكمية الاختبارات التي يقوم عند الفحص وبالتالي توفير وقت وجهد المدقق فضلاً عن كفاءة النظام الكلي للتدقيق كما أن وجود نظام للتدقيق الداخلي لا يغني عن التدقيق الخارجي وهذا يؤكد صفة التكامل وعلى الرغم من التشابه والتعاون والتكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي إلا أن هناك اختلاف بينهما يمكن إيجازها في الجدول التالي²:

جدول رقم (2): اختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

م	البيان	تدقيق داخلي	تدقيق خارجي
1	الهدف	تقويم الأنشطة المتعارف عليها داخل المنشأة... الخ.	عملية يبدي فيها الممار استنتاجاً مصمماً لرفع درجة ثقة المستخدمين... الخ.
2	العلاقة بالمنشأة	موظف من داخل المنشأة (تابع)	شخص طبيعي مهني من خارج المنشأة (مستقل)
3	نطاق التدقيق وحدود	تحدد الإدارة نطاق عمل المدقق كما أن طبيعة عمل المدقق الداخلي يسمح له بتوسيع عمليات الفحص والاختبارات كما لديه من الوقت	يتحدد نطاق وحدود العمل وفقاً للعقد الموقع بين المنشأة والمدقق الخارجي والعرف السائد ومعايير التدقيق وما تنص عليه القوانين

¹ أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 40.

² أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 46.

		وإمكانات تساعده على تدقيق جميع عمليات المنشأة.	المنظمة لمهنة التدقيق وغالبا ما يكون التدقيق الخارجي تفصيلي أو اختياري وفقا لطبيعة وحجم عمليات المنشأة محل تدقيق
4	التوقيت المناسب للأداء	. يتم الفحص بصورة مستمرة طوال السنة المالية؛ . اختيارية وفقا لحجم المنشأة.	. يتم الفحص مرة واحدة (نهائية) أو خلال فترة دورية أو غير دورية طوال السنة المالية (المستمرة)؛ . قد يكون كامل أو جزئي؛ . إلزامية وفقا للقانون السائد.
5	المستفيدين	ادارة المنشأة.	. المستخدمين المقصودين.

وتنقسم المراجعة الخارجية في الجزائر إلى الأقسام الثلاثة الآتية¹:

المراجعة القانونية (Audit légal): أي التي يفرضها القانون، وتتمثل في أعمال المراقبة السنوية الإلزامية التي يقوم بها محافظ الحسابات (Commissaire aux comptes).

المراجعة التعاقدية (الاختيارية) Audit contractuel وهي التي يقوم بها محترف بطلب من أحد الأطراف (الداخلية أو الخارجية) المتعاملة مع المؤسسة والتي يمكن تجديدها سنويا.

الخبرة القضائية Expertise judiciaire هي التي يقوم بها محترف خارجي بطلب من المحكمة.

من حيث الشخص القائم به²:

نجد أن بعض الكتاب يقسم المدققين الى مجموعات التالية:

المجموعة الأولى: المدققين المستقلين

المجموعة الثانية: المدققين الداخليين

المجموعة الثالثة: المدققين الحكوميين

¹ سمير عماري، مرجع سابق، ص8.

² أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص49.

ويفترض في هؤلاء الحصول على CIA-CPA * وذلك من المعاهد المتخصصة IIA-CPA **،
***AGA.

❖ الفروض العلمية للتدقيق والتأكيد

يعرف الفرض بأنه قاعدة تحظى بقبول عام، وتعتبر عن التطبيق العملي وتستخدم في حل نوع معين من المشاكل أو ترشيد السلوك، لذلك فقد بذلت العديد من المحاولات البحثية لوضع إطار نظري أو نظرية لتدقيق الحسابات أو رقابة الحسابات إلا أن هذه المحاولات لم ترقى إلى مستوى الأمثل حتى الآن ولكن يوجد اتفاق بين الباحثين على أن هناك فروض علمية يمكن أن يبنى عليها تدقيق الحسابات وفيما يلي أهم الفروض التي تستند إليها عملية التدقيق وهي¹:

▪ **فرض عدم التأكد:** ويبرر هذا الفرض الحاجة إلى وجود مجموعة من أدلة الإثبات الكافية لإزالة حالة عدم التأكد؛

▪ **فرض استقلال المدقق:** وذلك لأن المدقق عندما يمارس عمله يعتبر حكماً يعتمد على رأيه فيما كلف به من أعمال ويعتمد فرض استقلال المدقق على نوعين أساسيين من المقومات هما:

✓ **المقومات الذاتية:** وهي التي تتعلق بشخص المدقق وتكوينه العلمي والخلفي وخبرته العملية؛

✓ **المقومات الموضوعية:** زهي ما تتضمنه التشريعات وما تصدره الهيئات المهنية من أحكام وقواعد وضمانات.

ويفسر هذا الفرض حق المدقق في الاطلاع على الدفاتر والسجلات والمستندات وطلب البيانات من إدارة المنشأة التي يقوم بالتقرير عن أحداثها وحقه في إبداء الرأي المعارض في تقريره.

فرض توافر تأهيل خاص بالمدقق وذلك لأن المدقق يستخدم حكمه الشخصي عند ممارسة وظيفته وفي ظل غياب إطار متكامل لنظرية الإثبات في التدقيق فإن المدقق يتعرض عند الفحص لمشاكل محاسبية أو فرضية أو فنية كل هذا يتطلب قدر علمي وعملي كاف لأداء مهمته.

✓ **فرض توافر نظام كاف للرقابة الداخلية:** تشير الرقابة الداخلية إلى نظام هيكل يتكون من بيئة الرقابة وتقدير المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصال والمراقبة ومما لاشك فيه أن فهم المدقق لنظام الرقابة الداخلية يعتبر بحق نقطة البداية لمهنة التدقيق والتأكيد الخارجي.

¹ أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 50.

*Certified of Internal auditors

**Institute of Internal Auditors

***Associational of Government Accountants

❖ مزايا وحدود التدقيق

هناك العديد من المزايا لتدقيق الحسابات و التي من الممكن أن تكون ذات فائدة للمؤسسة محل التدقيق، منها¹:

- ✓ يؤدي التدقيق إلى الالتزام من قبل مسجل الدفاتر و المحاسبين في المؤسسة والحرص و الالتزام في أداء عملهم؛
- ✓ يقوم التدقيق باكتشاف الأخطاء و التلاعب الذي من الممكن أن يحدث من قبل الموظفين في المؤسسة؛
- ✓ يمكن للمؤسسة أن تحصل على القروض و السلف بسهولة إذا كانت حساباتها مدققة؛
- ✓ يمكن تحديد ضريبة الدخل على المؤسسة بسهولة و بوضوح عند قيامها بتدقيق حساباتها؛
- ✓ التدقيق هو أفضل وسيلة للحكم على مدى التزام المؤسسة بالاحتفاظ بالدفاتر والسجلات وفقا للمعايير المحاسبية الدولية و القوانين و التشريعات المعمول بها؛

أما عن الحدود التي يجدها المدقق عند القيام بعمله، فكما هو معروف هذا الأخير يبدأ مهنته عندما ينتهي عمل المحاسب، وجهله للمعلومات الكافية عما تحتويه هذه السجلات ، وما هي الطريقة التي تم إعداد السجلات بها ، يصعب نوعا ما من مهمته، كما أن ما تحتويه الدفاتر و السجلات من معلومات ربما لا تكون كافية لمعرفة الحقيقة من قبل المدقق، لذلك يلجأ أحيانا إلى البحث عن معلومات إضافية يعتمد عليها في إعداد التقارير، مما يعني أن القوائم التي تم تدقيقها ربما لا تعكس الصورة الحقيقية لوضع المؤسسة.

الفرع الثاني: معايير التدقيق المتعارف عليها

من أهم المقومات الأساسية لأية مهنة متطورة وجوب وجود معايير أو مستويات أداء معينة ومتعارف عليها بين الممارسين لهذه المهنة، يعملون في ضوئها ويسيرونا على هديها في كافة مراحل العمل وتعتبر معايير المراجعة المبادئ التي تحكم أية عملية مراجعة وبالتالي فهي الإطار العام الذي من خلاله يقوم المراجع باستخدام الإجراءات للوصول للأهداف الواجب تحقيقها، وفي هذا الإطار سوف نميز بين ثلاثة أقسام أساسية من المعايير المتعارف عليها في مجال التدقيق²:

أولاً: المعايير الشخصية

هذا الفرع يحتوي على الصفات الشخصية لمدقق الحسابات و يتكون من ثلاث معايير

¹ غسان فلاح مطارنة، مرجع سابق، ص22.

² فوزية براهمي، مرجع سابق.

❖ المعيار الأول: التأهيل العلمي و العملي للمدقق

ويتمثل فيما يلي:

- التأهيل العلمي والدراسي
- التأهيل العلمي و الخبرة المهنية

الربط بين التأهيل العلمي والعملي ومتطلبات الأداء المهني من خلال إنشاء الجداول التالية:

✓ جدول المحاسبين أو المدققين تحت التمرين

✓ جدل المحاسبين أو المدققين

✓ جدول مساعدي المحاسبين أو المدققين

الخبرة العلمية في مجال الممارسة العملية لتدقيق واستمرار التعلم أثناء الممارسة مع تلقي التدريبات الكافية الرسمية والغير رسمية، إذ أن توفر المؤهل العلمي مع الخبرة العملية والتدريب الكافي تحقق في مجملها مستوى الكفاءة الأزمة للمدقق للقيام بعمله وحسن أداءه وتحسين فعالية أداءه.

❖ المعيار الثاني: قاعدة الاستقلال

تتوقف على استقلاليته وحياده في إبداء رأيه ولا يوجد درجات في عدم الاستقلال ، يجدر التفرقة بين نوعين من الاستقلال، فالأول يخص الاستقلال المهني وهو ضروري لممارسة المهنة وتحكمه معايير ذاتية مما يؤدي إلى التحرر من الرقابة أو السلطة العليا إذ يعتمد على نفسه ولا يكون تابعا لعملية إبداء الرأي والثاني خاص باستقلال التدقيق فهو مرتبط بعملية إبداء الرأي في القوائم المالية ويعني ذلك التزام المدقق بالموضوعية وعدم التحيز عند إبداء رأيه.

❖ المعيار الثالث: قاعدة العناية المهنية الملائمة

تتعلق هذه القاعدة بما يقوم به المدقق على درجة دقة القيام بمهامه، ويسترشد المدقق في تحديد مستوى العناية المهنية الملائمة بدراسة مسؤولياته القانونية والمهنية، هذه العناية تتطلب فحص انتقادي لكل مستوى من مستويات الإشراف على العمل الذي يتم وتتطلب أداء مهني يتفق مع حجم وضخامة وتعقيدات عملية التدقيق إلى استخدام العينات والخيارات فإن كل بند يتم اختياره للاختبار يجب أن يتم فحصه بعناية مهنية مناسبة.

ثانيا: معايير العمل الميداني

وهي التي تخص العمل الميداني والمعايير المطبقة والمعتمدة ميدانيا في تطبيق المراجعة وفي هذا الإطار نجد أربعة معايير¹.

❖ المعيار الأول: قاعدة التخطيط السليم للعمل والإشراف الملائم مع المساعدين

تتطلب أولا اختيار المساعدين المناسبين ثم ضرورة تنفيذ عملية التدقيق وفقا لخطة ملائمة، فمسؤولية القيام بقدر كاف من التخطيط المسبق تقع على المدقق ومساعديه وذلك لتوفير أساس سليم لعملية التدقيق الفعالة، إذ يجب إعداد برنامج تدقيق لكل عملية للتأكد من تحدي خطوات العمل الضرورية أو اللازمة بصورة منتظمة مفهومة من قبل جميع مستويات هيئة التدقيق.

تحتاج عملية التدقيق إلى تخطيط دقيق ومتابعة، فينبغي تخطيط ومتابعة عملية تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفحص وتدقيق مستندي وعمليات تحقيق الأصول والخصوم ونتيجة عمليات المشروع، فهو ما يسمى ببرنامج التدقيق حيث يخضع لتقييم مستمر في ضوء نتائج الفحص.

❖ المعيار الثاني: قاعدة دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية

إن ضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية لا يحدد فقط طبيعة أدلة التدقيق وإنما يحدد مدى الفحص المطلوب لتلك الأدلة، والوقت المناسب للقيام بإجراءات التدقيق والإجراءات التي ينبغي التركيز عليها بدرجة كافية أكثر من غيرها واستمرار المدقق في فحص نظام الرقابة الداخلية ضروري ليتمكن من الإلمام بالإجراءات والأساليب المستخدمة وإلى المدى الذي يزيل أي شك أو تساؤل في ذهنه عن مدى فعالية وكفاءته ويمر هذا النظام بثلاث خطوات رئيسية وهي :

- الإلمام بنظام الموضوع: يتحقق عن طريق المتابعة والملاحظة والإطلاع واستخدام قائمة الاستقصاء النموذجية لتحديد الكيفية التي يعمل بها هذا النظام.
- تحديد الكيفية التي يسير عليها النظام: قد يكون هذا الأخير سليما نظريا ولكنه غير مطبق واقعا ويمكن ذلك بتتبع العينات الإحصائية.
- تحديد مدى ملائمة ودقة الإجراءات الموضوعة والمستخدمه بالمقارنة بالنموذج الأمثل لتلك الإجراءات .

❖ المعيار الثالث: قاعدة كفاية وملائمة أدلة الإثبات

¹ فوزية براهمي، مرجع سابق.

ضرورة حصول المدقق على قدر كاف من أدلة وقرائن الإثبات الملائمة لتكون أساسا سليما يرتكز عليها عند التعبير عن التقارير المالية وذلك عن طريق الفحص المستندي والتدقيق الحسابي و الانتقادي والملاحظة والاستفسارات والمصادقات.

❖ المعيار الرابع: توثيق العمل

يوثق عمل المراجعة دوما بملفات عمل يتم مسكها بغرض توثيق المراجعات التي تم القيام بها وتدعيم النتائج المتوصل إليها، هذه الملفات تسمح بتنظيم أفضل للمهمة وتعطي دلائل على اتخاذ الاحتياطات والاحترازاات الضرورية قبل الوصول إلى النتائج والأحكام النهائية.

ثالثا: معايير وضع التقرير

وهو آخر فرع حيث يتضمن الإجراءات المتبعة في كتابة التقرير النهائي للمراجع ونجد فيه المعايير التالية¹:

❖ المعيار الأول: استخدام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

يجب أن يتضمن التقرير إشارة إلى أن الحسابات والقوائم المالية قد أعدت وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها. ولا يقتصر ذلك على مدى القبول العام للطرق المطبقة فيها المبادئ، ويتطلب من المدقق إبداء الرأي فيما إذا كانت المبادئ المحاسبية المستخدمة في إعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية مبادئ متعارف عليها أم لا، والمقصود بالقبول العام للمبادئ المحاسبية أن المبدأ يلقي تأييدا واستخداما ملائما وليس ضروري أن يكون استخدامه من قبل أغلبية المحاسبين، وينبغي على المدقق التركيز على أن المبادئ المستخدمة تحقق أمرين:

- تحدد تأثير عمليات المشروع، وأنها تستخدم الأساس السليم الملائم لتحقيق بالإيرادات ويعمل على تحقيقها في الفترات المحاسبية المتعلقة بها.
- أن تتضمن إجراءات إعداد وعرض القوائم المالية وعدم الانحياز، وأن تعبر بأقصى درجة ممكنة عن الصدق في البيانات التي توفرها الطرق المحاسبية للمهتمين بالمركز المالي .

❖ المعيار الثاني: قاعدة تجانس استخدام المبادئ المحاسبية

يجب أن يتضمن التقرير إشارة إلى مدى التجانس أو ثبات تطبيق استخدام المبادئ المحاسبية من فترة إلى أخرى وتهدف هذه القاعدة إلى ضمان قابلية القائمة المالية للمقارنة وبيان طبيعة التغيرات التي طرأت على المبادئ وأثرها على هذه القوائم .

¹ فوزية براهيم، مرجع سابق.

❖ المعيار الثالث: قاعدة الإفصاح الكامل في القوائم المالية

يجب أن يتضمن التقرير التحقق من كفاية وملائمة الإفصاح كما تعبر عنها القوائم المالية والتي ينبغي أن تشمل على بيانات ومعلومات والعرض السليم للقوائم ومدى كفاية البيانات والدقة في ترتيبها وتبويبها وتوضيح كافة المعلومات المتعلقة بالأصول والخصوم والتي تتطلب إيضاحات أفضلت عند إعداد القوائم المالية، وذلك لتقديم بيانات تساعد على العرض السليم لها دون الإعلان عن أسرار المشروع أو الإضرار به.

ومن المفيد أن يأخذ المدقق الاعتبارات التالية للحكم على ملائمة الإفصاح وكفايته¹:

- الهدف الرئيسي للإفصاح هو المصلحة العامة.
- وجود مبررات لعدم الإفصاح لتضارب المصالح فقد يكون الضرر للمشروع يفوق الفوائد العائدة للغير، ويلعب عامل الأهمية دورا كبيرا في مجال الإفصاح لارتباطه بالمصلحة العامة ويقاس باحتمال تأثيرها على المستثمر العادي. والأهمية لا تتوقف على قيمة العنصر النسبية فقط بل تتوقف على أهمية المعلومات لمستخدمي القوائم المالية .
- القوائم المالية المتفق عليها قد تكون غير ملائمة فيما يتعلق بالإفصاح عن أوضاع وتوقعات هامة قد تكون ضرورية لاتخاذ القرارات.
- إن محتويات القوائم المالية ظاهرة بشكل صريح وكامل، ولا تحمل أكثر من معنى أو تحمل شكاً في معناها.

يحتاج قارئ أو مستخدم القوائم المالية إلى معلومات هامة عن الأحداث الهامة التي تقع بين تاريخ الميزانية وتاريخ انتهاء الإجراءات الرئيسية للتدقيق مما يحتم ضرورة الإفصاح عن تلك الأحداث، وحسب هذه الأخيرة يكون الإفصاح ضروري إذا كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر بعناصر القوائم المالية والعكس صحيح.

❖ المعيار الرابع: قاعدة إبداء الرأي في القوائم المالية

يجب على المدقق التعبير عن رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة، وفي حالة امتناعه عن إبداء الرأي في أمور معينة فعليه يجب أن يتضمن تقريره الأسباب التي أدت إلى ذلك وينبغي أن يوضح تقريره بصورة واضحة طبيعة الفحص الذي قام به ودرجة مسؤولياته على القوائم المالية، ويتخذ المدقق في مجال التعبير عن رأيه في القوائم أخذ أربعة مواقف طبقاً لقواعد التدقيق .

- إبداء رأي دون تحفظات (الرأي النظيف)
- إبداء رأي ينطوي على تحفظات (الرأي المقيد).
- إبداء رأي مخالف (الرأي المعارض)، أي إن القوائم المالية لا بعتر بصورة صحيحة وصادقة عن المركز المالي ونتائج أعمال المنشأة .

¹ فوزية براهيم، مرجع سابق.

▪ إبداء رأي سلبي أي عدم إبداء رأي في القوائم المالية.
تنطوي فقرة الرأي في تقرير المدقق على ثلاث اعتبارات هامة تمثل الأركان الرئيسية لمعرفة طبيعة مسؤولية المدقق في مجال التعبير عن رأيه¹.

✓ **الاعتبار الأول:** اعتقاد المدقق والذي يمكن أن يكون أقوى من مجرد الانطباع وأقل من المعرفة الإيجابية الكاملة بدقة وخبرة أو ضمان لتوفير الأسس المناسبة للتعبير عن رأيه ولذلك فعملية التدقيق ليست تأمينا أو تأكيدا أو ضمان لعدم وجود أي نوع من الغش أو الأخطاء لهذا فإن الاعتماد على تقرير المدقق ينطوي على درجة معينة من المخاطرة وتعتبر قواعد التدقيق محاولة جادة ومستمرة للحد من تلك المخاطر بشكل كبير وملحوظ

✓ **الاعتبار الثاني:** المدقق مقتنع بمستوى الدقة في القائمة المالية. ويتحمل عدم مسؤولية توافر الدقة الملائمة والكاملة ويضمن خلو القائمة من سوء العرض والتشويه الجوهرى لتلك القوائم المالية بغض النظر عن مصدره خطأ أم تلاعب.

✓ **الاعتبار الثالث:** إن إبداء رأيه لا يقتصر على النتيجة النهائية لقائمة الدخل بل مسئولاً عن إبداء الرأي على مكونات القائمة التفصيلية وفقا لما استقر عليه في الممارسة العملية وذلك لأهمية القائمة ودورها في التحليل المالي.

الفرع الثالث: أدلة الإثبات في التدقيق

أولاً: مفهوم أدلة الإثبات

يقضي المعيار الثالث من معايير العمل الميداني بالحصول على أدلة مناسبة وكافية من خلال الفحص والمعاينة والملاحظة والاستعلام والمصادقات لتكون أساساً مناسباً لإبداء رأي بخصوص القوائم المالية الجاري فحصها، لقد تعددت التعاريف التي تناولت أدلة الإثبات، ولكنها تشترك جميعها في أنها تمثل كل ما يعتمد عليه الفرد للوصول إلى حكم معين عن موضوع متنازع عليه، فهي تقدم البرهان وبالتالي المساهمة في تكوين الاعتقاد السليم وإصدار الحكم المطلوب القائم على أسباب موضوعية، بعكس الأحكام التي تعتمد على الميول والنزعات والآمال والعادات وتنبؤات من يتخذ القرار، وكلها عناصر شخصية تختلف من شخص إلى آخر.

يجب أن تكون الأدلة كافية ومناسبة، والأدلة الكافية هي أدلة تكفي لتأييد رأي المراجع بخصوص القوائم المالية، والكافية مسألة تقديرية وتتأسس عادة على الأهمية النسبية كفاية نظام الرقابة الداخلية القائم ويطلب

¹ نفس المرجع.

المراجع عموماً مقادير أكبر من الأدلة من أجل أرصدة الحسابات وفئات المعاملات الرئيسية بإضافات أصول المصانع الخاصة بكيان تصنيعي-مثلاً- يتم إخضاعها بشكل أدق من المصروفات المتنوعة. وكلما كانت سياسات وإجراءات نظام الرقابة الداخلية قوية، كلما كانت البيانات المحاسبية المنتجة بواسطة ذلك النظام يعتمد عليها أكثر، وفي ظل هذه الظروف، قد يفحص المراجع عدداً أصغر من المعاملات أو يقوم بإجراء جرد اختباري لنسبة أصغر من المخزون مما لو كانت الرقابة الداخلية ضعيفة. أي أن كفاية الأدلة تتعلق بمقدار أو حجم الأدلة، وحيث إن معايير المراجعة لم توفر إرشادات قاطعة ومحددة للحكم على كفاية أدلة الإثبات، بل تركت الأمر إلى تقدير المراجع وحكمه، إلا أن هناك بعض العوامل أو الأمور ينبغي على المراجع أن يأخذها في اعتباره عند الحكم على كفاية الأدلة ومنها¹:

- جوهرية أو الأهمية النسبية للعنصر موضع الفحص.
- درجة المخاطرة النسبية المرتبطة بالعنصر موضع الفحص.
- نوعية وصلاحيّة أدلة الإثبات المتاحة.
- التكلفة والمنفعة عند جمع أدلة الإثبات.

ومن ثم يمكن القول بأن كفاية الأدلة إنما تعني: الحصول على حجم أدلة يحقق تدعيم كافي وملائم لرأي المراجع دون إسراف في التكاليف أو تعرض لمشاكل قانونية ناتجة بسبب إهمال المراجع في ممارسة مهمته تنتج عنه الحصول على أدلة غير كافية.

أما فيما يتعلق بتقسيم أدلة الإثبات في المراجعة فقد اختلف الكتاب في تحديد الأقسام الرئيسية لأدلة المراجعة، فمنهم من قسم أدلة الإثبات التي تدعم وتؤكد القوائم المالية إلى قسمين رئيسيين²:

❖ **البيانات المحاسبية الأساسية:** وتشمل كافة بيانات دفاتر اليومية ودفاتر الأستاذ العام والمساعد وكل السجلات الرسمية المختلفة للعميل (كأوراق العمل التي تبين تخصيص التكاليف ومذكرات تسويات حسابات البنك)، فكل هذه السجلات تدعم مباشرة القوائم المالية فضلاً عن أنها تمثل جانباً هاماً من أدلة الإثبات، ومع هذا فإن هذه البيانات المالية لا تمثل في حد ذاتها تدعيم كاف للقوائم المالية، التي يجب أن تدعم أكثر بواسطة أدلة إثبات أخرى، يتم جمعها والحصول عليها من خلال تطبيق إجراءات المراجعة، والتي تتمثل في المستندات الأساسية مثل الشيكات والفواتير والعقود والمصادقات وأية مستندات أخرى يقوم به المراجع من استفسارات أو استعلامات وملاحظات وفحص مادي أو

¹ هاني فرحان الزايغ، دور المراجع الخارجي في تقييم أدلة الإثبات لإبداء الرأي على القوائم المالية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، رسالة الماجستير، جامعة الإسلامية، فلسطين، 2006، ص36.

² نفس المرجع، ص41.

عملي وأساليب فحص تحليلية أخرى، ومما لا شك فيه أن مثل هذه الأدلة للإثبات سوف تسمح أو تمكن المراجع من الوصول إلى رأي فعال عن المعلومات المحاسبية المسجلة. ويختبر أو يتحقق المراجع -بصفة عامة- من المعلومات المحاسبية عن طريق التحليل والتدقيق، وتتبع الإجراءات المعمول بها في عملية المحاسبة وإعادة جمع ومراجعة العمليات الحسابية، ومطابقة القيم المسجلة في الدفاتر بقيم أخرى (حيادية) تم الحصول عليها من خارج المجموعة الدفترية.

❖ **كل معلومات الإثبات الأخرى:** تتم من خلال الفحص المستندي والفحص أو الجرد المادي والعملي لموجودات المنشأة، وملاحظات إجراءات التشغيل والاستفسار من الأشخاص المسؤولين، والمصادقات التي يحصل عليها المراجع من أشخاص خارج المنشأة (ومن ثم فهي حيادية). ويحصل المراجع على أدلة الإثبات من خلال اختبارات المراجعة، والتي تشمل اختبارات وفحص نظم الرقابة الداخلية اختبارات مدى إتباع والالتزام بالسياسات المقررة، واختبارات أرصدة القوائم المالية (الاختبارات الأساسية).

ومنهم من يرى تقسيم الأدلة وفقاً لمصادر الحصول عليها وتنوعها، وأهم أقسام تلك الأدلة وفقاً لهذا التقسيم¹: الدفاتر المحاسبية، المستندات الأولية، المستندات الإضافية، الأدلة الخارجية، أوراق العمل، السياسات والإجراءات، العلاقات بين الحسابات المختلفة، النسب المالية. ومن الكتاب من يرى تقسيم أدلة الإثبات في المراجعة إلى مجموعات (وفقاً لدرجة الاعتماد النسبي عليها) وتنقسم أدلة المراجعة وفقاً لهذا الرأي إلى الآتي:

- **أدلة حقيقية أو طبيعية:** وتشمل (الجرد الفعلي، ومراجعة العمليات الحسابية، وفحص الدفاتر وإجراءات التسجيل فيها).
 - **أدلة خارجية:** وتشمل (شهادات، خطابات، مصادقات).
 - **أدلة غير مباشرة:** وهي ناتجة عن ربط المعلومات ببعضها والملاحظة.
- وقد اقترح بعض الكتاب تقسيم الأدلة بالجمع بين مصادرها وتنوعها وإمكانية الحصول عليها في وقت واحد، وقد قسم MAUTZ7 & SHARAF أدلة الإثبات في المراجعة إلى تسعة أقسام هي:

- الأدلة الطبيعية أو الحقيقية؛
- الإقرارات من الغير (شفهية وتحريرية)؛
- المستندات الرسمية (المعدة داخلياً وخارجياً)؛

¹ هاني فرحان الزايغ، مرجع سابق، ص44.

- الشهادات والإقرارات من العاملين (رسمية وغير رسمية)؛
- العمليات الحسابية التي يقوم بها المراجع؛
- نظام الرقابة الداخلية السليم؛
- الأحداث اللاحقة لإعداد القوائم المالية؛
- السجلات الفرعية التي لا تثير أي احتمال لعدم الانتظام؛
- العلاقات مع البيانات الأخرى.

ثانياً: خصائص أدلة و قرائن الإثبات في المراجعة

يمكن القول بصفة عامة أن أدلة الإثبات في المراجعة يجب أن تستوفي ثلاث خصائص أساسية حتى يمكن للمراجع الاستناد إليها عند إبداء رأيه المهني و هذه الخصائص هي¹:

❖ **إمكانية الاعتماد** يجب أن يقتنع المراجع أولاً بأن ما جمعه من أدلة يمكن الاعتماد عليها كأساس لإبداء رأيه المهني، وبالطبع فإن درجة اعتماد المراجع على تلك الأدلة سوف يتأثر بمجموعة من العوامل و هي:

▪ **استغلال مصدر الدليل**: يقصد بها أن المراجع يمكن أن يعتمد بدرجة كبيرة على الأدلة التي يتم الحصول عليها من مصدر خارجي كالمصادقات مثلاً يتم الحصول على معلومات من العملاء أو الموردون تقدم درجة أكبر من إمكانية الاعتماد عليها بالمقارنة بما يناظرها من أدلة معدة داخل المنشأة.

▪ **كفاءة و مؤهلات مصدر الدليل**: تتأثر إمكانية اعتماد المراجع على الأدلة المختلفة بمدى كفاءة مصدر تلك الأدلة بقدر ما تتأثر بمؤهلاته و بما يجعله قادراً على تقديم معلومات خالية من الأخطاء، فعلى سبيل المثال المصادقات، فإن المصادقة الصادرة عن أحد الأشخاص (منشأة فردية) من المحتمل أن تختلف عن المصادقة الصادرة عن كيان إقتصادي (شركات مساهمة) قائم و مستقر من حيث إمكانية الاعتماد عليها من هنا يتضح أن أهمية إستغلال مصدر الدليل تنبع من محاولة المراجع تجنب أدلة الإثبات التي قد يكون بها أخطاء متعمدة بينما تتبع أهمية كفاءة و مؤهلات مصدر الدليل من حرص المراجع على تجنب أدلة الإثبات التي قد تكون بها أخطاء غير متعمدة و التي تأتي غالباً نتيجة عدم كفاءة تلك الأدلة و عدم تأهيله التأهيل الملائم.

¹ فوزية براهي، مرجع سابق.

- **أنظمة الرقابة الداخلية:** من أهم العوامل المؤثرة في إمكانية الاعتماد على أدلة الإثبات المتاحة أمام المراجع هو مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية الذي يمثل جانبا هاما من البيئة التي يتم من خلالها إنتاج و توفير بعض الأدلة، كلما كان هناك هيكل فعال للرقابة الداخلية كلما كان من الممكن الإعتماد على ما يقدمه من معلومات و أدلة إثبات بدرجة أكبر مما كان هيكلًا ضعيفا أو به جوانب و قصور، وهناك يجب على المراجع أن يتأكد بنفسه على مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية و لا يعتمد على رأي العميل في هذا الشأن.
- **موضوعية الدليل:** يتوقف موضوعية الدليل على مدى حاجته إلى الحكم الشخصي للمراجع لتقسيم مدى دقته، حيث توجد علاقة عكسية بينهما بمعنى أن الدليل الموضوعي هو ذلك الدليل الذي يحتاج إلى القليل من الحكم الشخصي للمراجع لتقسيم مدى دقته فعلى سبيل المثال فإن أدلة الإثبات التي يتم الحصول عليها مباشرة بمعرفة المراجع كالملاحظة و إعادة القيام ببعض العمليات الحسابية و غيرها هي أدلة أكثر موضوعية بالمقارنة بالأدلة التي تعتمد على آراء الآخرين مثل رأي الخبير المثمن حول قيمة أحد الأصول أو رأي مدير الإئتمان حول حقيقة الديون المشكوك في تحصيلها ، و بالطبع فإن الأدلة الأكثر موضوعية يمكن الإعتماد عليها بدرجة أكبر من غيرها.
- **طريقة الحصول على الأدلة الخارجية:** و يقصد بذلك ان الادلة الخارجية التي ترسل مباشرة من المصدر الى المراجع يمكن الاعتماد عليها بدرجة اكبر مما لو تم تقديمها الى المراجع من خلال منشأة العميل ، و تطبيقا لذلك فان المصادقات المرسله مباشرة من عملاء المنشأة الخاضعة للمراجعة الى المراجع يمكن الاعتماد عليها بدرجة اكبر مما لو تم تقديمها الى المراجع من خلال المنشأة.

❖ الملائمة

و يقصد بملائمة الدليل أن يتفق و الهدف من وراء استخدامه، و بصفة عامة فان أدلة الإثبات تستخدم في المراجعة لمساعدة المراجع على قبول أو رفض مزاعم الإدارة التي تنطوي عليها القوائم المالية و بالتالي فإن الدليل لكي يكون ملائما فلا بد أن يؤثر على قدرة المراجع في هذا المجال الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق أهداف المراجعة ، و توضيحا لذلك يمكن القول أن المصادقات الواردة من عملاء المنشأة الخاضعة للمراجعة تعتبر دليلا ملائما للوصول إلى أهداف المراجعة الخاصة بالتحقيق من مدى صحة مزاعم الإدارة حول وجود أرصدة العملاء في نهاية السنة المالية و تحقق المبيعات الواردة بالحسابات عند تحقق المراجع من الشمول و الاكتمال.

❖ كفاية الأدلة

تتعلق هذه الخاصية بكمية الأدلة التي يجب جمعها بمعرفة المراجع حتى يكون قادرا على الوصول الى المستوى المطلوب من التأكد من أن مزاعم الإدارة المختلفة يجب قبولها أو رفضها وتتأثر هذه الكمية بالعديد

من العوامل، ومنها الجهد المبذول من المراجع في سبيل البحث عن الأدلة و مدى قدرته على تقسيم مستوى موضوعية الأدلة المتاحة، وكذلك فإن الكمية المطلوبة يمكن أن تتأثر أحيانا ببعض قرارات المراجع، مثلا كاختياره باستخدام المراجعة الاختبارية فإن كمية الأدلة التي سيتم الوصول إليها سوف تتأثر قطعا بحجم العينة الذي سيخضع للفحص من جانب المراجع، في هذه الخاصية نجد أن الحكم الشخصي يلعب دورا كبيرا في تحديد مدى ملائمة و كفاية الأدلة وإمكانية الاعتماد عليها.

يمكن للمراجع أن يختار نوعاً من الأنواع العامة التالية ويشار إليها بأنواع الأدلة وفيما يلي الأنواع التي¹:

- **الفحص الفعلي:** ويقصد بالاختبار أو الجرد "الفحص" الفعلي المعاينة المادية للأصول الملموسة، ويقصد بالفحص عملية المعاينة التي يقوم بها المراجع القانوني فيما يتعلق بالمستندات والسجلات المحاسبية وغير المحاسبية وذلك أثناء عملية الحصول على مزيد من الأدلة والبراهين، ويمكن تقسيم عملية الفحص التي يجب أن يقوم بها المراجع الخارجي إلى²:
- **الفحص المستندي:** يقصد بالفحص المستندي اختبار السجلات والمستندات والأصول الملموسة ويوفر اختبار السجلات والمستندات أدلة تختلف في درجة الاعتماد عليها بحسب طبيعتها ومصدر الحصول عليها ومدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية الذي يتم تنفيذه في إعدادها وتشغيلها
- **الفحص الحسابي:** ويقصد به الفحص والمراجعة الرقمية للقيم والكميات والتأكد من العمليات الحسابية ومن سلامة نقل الأرقام من صفحة إلى أخرى أو من دفتر تسجيل إلى دفتر تسجيل آخر أو من السجلات إلى الكشوفات الأخرى كموازن المراجعة والتقارير المالية.
- **الفحص المحاسبي:** ويقصد به المراجعة للإجراءات المحاسبية المتبعة في الشركة محل المراجعة، وذلك للتأكد من صحة المعالجة المحاسبية للعمليات المختلفة.
- **العينات الإحصائية:** وتستخدم طرق العينات بواسطة المراجعين في أداء كل من الاختبارات الأساسية واختبارات الرقابة، وبالنسبة لاختبارات الرقابة تستخدم العينات لتقدير معدلات الخطأ، ومن ثم تساعد في تقييم فعالية إجراءات الرقابة الداخلية، وفي اختبارات التحقق الأساسية تستخدم العينات لتقدير مبالغ أرصدة الحسابات والعمليات، وعند مقارنة العينة الإحصائية مع العينة غير الإحصائية يجب أن ندرك بأن كلا النوعين من المعاينة يتطلب ممارسة حكم وتقدير مراجع الحسابات، فنتائج العينة لا تمثل غاية في حد، ذاتها وإنما هي مجرد دليل إثبات يوفر الأساس لتقديرات المراجع المتعلقة بقرارات المراجعة ومن ثم فإنه لا يمكن تجاهل الحكم أو التقدير الشخصي من أية خطة للمعاينة. هذا مع الأخذ في الاعتبار أن معايير المراجعة المتعارف عليها لم تتطلب استخدام أساليب العينة الإحصائية لكنها تطلبت ضرورة اختبار عينات المراجعة من مجتمع المراجعة موضع الفحص

¹ هاني فرحان الزايغ، مرجع سابق، ص 64.

² نفس المرجع، ص 65.

الكامل. ومع هذا فإننا نجد أن خطط العينة الإحصائية تكون أفضل من خطط العينة غير الإحصائية نظراً لأنها توفر قياساً رياضياً لعدم التأكد (المخاطرة) الناتج عن فحص العينة لا العمليات المالية ككل.

■ **المصادقات:** وتقتضي الظروف أن يحصل المراجع على إقرارات من جهات خارجية ترسل إليه مباشرة، وتستخدم هذه الوسيلة للتحقق من بعض الأرصدة الظاهرة بقائمة المركز المالي مثل: المدينين والدائنين والمصارف كما تستخدم عند التحقق من أرصدة بضاعة آخر المدة والتي تكون في حوزة جهات أخرى وهي ملك للمنشأة محل المراجعة. ويجب على المراجع أن يحدد ما إذا كان استخدامه للمصادقات الخارجية ضرورياً للحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة لدعم تأكيدات معينة في القوائم المالية وعند القيام بهذا التحديد يجب أن يراعي المراجع الأهمية النسبية والمستوى المقدر للمخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة، وكيف أن أدلة الإثبات من إجراءات المراجعة المخططة الأخرى سوف تقلل مخاطر المراجعة إلى مستوى منخفض بشكل مقبول بالنسبة لتأكيدات القوائم المالية القابلة للتطبيق. وتهدف هذه الوسيلة إلى الحصول على بيان أو إقرار مكتوب من جهات خارجية مستقلة بصحة أو عدم صحة البيانات التي تحتويها هذه المصادقات.

وقد حدد مجلس معايير المراجعة (SAS67) ثلاثة أنواع من المصادقات يمكن للمراجع استخدامها¹:

✓ **المصادقة الإيجابية:** وهي عبارة عن وسيلة اتصال يتم توجيهها إلى المدين ويتم فيها الطلب منه بالتأكيد بشكل مباشر ما إذا كان الرصيد الموجود في طلب المصادقة يعد رصيماً صحيحاً أو رصيد غير صحيح ويجب إعلام المراجع عن ذلك (أي يجب أن يكون الرد في حالة الموافقة أو عدم الموافقة).

وترتبط عملية المصادقة بالمخاطرة المتأصلة ومخاطرة الرقابة، أي كلما كبر المستوى المقدر المدمج للمخاطرة المتأصلة ومخاطرة الرقابة، كلما عظم المصادقة الذي يحتاجه المراجع من اختبارات التحقق الأساسية ومع تزايد هذا المستوى المدمج للمخاطرة، يصمم المراجع اختبارات إثباتيه للحصول على أدلة أكثر أو مختلفة عن تأكيد قوائم مالية، وفي تلك الظروف ينبغي على المراجع أن يدرس استخدام إجراءات المصادقة بدلاً من أو بالإضافة إلى اختبارات موجهة نحو مستندات أو أطراف داخل الكيان، وفي الأحوال التي يكون فيها المستوى المقدر المدمج للمخاطرة المتأصلة ومخاطرة الرقابة منخفضاً، قد يكون من المناسب أن يدرس المراجع عدم استخدام المصادقات

✓ **مصادقات سالبة:** وهي التي ترسل للمدينين ويطلب منهم إعلام المراجع في حالة عدم صحة الرصيد فقط، أي أن المدين مطالب بالرد في حالة عدم موافقته على الرصيد المبين بالمصادقة.

¹ هاني فرحان الزايغ، مرجع سابق، ص 82.

✓ **مصادقات عمياء:** وهي تلك المصادقات التي ترسل عادة للدائنين، والمصارف ومخازن الاستيداع العامة ووكلاء البيع، وهي تختلف عن المصادقات الموجبة والمصادقات السالبة، حيث إن المصادقات العمياء لا يذكر فيها الرصيد المراد التصديق عليه، وإنما يطلب المراجع في المصادقة إقراراً كتابياً (شهادة) بأية معلومات أو بيانات خاصة بالمنشأة المدينة لهم، أو يطلب كشف حساب المنشأة لديهم. ومصادقات الدائنين لم تصل بعد إلى مرتبة الإلزام للمراجع كما هو الحال بالنسبة لمصادقات المدينين.

■ **التوثيق:** يتمثل التوثيق في قيام المراجع بفحص مستندات ودفاتر العمل التي تدعم المعلومات المدرجة بالقوائم المالية، ويشمل التوثيق الذي يقوم بفحصه المراجع كافة السجلات التي يستخدمها العميل لتقديم المعلومات التي تشير إلى أن أداء العمل قد تم في صورة منظمة. ونظراً لأن كل عملية مالية لدى العميل يتم تدعيمها بمستند واحد على الأقل، سيكون هناك عدد ضخم من هذا النوع من الأدلة، وتعد هذه المستندات أدلة مفيدة يمكن للمراجع أن يستخدمها في التحقق من دقة سجلات العميل عن العمليات المالية للمبيعات. ويتم استخدام التوثيق كنوع من الأدلة على نطاق واسع في كل عملية مراجعة، حيث إنه متاح بسهولة للمراجع بتكلفة منخفضة. وفي بعض الأحيان يكون هو الدليل المناسب الوحيد المتاح¹.

■ **الملاحظة:** يتم استخدام الملاحظة لتقييم أنشطة معينة، وتوجد طوال المراجعة فرص لممارسة المشاهدة والسمع واللمس والشم لتقييم الأمور على مدى واسع. وعلى سبيل المثال يمكن للمراجع أن يقوم بزيارة مصنع ليكون انطباعاً معيناً بوجه عام عن التجهيزات الخاصة للعميل، ويمكن للمراجع ملاحظة الصداً على آلة معينة لتقييم ما إذا كان يجب تكهينها، وأيضاً يمكن للمراجع أن يتابع تنفيذ بعض المهام بمفردها. فمن الضروري أن يتبع الانطباع الأولي الحصول على أنواع أخرى من الأدلة تدعمه ومع ذلك تعد الملاحظة أمراً مفيداً في معظم أجزاء المراجعة.

■ **الاستفسار من العميل:** وقد لا يجد المراجع أية وسيلة لاستيضاح هذه المسائل إلا عن طريق الاستفسار عنها أثناء مناقشته مع الموظفين والمسؤولين بالمنشأة. ومن الواضح أن هذه الوسيلة تكملية للوسائل الأخرى التي يستخدمها المراجع للحصول على الأدلة والبراهين التي تساعد على إبداء الرأي حول سلامة وعدالة القوائم وتقوم هذه الوسيلة على توجيه أسئلة والحصول على إجابات ومعلومات إما كتابية أو شفوية كمناقشات بين المراجع و العميل عن هذه الأسئلة، وعلى الرغم من أنه يتم التوصل إلى قدر معقول من الأدلة عن طريق الاستفسار، فلا يمكن النظر إلى الاستفسار كدليل حاسم لأنه لا يتم التوصل إليه من مصدر محايد ويمكن أن يوجد بها تحيز لصالح العميل،

¹ هاني فرحان الزايغ، مرجع سابق، ص 94.

وبالتالي على المراجع ألا يقبل الإجابات المعطاة ويكتفي بها نهائياً، بل عليه أن يتأكد من صحة الإجابات بكافة الإجراءات الممكنة والمتاحة.

■ **الإجراءات التحليلية:** يحصل المراجع على أدلة الإثبات التي يستلزمها المعيار الثالث من معايير أداء المراجعة الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين عن طريق أداء مجموعتين من إجراءات المراجعة¹:

✓ مراجعة تفاصيل العمليات والأرصدة؛

✓ المراجعة التحليلية للنسب المالية والاتجاهات الهامة وفحص أي تقلبات غير عادية.

■ **الأحداث اللاحقة:** تشير الفقرة الثانية من المعيار الدولي للتدقيق رقم 560 بأنه يجب على المدقق مراعاة تأثير الأحداث اللاحقة على البيانات المالية وعلى تقريره²، تعرف الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية بأنها " تلك الأحداث المرغوبة أو غير المرغوبة التي قد تقع بين تاريخ الميزانية العمومية وتاريخ المصادقة على إصدار القوائم المالية ونشرها على أنه يمكن التمييز بين فئتين من الأحداث هما:

✓ أحداث لاحقة توفر إثباتات إضافية حول أمور كانت قائمة بتاريخ الميزانية العمومية؛

✓ أحداث لاحقة عن أمور نشأت بعد تاريخ الميزانية.

■ **التقديرات المحاسبية:** يجب على إدارة المنشأة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المتعارف عليها ومنها التقديرات المحاسبية للمشروع حتى تكون القوائم المالية مستوفية لشروط ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن اللجنة الدائمة للتفسيرات وعندما لا توجد متطلبات معينة، فإن إدارة المنشأة يجب عليها تطوير السياسات المحاسبية للتأكد من أن القوائم المالية بوصفها مصدراً هاماً وفعالاً لتزويد المعلومات المالية فإنها³:

✓ مناسبة لمستخدمي القوائم المالية من أجل اتخاذ القرارات الضرورية.

✓ موثوق بها عن طريق:

- أنها معروضة بطريقة صادقة وعادلة للمركز المالي ونتائج الأعمال.
- أنها تعكس العمليات والأحداث الاقتصادية وليس الشكل القانوني فقط.
- أنها محايدة وبعيدة عن التحيز.
- أنها مكتملة من جميع النواحي الجوهرية والهامة.

¹ هاني فرحان الزايغ، مرجع سابق، ص 99.

² طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، ج 2، ط 1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 43.

³ هاني فرحان الزايغ، مرجع سابق، ص 118.

إن إدارة المنشأة هي المسؤولة عن عمل التقديرات المحاسبية التي تشملها القوائم المالية، وهذه التقديرات تعد غالباً في ظروف عدم التأكد بالنسبة لنتائج الأحداث التي حدثت أو من المحتمل حدوثها والتي تتضمن استخدام الحكم الشخصي، ونتيجة لذلك فإن مخاطر الانحرافات المادية تتزايد عندما تتضمن القوائم المالية التقديرات المحاسبية. وعليه فإن على المراجع الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة تتعلق بالتقديرات لقيمة المحاسبية والتي تعنى بالتقدير التقريبي (Approximation) أحد البنود في غياب وسائل دقيقة للقياس المحاسبي المحكم (PRECISE).

■ **استمرارية المنشأة:** عند تخطيط وإنجاز إجراءات المراجعة، وعند تقييم نتائجها على المراجع مراعاة مخاطر كون فرض الاستمرارية قد لا يكون ملائماً بعد الآن والذي على أساسه تمت تهيئة البيانات المالية. والتقرير النهائي الذي يصدره المراجع عن البيانات المالية محل المراجعة قد يساعد على ترسيخ مصداقية البيانات المالية ومع ذلك فإن تقرير المراجع لا يعتبر ضماناً لاستمرارية المنشأة مستقبلاً. وتشير المعايير المهنية الصادرة عن المنظمات الدولية المحاسبية إلى أن المدقق أصبح مسؤولاً عن تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار حيث إن إعداد القوائم المالية يجري عادة بافتراض أن المنشأة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل المنظور، وعليه نفترض أنه ليس لدى المنشأة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام، ولكن إن وجدت مثل هذه النية أو الحاجة، فإن القوائم المالية يجب أن تعد على أساس مختلف، وفي مثل هذه الحالة يجب أن يفصح عن الأساس المستخدم، ولذلك تشير الفقرة (2) من معيار التدقيق الدولي رقم (570) بأنه يجب على المدقق عند تخطيط وإنجاز إجراءات التدقيق، وعند تقييم النتائج مراعاة ملائمة فرض الاستمرارية والذي على أساسه تمت تهيئة البيانات المالية، عندما يثار شك يتعلق بملائمة فرض الاستمرارية، على المراجع أن يجمع أدلة إثبات كافية وملائمة لمحاولة إزالة الشك المتعلق بقدرة المنشأة على الاستمرار في العمل في المستقبل المنظور، وبالشكل المقنع للمراجع. خلال قيامه بعملية المراجعة، يقوم المراجع بتنفيذ إجراءات المراجعة المصممة للحصول على أدلة إثبات لتكوين الأساس الذي يبني عليه رأيه في البيانات المالية، وعندما يثار شك يتعلق بفرض الاستمرارية، فإن بعضاً من هذه الإجراءات قد تأخذ أهمية إضافية أو قد يكون من الضروري اتخاذ إجراءات إضافية أو تحديث المعلومات التي تم الحصول عليها سابقاً¹.

■ **إقرارات الإدارة:** لقد اهتمت لجنة معايير التدقيق الدولية بإصدار معيار التدقيق الدولي رقم (580) بخصوص إقرارات الإدارة كأداة تدقيق، وقد أكدت اللجنة على أنه يجب على المدقق توثيق إقرارات الإدارة والتأكد من توقيعها بواسطة من لهم المسؤولية الرئيسية في المنشأة، وفي حالة رفض الإدارة تقديم الإقرارات التي يراها المدقق ضرورية فإن هذا يمثل تحديداً على نطاق التدقيق وبالتالي فإن

¹ هاني فرحان الزايغ، مرجع سابق، ص 122.

المدقق عليه أن يبدي رأياً مقيداً أو يمتنع عن إبداء الرأي، على المراجع أن يحصل على إقرارات تحريرية من الإدارة حول أمور جوهرية للبيانات المالية في حالة عدم وجود أدلة إثبات أخرى كافية وملائمة، وإن إمكانية حصول سوء فهم بين المراجع والإدارة سيقل عندما تؤكد الإدارة إقراراتها الشفوية كتابةً ويتضمن نموذج كتاب التمثيل المرفق الأمور التي يمكن أن تتضمنها الرسالة الصادرة من الإدارة أو رسالة الإدارة التأكيدية، لا يمكن أن تكون إقرارات الإدارة بديلاً عن أدلة الإثبات الأخرى، والتي يتوقع المراجع اعتيادياً أن يحصل عليها، وفي حالة عدم استطاعة المراجع أن يحصل على أدلة إثبات كافية وملائمة تتعلق بأمر ما، أو قد يكون له تأثير جوهري على البيانات المالية، وإن مثل هذه الأدلة متوقع توفرها، فإن ذلك سيشكل تحديداً لنطاق المراجعة، حتى لو تم استلام إقرار من الإدارة حول هذا الأمر. وفي بعض الحالات قد يكون إقرار الإدارة هو دليل الإثبات الوحيد الذي يتوقع توفره بشكل معقول فمثلاً لا يتوقع المراجع بالضرورة توفر أدلة إثبات أخرى لتعزيز نية الإدارة بامتلاك استثمارات معينة طويلة الأجل لارتفاع ثمنها¹.

الفرع الرابع: إعداد تقرير عملية التدقيق

بعد أن يكون المراجع قد أنهى كافة إجراءات المراجعة وتحقق من أنه استوفى أهداف المراجعة وقام بفحص نظام الرقابة الداخلية وأنه أصبح لديه تأكيد قوي بأن القوائم المالية والملاحظات المرفقة بها والتي أعدها العميل واقتراح المراجع بعض التصحيحات أو الاقتراحات وأن العميل أخذ بها، وكما هو المعلوم فإن العميل هو المسئول عن المعلومات المعروضة بالقوائم المالية وأن المسئولية تقع عليه في الإفصاح بأمانة وشمولية وتمتد أهمية تقرير المراجعة إلى الجماعات الأخرى التي تولي اهتماما خاصا ونشاط المنشأة والتي تتأثر به ومن ناحية أخرى فإن تقارير المراجعة تكون ملكا للمراجع ويجب أن يبذل عناية مهنية فائقة في إعدادها حتى يتمكن من توصيل المعلومات إلى الجمهور المعني بها من مجلس الإدارة، المستثمرين، الدائنون، البنوك... ويقوم المراجع بتوصيل المعلومات على شكل تقرير مبينا فيها نطاق مهام المراجعة التي قام بها وحدودها ونتائجها وكذلك يجب أن يشير في تقريره إلى درجة التأكد من صدق وعدالة القوائم المالية، وفي هذا الإطار فتقرير المراجع هو رأي رسمي صادر عن المراجع الداخلي أو المراجع الخارجي المستقل، كنتيجة لعملية مراجعة داخلية أو خارجية، أو تقييم تم أجرأه على كيان قانوني ما، ويقدم هذا التقرير بعد ذلك إلى المستخدم (المحاسب الضريبي، البنك، شركة للمراجعات المالية، شركة تأمين، والحكومة، أو حتى عامة الناس) كخدمة من أجل ضمان حقوق هذا "المستخدم" لاتخاذ قراراته على أساس نتائج المراجعة (المالية/ القانونية/ التخصصية/ الإدارية) الواردة في هذا التقرير، ولما كان المفهوم الشامل لتقرير مدقق الحسابات هو أنه المنتج النهائي لعملية التدقيق لذا يعرف بأنه وثيقة مكتوبة صادرة عن شخص مهني يكون أهلا لإبداء رأي فني محايد بهدف إعلام مستخدمي المعلومات حول درجة التطابق بين المعلومات الاقتصادية بمعناها المهني

¹ هاني فرحان الزايغ، مرجع سابق، ص 129.

المتعارف عليه . كنص الفحص الانتقادي المنظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمعلومات المحاسبية المبينة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية بواسطة المدقق الخارجي، وبما يتمشى مع المتطلبات القانونية والقواعد المهنية - بهدف إبداء رأي فني ومحايد عن مدى دقة أو صحة البيانات والمعلومات للاعتماد عليها، وما إذا كانت القوائم المالية التي أعدتها المنشأة تعطي صورة صادقة وعادلة عن المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها في السنة المالية محل التدقيق، لذا فإن توقيع مدقق الحسابات على التقرير في غاية الخطورة حيث يوجد العديد من المهتمين في تقرير المدقق و ليس فقط العميل نفسه لأن التوقيع من قبل المدقق على تقريره يعتبر إقرار منه بصحة المعلومات الواردة في القوائم المالية حيث أنه في حالة ثبات العكس يحق للشخص المتضرر رفع دعوة على المدقق لأنه ضلل بسبب تقرير مدقق الحسابات و توقيعه عليه، وعليه فإن اعتماد البنوك والمساهمين على هذه التقارير تجعلهم يقرروا التعامل أو عدم التعامل مع الشركات ولذلك فإن تقرير مدقق الحسابات من أخطر ما يمكن لذلك لا بد من الاهتمام و الأخذ بالحيطه والحذر في إعداد تقريره¹.

ولقد تطور شكل ومحتوى التقرير النهائي للمراجع نتيجة لتطور مهنة المراجعة ومحاولة الهيآت المهنية في معظم الدول لإيجاد نموذج موحد يلقى القبول العام من قبل المراجعين .ويشمل تقرير المراجع ثلاث فقرات رئيسية وهي فقرة المقدمة، النطاق وفقرة الرأي، وعلى العموم فإن تقرير المراجع حسب المعيار الدولي رقم 700 يجب أن يتضمن²:

- العنوان؛
 - الجهة الموجه إليها التقرير؛
 - **فقرة المقدمة** :تبين أنواع القوائم المالية التي قام بمراجعتها والفترات التي تغطيها والشركة محل المراجعة، كما تشمل تذكيرا بمسؤوليات المراجع ومسؤوليات إدارة الشركة؛
 - **فقرة النطاق** :تبين هذه الفقرة طبيعة ونطاق عملية المراجعة، حيث يوضح المراجع أنه قام بالمهمة وفقا لمعايير المراجعة الدولية أو المعايير والممارسات المحلية المطبقة، كما تبين هذه الفقرة بعض المعلومات عن طبيعة العمل المنجز من طرف المراجع؛
 - **فقرة الرأي**: تبين هذه الفقرة رأي المراجع في القوائم المالية؛
 - تاريخ التقرير،
 - عنوان المراجع وتوقيعه.
- ورأي المدقق أربعة أنواع وهم كما يلي³:

¹ فوزية براهمي، مرجع سابق.

² عمر شريقي، مرجع سابق، ص106.

³ فوزية براهمي، مرجع سابق.

- **رأي نظيف بدون تحفظات:** يكون الرأي النظيف إذا توفرت فيه الحالات التالية جميعا وليس جزء منها ويجب أن يحتوي الرأي النظيف على النقاط التالية :
 - ✓ أن المدقق قد أتم عملية المراجعة وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها دون أي ضغوط أو قيود من الإدارة؛
 - ✓ أن القوائم المالية معدة وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة أو المتعارف عليها؛
 - ✓ أن هذه المبادئ مطبق بصورة متجانسة من فترة الى أخرى؛
 - ✓ أن القوائم المالية تفي بمتطلبات الإفصاح الكافي؛
 - ✓ لا يوجد أي مخالفات للنظام الأساسي للشركة أو لأحكام القانون.
- **الرأي المتحفظ:** يكون الرأي المتحفظ في الحالات التالية :
 - ✓ إذا كان هناك خروج عن المبادئ المحاسبية المقبولة قبول عام وأن هذا الخروج ليس بدرجة كبيرة من الجوهرية بحيث لا يبدي رأي معارض وهذا التحفظ يذكر في فقرة نطاق الفحص؛
 - ✓ إذا كانت القوائم المالية أعدت بطريقة لا تفي بمعيار الإفصاح الكافي بحيث لا تلبى احتياجات مستخدمي القوائم المالية وهذا التحفظ يذكر في فقرة الرأي؛
 - ✓ إذا كان هناك قيود على مدقق الحسابات أثناء عملية المراجعة سواء كانت من الإدارة أم نتجت عن ظروف و طبيعة النشاط في الشركة وهذا التحفظ يذكر في فقرة نطاق الفحص.
- **الرأي المعارض:** يبدي مدقق الحسابات الرأي المعارض في حالة واحدة وهي إذا كان هناك خروج جوهري عن المبادئ المحاسبية وهذا التحفظ يذكر في فقرتين فقرة نطاق الفحص بحيث يستطيع المدقق أن يذكر في تقريره بأن هذه القوائم لم تعد وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً و فقرة الرأي ويقول فيها المدقق وفي رأينا أن القوائم المالية لا تعبر عن المركز المالي الحقيقي و نتيجة أعمال المشروع .
- **الرأي السلبي:** وهو أخطر أنواع الرأي للمدقق وهو الامتناع عن إبداء الرأي وذلك مع ذكر الأسباب التي أدت به الى هذا الامتناع ويكون ذلك في حالة وجود قيود على مدقق الحسابات جعلته عدم إتمام عملية التدقيق وفقا الى المبادئ و معايير المراجعة المتعارف عليها وكان لهذه القيود تأثير جوهري على إتمام عملية التدقيق مثل وجود قيود من الإدارة بحيث تجعله غير مستقل في أداءه لعملية التدقيق وأداء الاختبارات المخططة وبالتالي لم يتمكن من إتمام عملية التدقيق وفقا للمعايير المراجعة المتعارف عليها مع ملاحظة أن القيود والضغوط المفروضة على المدقق من قبل الإدارة قد ترتب عليها عدم إمكانية التحقق من بعض العناصر ذات الأهمية النسبية الكبيرة أو الجوهرية بالنسبة للقوائم المالية.

المطلب الثاني: طبيعة مخاطر التدقيق

الفرع الأول: مفهوم مخاطر التدقيق

أولاً: تعريف مخاطر التدقيق

❖ التعريف الأول

عرّف الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC وفق المعيار الدولي للمراجعة ISA 400 تحت عنوان تقدير المخاطر و الرقابة الداخلية ، مخاطر المراجعة بأنها "المخاطر التي تؤدي إلى قيام المراجع بإبداء رأي غير مناسب عندما تكون البيانات المالية تحتوي على أخطاء جوهرية"، كما عرّفها الهيئة السعودية بناء على مشروع معيار خطأ المراجعة و الأهمية النسبية بأنها "احتمال قيام SOCPA للمحاسبين القانونيين المراجع بإصدار رأي مطلق على قوائم مالية تحتوي على غش أو أخطاء هامة"¹.

❖ التعريف الثاني

قدمت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر التابعة لهيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية Financial Services Roundtable تعريفاً للمخاطر على الشكل التالي:

"احتمال حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرة المصرف على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى"، وهناك تعريف آخر يشير إلى أن المخاطر مفهوم يستخدم للتعبير عن حالة عدم التأكد Uncertainty حول الأحداث أو النتائج ذات الأثر المادي على أهداف المنشأة"².

❖ التعريف الثالث

عرف معيار التدقيق الدولي رقم 200 مخاطر التدقيق على أنها "مخاطرة أن يعبر المدقق عن رأي تدقيق غير ملائم عندما تحتوي البيانات المالية على أخطاء جوهرية"، و تعرف أيضاً على أنها خطر إصدار رأي غير متحفظ في القوائم المالية بينما في الواقع تحتوي هذه القوائم على أخطاء جوهرية"³.

¹ خيراني العيد، مدى مساهمة عوامل جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات في ضبط مخاطر المراجعة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص 46.

² ايهاب نظمي، طارق مبيضين، قياس مدى تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال في مصارف دولة الامارات العربية المتحدة والعوامل المؤثرة في ذلك، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2014، 14، ص 23.

³ رائد صالح خطيب، مدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن بنموذج مخاطر التدقيق، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 10.

وباستقراء أدبيات المراجعة يمكن تقسيم مفاهيم مخاطر المراجعة على النحو التالي¹:

- **مفهوم مخاطر المراجعة الفعلية:** تعرف مخاطر المراجعة بأنها المخاطر التي تجعل المراجع دون أن يدري يخفق في تعديل رأيه بالبيانات المالية المحرفة تحريفا ماديا؛
- **مفهوم مخاطر المراجعة النهائية:** تعرف مخاطر بأنها احتمال أن يصدر المراجع رأيا غير ملائم عن قوائم المالية بعد مراجعتها، كأن يعطي رأيا غير متحفظا (رأي نظيف) عن قوائم المالية محرفة تحريفا جوهريا نظرا لفشله في اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي تضمنها المعلومات الظاهرة بالقوائم المالية، أو أن يصدر رأيا متحفظا على قوائم مالية غير محرفة تحريفا جوهريا؛
- **مفهوم مخاطر المسؤولية المهنية:** كما عرف البعض مخاطر المراجعة بأنها احتمال تعرض مكتب المراجعة للخسائر المباشرة، نتيجة قيامه بتعويض المؤسسة التي قام بمراجعتها عن ضرر قد حدث بسبب إصداره رأي خاطئ عن مدى عدالة قوائمها المالية، وكذلك للخسائر غير المباشرة، المتمثلة في اهتزاز مكانته وسمعته لدى العميل بصفة خاصة وفي مجتمع الأعمال بصفة عامة؛
- **مفهوم المخاطر المرغوبة أو المسموح بها:** كما عرفها كاتب آخر حيث ذكر أن مخاطر في عملية المراجعة هي قبول المراجع مستوى معين من عدم التأكد عند أداء وظيفة المراجعة، أي عدم تأكد بخصوص فاعلية نظم الرقابة الداخلية للعميل، وأن هناك عدم التأكد بشأن ما إذا كان قد تم عرض القوائم المالية بعدالة عند الانتهاء من عملية المراجعة.

ثانيا: تصنيفات مخاطر التدقيق

❖ مخاطر المراجعة من حيث مصدرها

تقسم مخاطر المراجعة من حيث مصدرها إلى طبيعية وغير طبيعية على النحو التالي²:

- **مخاطر طبيعية:** يقصد بالمخاطر الطبيعية تلك المخاطر التي تكون مصاحبة لأي نشاط اقتصادي، وتزداد حدة هذه المخاطر حسب طبيعة هذا النشاط، وتشكيلة الاستثمارات التي يعمل فيها، ونوعية المنتج الذي تقدمه المؤسسة وحجم المؤسسة وتكوينها القانوني وحصة المؤسسة في السوق وغيرها، وتحدد هذه العناصر مستوى المخاطر الذي تواجهها المؤسسة؛
- **مخاطر غير طبيعية:** وهي تلك المخاطر التي تنشأ من الأخطاء والمخالفات أو خداع أو الغش.

❖ مخاطر المراجعة من حيث أسبابها

يعتبر هذا التقسيم من أشهر أنواع التقسيمات التي تناولت مخاطر المراجعة وأقدمها ويمكن بيانه على النحو الآتي:

¹ رضا خلاصي، مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة، دار هومو للطباعة والنشر والتوزيع، ب ط، الجزائر، 2013، ص 230.

² نفس المرجع، ص 231.

▪ **مخاطر المعاينة:** يقصد بمخاطر المعاينة تلك المخاطر التي تنشأ من إمكانية أن يكون استنتاج المراجع على أساس العينة، مختلفاً عن استنتاج الذي كان يمكنه الوصول إليه إذا قام بتطبيق نفس الإجراءات المراجعة على جميع المفردات المكونة للمجتمع ويجب أن يستخدم المراجع حكمه المهني عند تقديره لمخاطر المعاينة¹، ويرى الباحث أن مقدار مخاطر المعاينة تتوقف بالدرجة الأولى على حجم العينة التي يقوم المراجع بتحديددها وكذلك على طريقة اختيار أو سحب مفردات العينة، وكذلك على مقدار تباين المجتمع الأصلي²؛

▪ **مخاطر غير المعاينة:** يقصد بها تلك التي تتضمن جميع جوانب مخاطر المراجعة التي لا ترجع إلى استخدام أساليب المعاينة، سواء كانت معاينة إحصائية أو غير إحصائية، وترتبط هذه المخاطر بأداء العنصر البشري القائم بعملية المراجعة ويمكن تقسيمها إلى³:

✓ **مخاطر الإجراءات:** وهي المخاطر الناتجة عن احتمال عدم فعالية الإجراءات المستخدمة في المراجعة ويمكن للمراجع تقليص هذه المخاطر بإتباع إجراءات فعالة لتحقيق أهداف المراجعة.

✓ **مخاطر الأداء:** وهي المخاطر الناتجة عن احتمال وجود أخطاء بشرية في تنفيذ وتقييم الاختبارات ويمكن للمراجع التحكم في هذه المخاطر والمراقبة عليها من خلال التدريب والإشراف والمتابعة الدقيقة والمستمرة لأعمال مساعديه

❖ مخاطر المراجعة من حيث نتائجها

يرتبط هذا النوع من أنواع التقسيمات لمخاطر المراجعة بإجراءات المراجعة والمتمثلة في الاختبارات الأساسية واختبارات الالتزام، حيث ينشأ عن الاختبارات الأساسية مخاطر الرفض الغير الصحيح ومخاطر القبول غير الصحيح وينشأ عن اختبارات الالتزام مخاطر الاعتماد المفرط ومخاطر قلة الاعتماد المفرط، ويمكن توضيح هذا التقسيم على النحو التالي:

▪ **الاختبارات الأساسية:** في اللغة الإحصائية هناك نوعان من الأخطاء، يشير النوع الأول من الأخطاء إلى رفض فرض صحيح ويطلق عليه خطر ألفا، بينما يشير الخطأ الثاني إلى قبول فرض خاطئ ويطلق عليه خطر بيتا، وينطبق هذا على المراجعة الذي قد يقع في ظل مثل هاتين الحالتين⁴.

✓ **مخاطر الرفض الغير صحيح (مخاطر ألفا):** تعني أن يرفض المراجع القوائم المالية محل المراجعة على اعتبار أنها محرفة تحريفاً جوهرياً بينما هي في حقيقتها غير محرفة و لا تحتوي معلومات خاطئة خطأً جوهرياً، بعبارة أخرى مخاطر ألفا هي مخاطر أن يرفض المراجع فرضية صدق المزاعم

¹ رضا خلاصي، مرجع سابق، ص 250.

² طارق عبد العال، مرجع سابق، ص 42.

³ رضا خلاصي، مرجع سابق، ص 251.

⁴ رضا خلاصي، مرجع سابق، ص 252.

- أو التأكيدات التي تتضمنها القوائم المالية أي أن يرفض فرضية خلو القوائم المالية من الأخطاء الجوهرية ثم يتضح فعلا أن هذه القوائم خالية من الأخطاء وإن ما تتضمنه من تأكيدات ومزاعم هي تأكيدات ومزاعم صادقة¹، ويحدث هذا النوع من المخاطر في رصيد حساب معين عندما:
- يستخلص المراجع من نتائج المراجعة التحليلية الانتقادية أن هناك تضليل في حساب معين في حين أنه غير موجود فعلا؛
 - يستخلص المراجع من نتائج اختبارات التفاصيل والأرصدة أن الرصيد الدفترى محل المراجعة به خطأ مادي في حين أنه سليم.
- ويمكن للمراجع أن يخضع هذا النوع من المخاطر للمراقبة والتحكم عن طريق تغيير مستوى الثقة حيث أن:

مخاطر ألفا = 1- مستوى الثقة

- ✓ **مخاطر القبول الغير صحيح (مخاطر بيتا):** وتسمى أيضا مخاطر الخطأ من النوع الثاني وهي مخاطر أن يقبل المراجع القوائم المالية على أساس أنها لا تحتوي على المعلومات محرفة تحريفا جوهريا بينما هي في الواقع تتضمن معلومات خاطئة أو تحريفات جوهرية²، وبعبارة أخرى فإن مخاطر بيتا هي مخاطر أن يقبل المراجع فرضية صدق التأكيدات والمزاعم التي تتضمنها القوائم المالية أي خلو المعلومات التي تحتويها القوائم المالية من الأخطاء والتحريفات الجوهرية، ثم يتضح عدم صدق هذه التأكيدات أو أن المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية محرفة تحريفا جوهريا، إذا مخاطر بيتا هي مقياس لمدى رغبة المراجع في أن يقبل أن تكون القوائم المالية محرفة ومع ذلك يصدر رأيا نظيفا³، ويحدث هذا النوع من المخاطر كسابقه على مستوى حساب معين عندما:
- يستنتج المراجع من نتائج المراجعة التحليلية الانتقادية أنه لا يوجد تضليل في رصيد حساب معين في حين أنه موجود فعلا؛
 - يستنتج المراجع من نتائج اختبارات التفاصيل والأرصدة أن رصيد الدفترى محل المراجعة سليم ماديا في حين أنه ليس كذلك.
- وتحدد مخاطر بيتا في ضوء اعتبارات ثلاثة: أولهم نسبة الخطأ النهائي التي يمكن للمراجع قبوله، والثاني نسبة عدم اكتشاف الأخطاء في نظام المراقبة الداخلية وتحسب على أساس 1- نسبة الأخطاء التي يكتشفها النظام الرقابي)، ويتمثل الاعتبار الثالث في نسبة فشل إجراءات المراجعة في اكتشاف الأخطاء

¹ معمر قرية، آثار مخاطر المراجعة على إبداء الرأي لدى المراجع طبقا للمعيار 400، الملتقى الوطني الرابع حول " تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمة

المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات"، يومي 20 و21 نوفمبر 2013، جامعة الأغواط، الجزائر، ص5.

² رضا خلاصي، مرجع سابق، ص253.

³ معمر قرية، مرجع سابق، ص6.

الجوهريّة، وتحسب على أساس (1- نسبة الأخطاء التي تكتشفها إجراءات المراجعة) وبناء على ما سبق يمكن حساب نسبة الخطأ الناتج عن قصور الاختبارات الأساسية في المراجعة بالمعادلة الآتية:

مخاطر بيتا = الخطأ النهائي ÷ (نسبة عدم اكتشاف الأخطاء × فشل اكتشاف الأخطاء الجوهريّة)

- **اختبارات الالتزام:** ينشأ عن اختبارات الالتزام نوعين من أنواع المخاطر وهما مخاطر الاعتماد أكثر مما ينبغي على نظام المراقبة الداخلية، ومخاطر قلة الاعتماد المفرطة أكثر مما ينبغي على المراقبة الداخلية، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي¹:
 - ✓ **مخاطر الاعتماد المفرط أكثر مما ينبغي:** وهو الذي ينشأ عندما تكون نتائج اختبار العينة لا تؤدي درجة الاعتماد على نظام المراقبة الداخلية كما توقعها أو خطط لها المراجع في حين يكون النظام الفعلي أو درجة الالتزام الحقيقية يؤيدان الاعتماد عليه.
 - ✓ **مخاطر قلة الاعتماد المفرط أكثر مما ينبغي:** وهو الذي ينشأ عندما تكون نتائج اختبار العينة تؤدي درجة الاعتماد على نظام المراقبة الداخلية كما توقعها أو خطط لها المراجع في حين يكون النظام الفعلي أو درجة الالتزام الحقيقية لا يؤيدان الاعتماد عليه.
- ❖ **مخاطر التدقيق من حيث درجته**

يقسم مخاطر التدقيق من حيث درجة المخاطر إلى مخاطر عادية وأخرى غير عادية على النحو التالي²:

- **المخاطر العادية للمراجعة:** ويوجد هذا النوع من المخاطر في جميع المراجعات فبرغم قوة أدلة الإثبات والعناية المهنية للمراجع، فغن هناك دائماً احتمال وجود خطأ ما أو واقعة غش لا يتم اكتشافها؛
 - **المخاطر غير العادية للمراجعة:** ويوجد هذا المستوى غير العادي من المخاطرة في بعض المراجعات نتيجة وجود ظروف خاصة بالمؤسسة محل المراجعة.
 - **مخاطر المراجعة من الناحية الفنية أو الإجرائية**
- تقسم مخاطر المراجعة من الناحية الفنية إلى مخاطر المراجعة على مستوى القوائم المالية ومخاطر المراجعة على مستوى رصيد الحساب أو نوع العمليات على النحو التالي³:

- ✓ **مخاطر المراجعة على مستوى القوائم المالية:** تتمثل في الخطأ الناشئ عن احتواء القوائم المالية التي تم مراجعتها على خطأ أساسي وهام بعد أن تكون جميع أعمال المراجعة قد تمت وانتهت؛

¹ رضا خلاصي، مرجع سابق، ص 254.

² نفس المرجع، ص 234.

³ رضا خلاصي، مرجع سابق، ص 236.

✓ **مخاطر المراجعة على مستوى رصيد الحساب أو نوع العمليات:** وهي المخاطر الناشئة من الخطأ المالي الذي يكون أكبر من الخطأ الممكن احتمالته الذي يظل لاقياً في حساب معين أو فئة من الحسابات أو العمليات ويفشل المراجع في اكتشافه، كما يعرفه البعض بأنه احتمال فشل المراجع في تأكيد الرصيد الصحيح للحساب.

■ مخاطر المراجعة من حيث مكوناتها

اتفقت أدبيات المراجعة على اعتبار أن مكونات الأساسية لمخاطر المراجعة الكلية تتألف من مخاطر المراقبة والمخاطر الملازمة ومخاطر الاكتشاف، وهذا لأن خطر المراجعة يكمن في إبداء رأي غير سليم عن التقارير والقوائم المالية التي تعدها إدارة المنشأة، بمعنى عدم اكتشاف أي تحريف مهم في تلك البيانات، ونظراً إلى أن إعداد البيانات المالية يتم من قبل الإدارة، ومن ثم فالتحريف - إن وجد - يتم من جانب معد تلك البيانات سواء عن قصد أو غير قصد، وتتوقف درجة صعوبة تحريف البيانات المالية على نوع العمليات أو نوع الحساب، وفي ظل عدم وجود رقابة كافية عليها، فإن خطر التحريف في البيانات المالية يتمثل في الخطر الحتمي (الملازم أو الموروث) وخطر الرقابة¹، ولا يستطيع المراجع التحكم أو السيطرة عليها لأنهما لم ينشأ بسببه وإنما نشأ بسبب طبيعة النشاط الممارس من قبل مؤسسات الأعمال، في حين أن مخاطر الاكتشاف يمكن التحكم فيها لأنها تنشأ بسبب المراجع²، وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه المكونات الثلاثة:

✓ المخاطر الملازمة

يطلق على هذه المخاطر بالمخاطر الجوهرية أو المتأصلة أو الموروثة حيث تعتبر هذه المخاطر عن قابلية الحساب معين للتحريف بشكل جوهري في ظل عدم وجود إجراءات خاصة بالرقابة أو وجود جملة من الأخطاء المرتبطة بالنظام المحاسبي أو عدم كفاءة القائمين على تشغيله ففي ظل هذا العنصر يمكن أن نتصور بأن المخاطر الضمنية مرتبطة بطبيعة عناصر القوائم المالية من خلال احتوائها على أخطاء متعمدة أو غير متعمدة تؤثر سلباً على صدق هذه القوائم³، وبالتالي يمكن وصف المخاطر المتأصلة بأنها استجابة التأكد حول فئة من المعاملات، أو رصيد حساب أو إفصاح لأخطاء قد تكون جوهرية، فردية أو بمجموعها مع البيانات خاطئة أخرى قبل أي اعتبار أي أنظمة رقابية ذات علاقة⁴.

¹ معاذ طاهر صالح المقطري، أهمية التخصص المهني للمراجع في تحسين تقدير مخاطر المراجعة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 2011، ص 417.

² رضا خلاصي، مرجع سابق، ص 236.

³ بوبكر عميروش، دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص 99.

⁴ أحمد نقاز، محاضرات مقياس منهجية المراجعة، مرجع سابق.

ويرى أحد الكتاب أن هناك ثلاثة مظاهر أساسية للمخاطر الملازمة وهي المخاطر التشغيل والتي ترتبط باحتمال تقلب وتغير الأرباح أو موقف السيولة أو كلاهما معا بشكل غير مقبول في المستقبل ويرجع ذلك التقلب إلى أسباب ترتبط بطبيعة البيئة التشغيلية المحيطة بمؤسسة الأعمال والمخاطر المالية والتي ترتبط بمقدرة المؤسسة الأعمال على مواجهة أعباء القروض والديون وارتفاع أعباء الفائدة ومخاطر السوق والتي ترتبط بقابلية أسعار الأوراق المالية للمؤسسة للتغير، إن كل نوع من المخاطر يمكن تحليله بشكل مستقل وكل منها يتأثر بعوامل مختلفة موجودة في البيئة المحيطة بالمؤسسة وتزداد المخاطر الملازمة بشكل طردي مع هذه المظاهر الثلاثة فكلما زادت المخاطر من أي نوع من المظاهر الثلاثة ازدادت المخاطر الملازمة، ويطلق على هذه الأنواع الثلاثة المخاطر العامة.

وتتوقف المخاطر الملازمة على العديد من العوامل يمكن تلخيصها في العوامل التالية¹:

- ✓ **طبيعة الرصيد أو نوع المعين من المعاملات:** فالمخاطر الملازمة تكون أكبر كلما كان الرصيد أو نوع المعين من المعاملات أكثر تعرضاً للخطأ المقصود أو غير المقصود؛
- ✓ **العوامل الخارجية مثل التطورات التكنولوجية:** فإذا كانت المؤسسة موضوع المراجعة تعمل في صناعة تتميز بالتطورات التكنولوجية السريعة فهناك خطر ملازم للمخزون السلعي أو يكون مخزون في مثل هذه الصناعات أكثر عرضة للمغالاة في تقييمه، ويحدث الشيء نفسه غالباً للحسابات التي تكون عرضة للتغير في طلب المستهلك؛
- ✓ **عوامل أخرى تتعلق بالمركز المالي للمؤسسة:** مثل عدم كفاية رأس المال العامل المتاح للاستمرار في العمليات.

وهنا تعد المخاطر الملازمة من أهم الأخطار التي يجب تقديرها بصورة دقيقة إذ إنها تؤثر بصورة جوهرية على كفاءة وفاعلية عملية المراجعة، حيث تتأثر كفاءة عملية المراجعة إذا ما تم تحديدها بأعلى مما يجب ويتطلب ذلك مجهوداً أكبر من المراجع والعكس صحيح، كما قد تفقد عملية المراجعة فاعليتها إلى حد كبير إذا لم يتم تحديد الخطر الملازم في مستواها الملائم².

■ خطر الرقابة

يعرف بأنه الخطر الناتج عن حدوث خطأ في أحد أرصدة الحسابات، والذي يكون جوهرياً إذا اجتمع مع أخطاء في أرصدة أخرى، ولا يمكن منع حدوثه أو اكتشافه في وقت مناسب عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية³، يطلق على خطر الرقابة مع الخطر الحتمي (IR*CR) خطر الشركة محل التدقيق "Auditee"

¹ رضا خلاصي، مرجع سابق، ص 238.

² رضا خلاصي، مرجع سابق، ص 239.

³ عصام محمد الطويل، مدى فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة في ظل معايير التدقيق الداخلي الدولية، رسالة ماجستير، جامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص 49.

"Risk" أو خطر الحدوث "Occurrence Risk" انطلاقاً من أنهما يمثلان خطر وجود تحريف قبل عملية التدقيق، ولا يملك المدقق أي تحكم بهما، إلا أنه يقدرهما في سبيل تحديد مستوى خطر التدقيق، ولا يستطيع المدقق التأثير على هذين الخطرين (الخطر الحتمي وخطر الرقابة)، ولكنه يقوم فقط بتقديرهما، من أجل تحديد حجم وطبيعة ونطاق إجراءات التدقيق المطلوبة لتخفيض خطر الاكتشاف للمستوى المقبول¹. ويتوقف تقدير المراجع لهذا النوع من المخاطر على قيامه باختبارات الالتزام واختبارات مدى الالتزام بنظام المراقبة الداخلية الخاص بالمؤسسة محل المراجعة، وفي حالة عدم ثبوت وجود مثل هذا التقييم فينبغي على المراجع أن يفترض أن المخاطر الرقابية مرتفعة، وقد أدى التطور المستمر في تصميم وتقويم أنظمة المراقبة الداخلية إلى إمكانية قيام المراجع بتقدير المخاطر المتعلقة بها وزيادة إمكانية الاعتماد عليها في تحديد إجراءات المراجعة المطلوبة والحد منها².

وعموماً فإن تحديد المراجع لمخاطر المراقبة الداخلية ومجالات الضعف في نظام المراقبة الداخلية يعتمد على حد كبير على الحكم الشخصي للمراجع، ويعرف ضعف المراقبة الداخلية الذي يؤدي إلى تقدير مرتفع لمخاطر المراجعة بأنه غياب أو عدم فاعلية إجراءات المراقبة، والتي تؤدي إلى وجود خطأ أو عدم انتظام في القوائم المالية، وتحدد الأهمية النسبية لهذا الخطر بمقدار أثره على القوائم ويترتب على ذلك ضرورة قيام المراجع بتحديد احتمال حدوث خطأ أو أوجه عدم انتظام لا تكتشف في الوقت المناسب وتؤثر جوهرياً على العناصر القوائم المالية³.

■ مخاطر الاكتشاف

إن المصدر الأساسي لمخاطر الاكتشاف هي مزاوله المهنة المراجعة، حيث يعتمد المراجع على مجموعة من الإجراءات لجمع أدلة الإثبات تتراوح بين التقدير الشخصي واستخدام الأساليب الإحصائية أو حتى الكمية المعقدة كما يستعين المراجع بمخزون الذاكرة ومستوى إدراكه للأحداث والظواهر لتفسير النتائج، ومن هنا تتبع مخاطر المراجعة لاشك أن زيادة قدرة المراجع على التعامل مع أساليب جمع أدلة الإثبات سوف يحد من مخاطر الاكتشاف ومن هذا المنطلق سميت مخاطر الاكتشاف بالمخاطر الممكن التحكم فيها من قبل المراجع ويحدث هذا التحكم من خلال التخطيط والإشراف الجيد على عملية المراجعة والاستعانة بأدلة الإثبات الموضوعية والالتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها... الخ.

¹ رشا بشير الجرد، أثر تقييم مكونات الرقابة الداخلية على تقدير خطرها في الشركات المدرجة في سوق دمشق الأوراق المالية، مجلة الجامعة،

دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 3، العدد 15، 2013، ص 227.

² رضا خلاصي، مرجع سابق، ص 241.

³ رضا خلاصي، مرجع سابق، ص 243.

تمثل مخاطر الاكتشاف عدم القدرة على اكتشاف الأخطاء المادية الموجودة في أرصدة الحسابات أو مجموعة من المعاملات بصورة انفرادية أو جماعية وذلك من خلال إجراءات التدقيق التي يقوم بها المدقق¹، كما تعرف المخاطر بأن لا يكتشف المدقق خطأ موجودا في إثبات قد يكون جوهريا، سواء فرديا أو عند تجميعه مع أخطاء أخرى، ومخاطرة الاكتشاف تتعلق بفاعلية إجراءات التدقيق وتطبيق المدقق لها، ولا يمكن تقليل مخاطرة الاكتشاف إلى الصفر لأن المدقق لا يفحص جميع فئات أو أرصدة الحساب أو الإفصاحات، وكذلك لأسباب أخرى، وتشمل هذه الأسباب احتمال أن يختار المدقق إجراءات تدقيق مناسبة أو تفسير نتائج التدقيق، ويمكن تناول هذه العوامل الأخرى من خلال التخطيط المناسب والإلحاق المناسب للموظفين في فريق العملية وتطبيق الشك المهني والإشراف على عمل التدقيق الذي تم أدائه ومراجعته، وتتعلق مخاطر الاكتشاف بطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المدقق التي يحددها لتقليل

مخاطرة التدقيق إلى مستوى منخفض بشكل مقبول، وبالنسبة لمستوى معين من مخاطر التدقيق يكون للمستوى المقبول من مخاطر الاكتشاف على علاقة عكسية مع تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات، وكلما زادت مخاطر الأخطاء الجوهرية التي يعتقد المدقق أنها موجودة تتخفف مخاطر الاكتشاف التي يمكن قبولها، وبالعكس كلما انخفضت مخاطر الأخطاء الجوهرية التي يعتقد المدقق أنها موجودة تزيد مخاطرة الاكتشاف التي يمكن قبولها، ويمكن تقسيم مخاطر الاكتشاف إلى نوعين يتعلقان بالإجراءات التحليلية والاختبارات التفصيلية:

✓ مخاطر المراجعة التحليلية (Analytical Rrvie Risk (ARR):

وهو الخطر الناتج عن احتمال عدم تمكن إجراءات المراجعة التحليلية من اكتشاف الانحرافات المادية²، ويمكن تحديد مخاطر المراجعة التحليلية وتحليلها إلى مخاطر جزئية حسب خطوات تنفيذ المراجعة التحليلية على النحو التالي³:

- في مرحلة الحصول على البيانات اللازمة وتحديد القيمة المتوقعة للأرصدة؛
- في مرحلة مقارنة القيم المتوقعة مع القيم الفعلية المسجلة في الدفاتر وتحديد الانحرافات الغير العادية؛
- في مرحلة الاستفسار عن الأسباب الانحرافات الغير عادية والقيام بالفحص الإضافي إذا لزم الأمر ثم الوصول الى النتائج الإجمالية للمراجعة التحليلية.

¹ سهيلة أبو ميالة، سعيد زبانية، دور اجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولي 520، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، مجلد 2، العدد 2013، 31، ص 284.

² شادن هاني عرار، مدى التزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009، ص 24.

³ رضا خلاصي، مرجع سابق، ص 250.

✓ مخاطر الاختبارات الجوهرية (STR) Substantive Tests Risk :

هي المخاطر الناتج من عدم تمكن الاختبارات التفصيلية من اكتشاف الانحرافات المادية¹، أي أن مخاطر اختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة تتعلق بفشل المراجع في اكتشاف الأخطاء المادية والمخالفات الشاذة التي قد حدثت ولم يتم اكتشافها بواسطة المراقبة الداخلية أو بواسطة إجراءات الفحص التحليلي.

الفرع الثاني: أساليب تقييم مخاطر التدقيق

أولاً: تطور التاريخي لنموذج مخاطر التدقيق

إن أولى المحاولات الرائدة في مجال تقييم مخاطر المراجعة هي الدراسة التي قدمها الباحثان Elliott Rogers عام 1972 م، حيث أوضحت الدراسة الفرق بين خطر ألفا و خطر بيتا في مجال مراجعة الحسابات، وأن خطر بيتا أشد أثراً على المراجع، فقد قدم الباحثان إجراء موجه لتحديد مستوى هذا الخطر والذي يمكن للمراجع استخدامه في تخطيط الاختبارات الأساسية ويعتمد أساساً هذا المستوى على كل من التقارير الشخصية لجودة أنظمة الرقابة الداخلية وأدلة الإثبات التي يتم الحصول عليها من خلال تنفيذ إجراءات المراجعة الأخرى²، أما أكثر الأعمال المفاهيمية التي تناولت خطر المراجعة بدأت في الظهور عند قيام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بإصدار قائمة إجراءات المراجعة رقم 54 (SAS 54) وقد ركزت القائمة المذكورة على مفهوم الاعتمادية أو جدير بالاعتماد بالإضافة إلى أنها أقامت علاقة سببية وربطت بين أنواع عديدة من مستويات الاعتماد والثقة³.

لم تختلف النشرة 300 الصادرة من قبل مجلس التدقيق عام 1995 في المملكة المتحدة عن النشرة 47 الصادرة عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي سنة 1983، حيث ناقشت النشرتان عناصر خطر التدقيق على أساس مستقل، إلا أن النشرة 300 أوردت أنه عندما يؤمن المدقق بأن هناك تداخل بين الخطرين (الخطر الحتمي وخطر الرقابة)، فإنه قد يكون من المناسب أن يقيمهما معاً، أما معيار التدقيق الدولي رقم 200 فلم يشر إلى الخطر الحتمي منفصلاً عن خطر الرقابة، ولكن أشار إليهما معاً مستخدماً مصطلح "خطر وجود تحريفات جوهرية"، ولكن هذا المعيار ترك الباب مفتوحاً أمام المدقق في اختيار منهجية وطريقة تقييم هذين الخطرين بحسب ما يراه المدقق مناسب، إلا أن معايير التدقيق لم تتطلب من المدقق الالتزام الحرفي بنموذج خطر التدقيق، وأوضحت أنه ليس المقصود منه الصيغة الرياضية بما في ذلك جميع العوامل

¹ شادين هاني عرار، مرجع سابق، ص 25.

² معمر قرية، مرجع سابق، ص 2.

³ رضا خلاصي، مرجع سابق، ص 260.

التي قد تؤثر على كل مكون من مكوناته، بالإضافة إلى أن معايير التدقيق ذكرت أن طريقة تحديد مكونات الخطر ودمجها تخضع للحكم المهني¹.

ثانياً: نماذج خطر التدقيق

صنفت نماذج تقدير مخاطر المراجعة إلى أربعة مستويات وهي النماذج الرياضية، النماذج الإحصائية، نماذج بحوث العمليات والنماذج النظرية، حيث يوفر نموذج مخاطر التدقيق حلقة وصل بين الإجراءات التي يقوم المدقق بأدائها والرأي الذي يقوم بإصداره، واعتماداً على النموذج يمكن تحديد التحريف الواجب اكتشافه من أجل تحديد مدى الاختبار المطلوب لتخفيض خطر وجود تحريف جوهري بالقوائم المالية إلى مستوى معين، يشير البيان المعياري الأمريكي رقم 47 إلى نموذج مخاطر التدقيق بأنه " يعبر عن العلاقة العامة ببيان عناصر الخطر التي تتعلق بتقييم المدقق للرقابة الداخلية المحاسبية وإجراءات التدقيق التحليلية، والاختبارات التفصيلية، وغيرها من الاختبارات، وليس الغرض من النموذج هو أن يكون مجرد معادلة تتضمن جميع العوامل التي تؤثر على تحديد المكونات الفردية للتدقيق ومع ذلك قد يجد بعض المدققين هذا النموذج مفيداً عند التخطيط لمستويات الخطر التي تتلاءم مع إجراءات التدقيق وذلك للوصول إلى درجة الخطر التي يرغب فيها المدقق"²، ويمكن بيان أهم هذه النماذج على النحو التالي³:

❖ نموذج المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين

خطر المراجعة = الخطر الملازم * خطر الرقابة * خطر الاكتشاف

يرى البعض أن خطر الغش هو خطر من نوع خاص لا يتوقف على الخطر الحتمي أو خطر الرقابة أو خطر الاكتشاف ولذا فإنه يجب أن يكون مكوناً مستقلاً في النموذج على أساس فرض الاستقلالية الذي بني عليه النموذج الأصلي، وعلى ذلك يقترح (شوقي) النموذج الآتي لتقييم خطر المراجعة:

خطر المراجعة = الخطر الملازم * خطر الغش * خطر الرقابة * خطر الاكتشاف

والجدير بالذكر إن اشتغال النموذج على خطر الغش من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض خطر المراجعة، وهذا دليل على زيادة فاعلية النموذج المقترح في تخفيض مخاطر المسؤولية التي قد يتعرض لها المراجع.

¹ رشا بشير الجرد، مرجع سابق، ص 229.

² إيهاب نظمي إبراهيم، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، ص 2009، ص 69.

³ رضا خلاصي، مرجع سابق، ص 260.

❖ النموذج الأسترالي

قام مجموعة من الباحثين الأستراليين باقتراح نموذج لخطر المراجعة أطلق عليه النموذج الأسترالي، ومن الملاحظ على هذا النموذج أنه قد ركز على الأخطاء والمخالفات المادية وأعتبرها المصدر الأساسي للمخاطر التي تواجه المراجع، أن جوهر خطر المراجعة يكمن في أن المراجع قد يخفق في اكتشاف الأخطاء والمخالفات المادية نتيجة ثلاثة أسباب رئيسية¹:

- المراجعة لا تطابق المواصفات، أي دائماً ما يوجد انحراف بين ما يجب أن يكون وما هو كائن في الواقع العملي.
- المراجع يفشل في الحصول على البيانات الصحيحة، والتي تمكنه من تحديد الأخطاء والمخالفات المادية؛
- العميل قد يحاول متعمداً أن يضلل المراجع، وفي الحالة الأخيرة المراجع قد لا يكون مسئول عن الفشل في اكتشاف الأخطاء.

❖ نموذج المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين

قام المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين بدراسة بحثية خلال سنة 1980، عنوانها " التوسع في اختبارات المراجعة " ، والجدير بالملاحظة أن النموذج قد استخدم الاحتمال البعدي للخطأ الجوهرية ، كما جاءت به نظرية Bayes الإحصائية ، كما أن النموذج يفترض أن اختبارات الرقابة والمراجعة التي يقوم بها المراجع لا تتضمن خطأ كفاءة .

❖ نموذج شعبان (1993)

يتم تقدير حجم خطر المراجعة عن طريق نموذج رياضي مبسط ويجب أن يوفر هذا النموذج حلقة الوصل بين الإجراءات التي يؤديها المراجع والرأي الذي يصدره والذي يمثل المنتج المرئي لعملية المراجعة، ويلاحظ أن النموذج يشتمل على تقدير كل خطر على حده ثم ضرب هذه التقديرات في بعضها فيكون الناتج هو خطر المراجعة الكلي، أما فيما يتعلق بخطر الاكتشاف يدخل ضمن هذا الخطر قيمة الخطر الجوهرية كذلك قيمة خطر الرقابة الداخلية، أي أن أي خطأ متوقع قبل البدء في أعمال المراجعة، أو أي خطأ متوقع في إجراءات الرقابة الداخلية وما زال موجوداً في نهاية السنة فإن هذا الخطأ بالطبع يدخل ضمن أخطار الاكتشاف وبالتالي يدخل ضمن خطر الاكتشاف ويلاحظ أنه إذا كان قد تم احتساب قيمة خطر المراجعة للقوائم المالية ككل فيجب مقارنة هذه القيمة بالأهمية النسبية للبنود التي تشملها القوائم المالية ، أما إذا تم حساب قيمة خطر المراجعة لكل بند على حد فيتم مقارنة هذه القيمة بالخطأ المقبول للبند ، وأنه كلما كان

¹ رضا خلاصي، مرجع سابق، ص 261.

قيمة خطر المراجعة مساويا أو اقل من الأهمية النسبية أو الخطأ المقبول كلما أدى ذلك إلى زيادة الثقة في هذه القوائم المالية والبنود التي تحتويها والعكس صحيح .

❖ أساليب التحليل المالي والنماذج الإحصائية

أشار أحد الكتاب أن النماذج الإحصائية التي قدمت كأساليب للتنبؤ بفشل المنشآت، أي تقدير مدى قدرة الشركة محل المراجعة على الاستمرار يمكن أن تساهم أيضاً في تقدير مخاطر المراجعة بعد تنقيحها وتطويرها، ومن أمثلة هذه النماذج نموذج Beaver ، نموذج Altman ، نموذج Blum ، نموذج Deokin ، أسلوب تحليل الانحدار المتعدد بحيث يتم التعبير عن عوامل الخطر الحتمي كمتغيرات مستقلة تتخذ شكل معادلة كثيرات الحدود وباستخدام هذه المعادلة يتم قياس الخطر الحتمي في المنشآت كمتغير تابع، وكذا بالنسبة لخطر الرقابة ومن ثم خطر الاكتشاف وقد أثبتت الدراسات التي أجريت حول مثل هذه النماذج قدرتها على التنبؤ، والدراسة التي قام بها (Greenberg et at 1986) حيث اعتمد على نموذج الانحدار في التنبؤ بالتدفقات النقدية واعتبر التدفقات الجارية من العمليات أو صافي الدخل متنبئاً في نموذج الانحدار حيث تعتبر التدفقات من المتغير التابع واستخدام معامل التحديد R2 في تحديد القدرة التنبؤية لكل نموذج من النماذج التي استخدمها ، وأوضحت نتائج هذه الدراسة وغيرها من الدراسات الأخرى قدرة هذه النماذج على التنبؤ بالتدفقات النقدية، ولكون النماذج الإحصائية السابقة تتشابه فيما بينها ، فإن الباحث أختار أحدهم لدراسته على النحو التالي¹ :

❖ نموذج ألتمان Z لتقدير مخاطر المراجعة

قبل الحديث عن هذا النموذج ينبغي الإشارة إلى أن النموذج الحالي قد مر بمراحل تطور وتغير في النسب المالية التي يعتمد عليها ، والنموذج الذي سيتم توضيحه هو النموذج الأساسي لـ (ألتمان) أستخدم هذا النموذج مجموعة من النسب المالية للتنبؤ بفشل المؤسسات وقد ظهرت على النحو التالي:

- النسبة الأولى X1 = رأس المال العامل / مجموع الأصول (مشاكل السيولة)
- النسبة الثانية X2 = الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول (القدرة على تجنب مخاطر الإفلاس)
- النسبة الثالثة X3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول (تدل على الإنتاجية الحقيقية للشركة ، وقياس القوة الإيرادية للشركة)
- النسبة الرابعة X4 = القيمة السوقية للأسهم المكتتب فيها / القيمة الدفترية للديون (كم يمكن لقيمة الشركة أن تتخفف قبل أن تتعدى قيمة التزاماتها قيمة أصولها فتفشل)
- النسبة الخامسة X5 = المبيعات / مجموع الأصول (مدى قدرة الشركة على توليد المبيعات) .

¹ رضا خلاصي، مرجع سابق، ص 263.

لذلك تتطلب معايير التدقيق الدولية أن يقوم المدقق بتصميم عملية التدقيق بشكل يضمن وجود تأكيدات معقولة حول اكتشاف الأخطاء الجوهرية من أجل تخفيض مخاطر التدقيق، ويمكن التعبير عن العناصر المكونة لمخاطر التدقيق من خلال نموذج مخاطر التدقيق الذي يتضمن ثلاثة أنواع من المخاطر المكونة لمخاطر التدقيق وهي مخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف المخططة والمخاطر الملازمة وذلك من خلال المعادلة التالية¹:

$$AR = IR * CR * DR$$

حيث أن:

AR : Audit Risk

IR : Inherent Risk

CR : Control Risk

DR : Detection Risk

الفرع الثالث: العلاقة بين مخاطر التدقيق مع أدلة الإثبات

- **مخاطر التدقيق المقبولة** هي مقياس لمدى استعداد المدقق لوجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية للعميل بعد الانتهاء من عملية التدقيق وإصدار رأي غير متحفظ، فعندما يقيم المدقق هذه المخاطر بمستوى منخفض يعني أنه يرغب بأن يكون مطمئناً بشكل كبير من أن القوائم المالية للعميل لا تحتوي على أخطاء جوهرية، توجد علاقة طردية بين مخاطر التدقيق المقبولة ومخاطر الاكتشاف المخططة ويرتبط الخطران بعلاقة عكسية بحجم الأدلة وكمية الاختبارات المنوي جمعها ، فإذا قيم المدقق مخاطر التدقيق المقبولة بقيمة منخفضة فإن هذا يؤدي إلى انخفاض قيمة مخاطر الاكتشاف وبالتالي زيادة حجم الأدلة وكمية الاختبارات؛
- **المخاطر الملازمة** تعد مقياساً لتقييم المدقق لاحتمال وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية للعميل بغض النظر عن فعالية نظام الرقابة الداخلية إذ إن نموذج مخاطر التدقيق يحدد فعالية نظام الرقابة بشكل منفصل عن طريق مخاطر الرقابة، فإذا استنتج المدقق أن هناك احتمالية عالية لوجود أخطاء

¹ رائد صالح خطيب، مرجع سابق، ص 29.

جوهرية غير ناتجة عن ضعف أو قصور في نظام الرقابة الداخلية فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع قيمة المخاطر الملازمة التي تتناسب عكسياً مع مخاطر الاكتشاف المخططة وبالتالي زيادة حجم الأدلة وكمية الاختبارات؛

■ **مخاطر الرقابة** تعبر عن فعالية نظام الرقابة الداخلية للعمليات في اكتشاف ومنع الأخطاء الجوهرية في الوقت المناسب فكلما قلت فعالية وقوة نظام الرقابة الداخلية للعمليات ازدادت قيمة مخاطر الرقابة، وتتناسب مخاطر الرقابة عكسياً مع مخاطر الاكتشاف المخططة وطردياً مع حجم الأدلة وكمية الاختبارات¹.

يتمثل أهم حدود تطبيق نموذج مخاطر التدقيق في الصعوبة قياس مكونات النموذج لهذا نجد أن العديد من المراجعين يستخدمون مقاييس وصفية مثل مصطلحات منخفض، متوسط، مرتفع، ويوضح الجدول التالي كيف يمكن للمراجع استخدام المعلومات لتقدير الحجم الملائم من الأدلة الذي يجب جمعه وعلى سبيل المثال في الموقف (1) قرر المراجع أن يقبل مخاطر مراجعة مرتفعة للحساب أو الهدف واستنتج المراجع أن هناك مخاطر منخفضة للتحريف في القوائم المالية وأن الرقابة الداخلية فعالة وبالتالي يكون ملائماً أن يتم تحديد المخاطر الاكتشاف المخطط على نحو مرتفع وبناء على ذلك يكون حجم الأدلة المطلوب منخفضاً، وسعيداً أمراً صعباً أن يتم قياس حجم الأدلة الذي يتلاءم مع مستوى معين من مخاطر الاكتشاف المخطط ويتكون من برنامج المراجعة النموذجي الذي يهدف إلى تخفيض مخاطر الاكتشاف إلى مستوى المخطط من مجموعة من إجراءات المراجعة العديدة التي يتم دمجها معاً ويستخدم كل منها نوعاً مختلفاً من الأدلة يتم تطبيقه على أهداف مراجعة مختلفة ولا تتسم وسائل القياس التي يستخدمها المراجع بالدقة ولذلك لا يمكن التوصل إلى مقياس كمي دقيق عن الأدلة الموحدة وبدلاً من ذلك يستخدم المراجع الحكم الشخصي لتقييم ما إذا كان قد تم تخطيط المراجعة للحصول على الحجم الملائم من الأدلة الذي يقابل تحديد مخاطر الاكتشاف المخطط وفقاً لمستوى منخفض، متوسط، أو مرتفع، وبافتراض توافر وسائل قياس كافية تسمح للمراجع بأن يعرف أن هناك ضرورة للحصول على قدر أكبر من الأدلة ليتلاءم ذلك مع مخاطر الاكتشاف المخطط بالمقارنة مع مستوى مخاطر الاكتشاف المتوسط أو المرتفع فيجب في هذه الحالة استخدام الحكم المهني لتقرير ما هو حجم الأدلة الذي يجب التوصل إليه بقدر أكبر وعند تطبيق نموذج مخاطر المراجعة يهتم المراجعون بأخطاء الزيادة وأخطاء التخفيض في الأرصدة حيث تعرض أخطاء التخفيض منشأة المحاسبة إلى النقصاني وتحمل المسؤولية القانونية وأيضاً خسارة السمعة المهنية².

¹ رائد صالح خطيب، مرجع سابق، ص 30.

² أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، مرجع سابق، ص 200.

الجدول رقم (3): العلاقات بين المخاطر والأدلة

الموقف	مخاطر المقبولة	المراجعة	المخاطر الكامنة	مخاطر الرقابة	مخاطر الاكتشاف	حجم الأدلة المطلوب
1	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض
2	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	متوسط	متوسط
3	منخفض	مرتفع	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع
4	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط
5	مرتفع	منخفض	منخفض	متوسط	متوسط	متوسط

المطلب الثالث: مفهوم التدقيق المبني على المخاطر

الفرع الأول: تعريف التدقيق المبني على المخاطر

قامت العديد من شركات المحاسبة والتدقيق الدولية الكبرى بتطوير العديد من المنهجيات التي تتلاءم وطبيعة عمل المنشآت التي تقوم بتدقيقها ومراجعة عملها، ومن بينها منهجية التدقيق القائم على المخاطر Risk Based Audit، فقد عرّف التدقيق المبني على المخاطر Risk Based Audit بتعاريف منها:

❖ التعريف الأول

عرفه الدكتور إبراهيم بأنه: " منهجية جديدة في التدقيق تعتمد على تقييم المخاطر بشكل مستمر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تحديد هذه المخاطر وإدارة السيطرة عليها هو من مسؤولية جميع العاملين في المؤسسات وفي مختلف المستويات للوصول بها إلى مستويات مقبولة وبشكل مستمر أيضا"¹.

تعريف الدكتور الرمحي بأنه: "الإجراءات المتبعة لدى إدارة التدقيق لتوجيه جهود التدقيق نحو المناطق الأكثر خطورة، سواء على مستوى مراكز العمل من دوائر وفروع وشركات تابعة، أو على مستوى الأنشطة ضمن مركز العمل الواحد"².

¹ عاصم أحمد حمد، التدقيق الشرعي المبني على المخاطر، بحث مقدم للمؤتمر التدقيق الشرعي يومي 20 21 أبريل 2015، بحرين، ص 67.

² نفس المرجع، ص 68.

❖ التعريف الثاني

تعريف معهد المدققين الداخليين البريطانيين "التدقيق المبني على المخاطر يسمح للتدقيق بتقديم تأكيدات إلى مجلس الإدارة بأن عمليات إدارة المخاطر تُدار بشكل فعال نسبة إلى المخاطر المقبولة"¹.

❖ التعريف الثالث

معهد المحاسبين الأستراليين والنيوزلنديين "منهج صُمم ليستخدم في نشاط التدقيق للتركيز على طبيعة وتوقيت وتحديد موعد إجراءات التدقيق على المناطق التي لديها احتمال أكبر في حدوث خطأ جوهرية بكفاءة وفاعلية"².

❖ التعريف الرابع

إن منهجية التدقيق القائمة على المخاطر، تعتمد على القناعة التي تشير إلى أن فعالية التدقيق تزداد من خلال الفهم المتأني لأهداف المؤسسة قيد التدقيق، لأن المخاطر يمكن أن تحول دون أن يتم تحقيق هذه الأهداف، حيث أن مناهج التدقيق تقوم بعملية تصفيه لهذه المخاطر التي من الممكن أن تؤثر على القوائم المالية قيد التدقيق لتقليل أخطاء إعداد القوائم المالية³.

الفرع الثاني: فوائد التدقيق المبني على المخاطر

إن استخدام هذا المنهج يركز جهود التدقيق للتعرف على أماكن العمل والأنشطة ذات مخاطر المرتفعة، الأمر الذي يمكن من تخفض المخاطر الكلية وتعريف مجلس الإدارة بها، حيث أن هذا المنهج يوفر فوائد من بينها⁴:

❖ مرونة الوقت عند الحاجة لأداء عمل التدقيق

بما أن الإجراءات تقييم المخاطرة لا تتضمن الاختبار التفصيلي للمعاملات والأرصدة، يمكن أداؤها قبل فترة كافية من نهاية المدة، بافتراض عدم وجود تغيرات تشغيلية هامة مرتقبة ويساعد هذا في موازنة أعباء العمل لموظفي التدقيق على نحو أكبر طوال فترة التدقيق، كما قد تمنح العميل وقتاً للاستجابة لنقاط الضعف المحددة (والمبلغ عنها) في أنظمة الرقابة الداخلية ولطلبات المساعدة الأخرى قبل بدء عمل التدقيق الميداني

¹ عبد الله عطية، التدقيق الشرعي المبني على المخاطر، بحث مقدم للمؤتمر التدقيق الشرعي يومي 20 21 أبريل 2015، بحرين، ص 29.

² نفس المرجع، ص 30.

³ ايهاب نظمي، طارق مبيضين، قياس مدى تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال في مصارف دولة الامارات العربية المتحدة

والعوامل المؤثرة في ذلك، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2014، 14، ص 24.

⁴ إتحاد الدولي للمحاسبين، دليل استخدام معايير التدقيق الدولية للتدقيق على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المفاهيم الأساسية، ط3، عمان، الأردن، ص 49.

في نهاية الفترة، إلا أنه حين لا تتوفر المعلومات المالية المرحلية بسهولة، قد يتم أداء إجراءات تقييم المخاطرة التحليلية في تاريخ لاحق.

❖ جهود فريق التدقيق المتركزة على نواحي الأساسية

بفهم أين يمكن لمخاطر الأخطاء الجوهرية أن تحدث في البيانات المالية، يمكن للمدقق توجيه جهود فريق العمل نحو الجوانب العالية المخاطر، وربما تخفيض العمل في الجوانب منخفضة المخاطر، وذلك يساعد أيضا في ضمان استخدام موارد موظفي التدقيق بالشكل الفعال.

❖ إجراءات التدقيق المتركزة على المخاطر المحددة

تصمم إجراءات التدقيق إضافية للاستجابة للمخاطر المقيمة وبناءا على ذلك يمكن بشكل كبير خفض أو حتى حذف اختبارات التفاصيل التي تتناول المخاطر في شروطها العامة.

❖ فهم أنظمة الرقابة الداخلية

إن الفهم المطلوب لأنظمة الرقابة الداخلية يمكن المدقق من اتخاذ القرارات واعية حول مدى الحاجة لاختبار فعالية التشغيل لأنظمة الرقابة الداخلية وتؤدي اختبارات أنظمة الرقابة (التي قد تتطلب بعضها اختبار مرة فقط كل ثلاث سنوات) غالبا إلى عمل مطلوب أقل بكثير من أداء اختبارات تفاصيل شاملة.

❖ إجراء اتصالات لمسائل ذات اهتمام للإدارة في الوقت المناسب

قد يمكن الفهم الأفضل لأنظمة الرقابة الداخلية المدقق مت تحديد نقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية (مثل تلك في بيئة الرقابة وأنظمة الرقابة العامة لتكنولوجيا المعلومات) والتي لم يتم تمييزها مسبقا، ويمكن إبلاغ نقاط الضعف هذه إلى الإدارة في الوقت المناسب لتمكينها من اتخاذ الإجراء الملائم والذي يعتبر في مصلحتها، كما قد يوفر ذلك أيضا الوقت في أداء التدقيق.

المبحث الثاني: مراحل تدقيق المبني على المخاطر

قد تختلف مراحل عملية التدقيق المبني على المخاطر من مؤسسة الى أخرى ومن منهجية إلى أخرى، بحسب حجم وتعقيد العمليات، ولكن عموماً يمكن تتبع المراحل التالية في بناء وتنفيذ برامج التدقيق المبني على المخاطر

المطلب الأول: تقييم المخاطر

تشمل عملية تقييم المخاطر على تحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف المنشأة سواء من مصادر داخلية أو خارجية وقياس احتمال حدوثها ومحاولة تخفيض حدة تأثيرها الى مستويات مقبولة، يعتبر تقييم مخاطر التدقيق من الخطوات الهامة التي يجب أن يركز عليها المدقق وعليه استخدام اجتهاده المهني لتقييم مخاطر التدقيق الكلية التي يكون مستعداً لقبولها لكي يبدي رأيه حول القوائم المالية¹.

حسب معيار التدقيق الدولي رقم 315 الفقرة 3 " إن هدف المدقق هو تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ عند مستوى البيانات المالية وعند مستوى التوكيد من خلال فهم المنشأة وبيئتها بما في ذلك رقابتها الداخلية، الأمر الذي يؤدي الى توفير أساس وتصميم وتطبيق الاستجابات للمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية"².

ولتقييم المخاطر لابد من المرور عبر ثلاثة خطوات والمتمثلة في الأنشطة الأولية، تخطيط التدقيق ثم المرور بأداء إجراءات تقييم المخاطر.

الفرع الأول: الأنشطة الأولية

هي خطوة يطلع المراجع من خلالها على الوثائق الخارجية عن المؤسسة، مما يسمح له من التعرف على محيطها ومعرفة القوانين والتنظيمات الخاصة بالقطاع³، بغض النظر عن أن المراجعين يتم تعيينهم عن طريق مساهمي الشركة (على الأقل فنياً) فإن ترتيب التعاقد على أداء عملية المراجعة تكون بين المراجع وإدارة الشركة العميل ونتيجة لذلك فإن المراجع يكون لديه مسؤولية تعاقدية مع الشركة وليس مع مساهميها⁴.

إن سوق خدمات المراجعة يتم بالتنافسية ومائل الأمر في أي أعمال أخرى حيث يوجد عملاء ذو جاذبية مرتفعة تسعى إليهم أية منشأة مراجعة حيث تفضل أن يكون لها علاقة مراجعة بهم، وعلى الرغم من أن ذلك

¹ بوبكر عميروش، مرجع سابق، ص 99.

² إتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سابق، ص 25.

³ محمد بوتين، مرجع سابق، ص 27.

⁴ أمين سيد أحمد لطفي، فلسفة المراجعة، مرجع سابق، ص 466.

ليست هي الحالة دائما فأن منشآت المراجعة تقوم بإعداد وتقديم مقترحات تعاقد لكثير من عملائها (المحتملين) لا سيما العملاء الذين يتميزوا بالضخامة، لذا يجب أن يمارس المراجع العناية عند التقرير عن قبول العملاء، وتتمثل المسؤوليات القانونية والمهنية للمنشأة المراجعة في ذلك تحمل المخاطر التي تثمر عن العملاء الذين ينقصهم النزاهة والذين يمكن أن يسببوا مشاكل جادة ومكلفة، حيث نجد أن بعض منشآت المراجعة ترفض أن تقبل العملاء في صناعة معينة تتسم بالمخاطر المرتفعة¹.

أولا: تقييم خلفية العميل

يجب على المراجع أن يحصل على معرفة بأعمال العميل بشكل كاف بالشكل الذي يمكنه من تحديد وفهم الأحداث والعمليات والممارسات التي قد يكون لها أثر جوهري على القوائم المالية أو على تقرير المراجع، ولا شك أن هناك أسباب رئيسية وراء الحصول على ذلك الفهم وهي:

- تقييم مخاطر التعاقد المرتبطة بقبول تعاقد محدد؛
- مساعدة المراجع في تحديد ما إذا كانت كافة المتطلبات المهنية والأخلاقية (متضمنا الاستقلالية، الكفاية...الخ) المرتبطة بذلك العميل قد تم الوفاء بها.

وقد يقوم المراجعين بعمل فحص مبدئي لكل من العملاء الجدد والقائمين عن طريق زيارة مواقعهم وفحص التقارير السنوية والقيام بالمناقشات مع إدارتهم والأعضاء العاملين لدى العميل، بالإضافة الى الوصول الى الأخبار العامة وقواعد المعلومات العامة عن طريق الانترنت، فإذا كان العميل قائما فان أوراق العميل في السنوات السابقة يجب أن يتم فحصها، وإذا ما كان العميل جديدا فإن المراجع يجب أن يسترشد برأي المراجعين السابقين، مع زيادة البحث المبدئي عن المعلومات².

عند دراسة قبول عميل جديد فإن معظم مكاتب التدقيق تتبع عدة خطوات يوضح الشكل، أما بالنسبة لقبول عميل مستمر فإن معظم مكاتب التدقيق تقوم بإتباع كافة تلك الخطوات فيما عدا الخطوة الأولى، وبصفة عامة في الظروف المثلى يجب أن يتصل العميل المتوقع بالمراجع مقدما قبل نهاية السنة المالية المطلوبة مراجعتها وذلك حتى يكون للمراجع الوقت الكافي لتقرير ما إذا كان يجب أن يقبل هذه المهمة أم لا، ولاشك أن التعيين المبكر للمراجع إنما يكون مفيدا ونافعا، فالتعيين المبكر يمكن المراجع من إتمام جزء كبير من مراجعته قبل تاريخ الميزانية، الأمر الذي يسمح بإتمام عملية المراجعة بطريقة أكثر كفاءة.

❖ **فحص العميل الجديد :** قبل أن يتم قبول عميل جديد تقوم معظم منشآت المحاسبة بفحص الشركات لتحديد إمكانية التعامل معها، ويجب في هذا الإطار أن يتم تقييم موقف العميل المتوقع في المجتمع

¹ أمين سيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، مرجع سابق، ص 138.

² نفس المرجع، ص 145.

الأعمال، والاستقرار المالي للعميل وعلاقة العميل بمنشأة المحاسبة التي كانت تقوم بالمراجعة، وعلى سبيل المثال تدفق العديد من المنشآت المحاسبية في قبول العملاء الجدد الذين يمارسون العمل حديثاً، والذي يزيد معدل النمو لديهم على النحو السريع، حيث أن العديد من هذه المنشآت تعاني من الفشل المالي وتعرض منشأة المحاسبة لدعاوي قضائية على نحو أكثر احتمالاً نتيجة ذلك.

❖ فحص الاستمرارية مع العميل قديم: تقوم العديد من المنشآت المحاسبية بتقييم عملائها سنوياً لتحديد

ما إذا كانت ستستمر في تقديم خدمة المراجعة لديهم، وتتمثل المنازعات السابقة مع العملاء بخصوص المجال الملائم للمراجعة نوع الرأي الذي سيتم إصداره أو الأتعاب أهم أسباب عدم الاستمرار مع العملاء، وقد يرى المراجع أيضاً أن العميل يفتقر للأمانة وبالتالي لا يجب الاستمرار في التعامل معه، وإذا حدث أن رفع العميل دعوى قضائية ضد المراجع أو العكس لا يمكن لمنشأة المحاسبة أن تستمر في المراجعة، وعلى نحو مماثل إذا استمر العميل في عدم رفع الأتعاب عن الخدمات المؤداة لأكثر من عام فلا يمكن لمنشأة المحاسبة أن تنفذ المراجعة عن العام الحالي، وأداء المراجعة في مثل هذه الحالات يمثل انتهاك لميثاق السلوك المهني الخاص بالمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين بخصوص الاستقلال، وحتى إذا لم يحدث الحالات سابق ذكرها قد تقرر منشأة المحاسبة عدم الاستمرار مع العميل لوجود خطر كبير في نشاط الذي يعمل فيه وعلى سبيل المثال قد تقرر منشأة المحاسبة أن هناك خطراً كبيراً يتمثل في الخلافات بخصوص القواعد التنظيمية بين إحدى الهيئات الحكومية وأحد العملاء والتي قد ينتج عنها فشل العميل مالياً وبالتالي يتم مقاضاة منشأة المحاسبة وحتى إذا كان أداء المراجعة مريحاً فإن الخطر قد يتجاوز المنافع من أداء المراجعة.

ويعد فحص العملاء الجدد وإعادة تقييم العملاء الحاليين جزءاً هاماً في تقدير مخاطر المراجعة الممكن قبولها، وبافتراض أن العميل المرتقب يعمل في نشاط محفوف بالخطر والادارة لديه تتسم بالأمانة ولكنها تخاطر مالياً على نحو كبير فإذا قدرت منشأة المحاسبة خطر المراجعة الممكن قبوله وفقاً لمستوى منخفض جداً فقد يختار منشأة المحاسبة عدم قبول العميل، أما إذا رأت منشأة المحاسبة أن خطر المراجعة الممكن قبوله صغير ولكن العميل مازال مقبولاً فمن المحتمل أن تتأثر الأتعاب المقترحة التي يجب على العميل أن يدفعها، وتتسم تكلفة المراجعة بالكبر عند أداء المراجعة بمستوى منخفض من خطر المراجعة الممكن قبوله وبالتالي تزيد أتعاب المراجعة¹.

لذلك فإن تحديد ما إذا كان المراجع قادراً على الوفاء بالمتطلبات الأخلاقية بخصوص العميل تأسيساً على التقييم الذي تم الحصول عليه بخصوص خلفية العميل، فإن المراجع يجب أن يحدد ما إذا كانت كافة المتطلبات الأخلاقية يمكن أن يتم الوفاء بها بخصوص التكليف الخاص، ومن المحتمل أن تمثل معظم

¹ أمين السيد أحمد لطفي، فلسفة المراجعة، مرجع سابق، ص 474.

الإجراءات الهامة في تلك الخطوة لعملية قبول التكليف عملية التحقق من استقلالية المراجع، وفي ظل الحقائق والظروف المحددة في مرحلة تقييم العميل يتم تحديد ما إذا كان المراجع وفريق المراجعون يمتلك بشكل متجمع الكفاية الخاصة المطلوبة للتعامل مع القضايا التي من المحتمل أن يواجهها المراجع عند أداء عملية المراجعة¹.

❖ الاستقلالية

ان دليل أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادر عن طريق الاتحاد الدولي للمحاسبين في تعليقه على الأتعاب فقد أشار الى أن الاستقلالية يمكن أن تتعرض للإنتهاك إذا ما كانت الأتعاب المستحقة على أحد العملاء مقابل تقديم خدمات مهنية ظلت غير مدفوعة لفترة زمنية ممتدة، حيث يكون هناك تهديد لإستقلال إذا ما كان الجزء المستحق السداد لم يتم دفعه قبل اصدار تقرير المراجع لسنة التالية يعتبر جوهريا².

❖ التقاضي والاستقلالية

هناك تأثير آخر على استمرارية العلاقة يتمثل فيما إذا كان هناك أي تقاضي وشيك الحدوث بين العميل والمراجع، فإذا ما قام العميل بمقاضاة المراجع فإن الاستمرار في مراجعة العميل يمكن أن يتعرض الاستقلال للتهديد، أن مباشرة العميل أو الطرف الثالث لرفع دعوى قضائية ضد المراجعة سوف يعرض الاستقلال للشبهة، أما الجانب الآخر من الناحية القانونية فان عمل المراجع كمُدافع لصالح عميل التأكد في دعوى قضائية أو في ظل نزاعات مع طرف ثالث يمثل تهديد دفاعي ضد الاستقلالية.

❖ الكفاية الفنية الخاصة

إن قضية الكفاية تتطلب اعتبار خاص في ضوء تقييم العميل في الخطوة السابقة لعملية التكليف، ففي ضوء الظروف الخاص للعميل وصناعته يجب على المراجع تحديد ما اذا كان الأمر يتطلب وجود خبرة ضرورية أو مهارات خاصة لتأدية خدمات بخلاف المراجعة أم لا، كما يجب أن يكون لأعضاء فريق المراجعة درجة معينة من التدريب الفني والكفاية المطلوبة في كافة الظروف، كما يتعين أن يكون هناك توجيه وإشراف كاف وفحص العمال عند كافة المستويات من أجل توفير تأكيد معقول بأن العمل المؤدي بقي بمعايير الجودة الملائمة.

تدوير الشريك

في بعض البلدان يجب أن يتم تدوير شركاء المراجعة كل عدد معين من السنوات ففي ارشاد الاتحاد الأوروبي يتعين أن يتم تدوير شركاء المراجعة كل سبع سنوات، أما قانون sarbanes-Oxley في الولايات المتحدة

¹ أمين السيد احمد لطفى، التطورات الحديثة في المراجعة، مرجع سابق، ص144.

² نفس المرجع ، ص145.

فقد استلزم أن يتم تدوير شركاء المراجعة كل خمس سنوات على الأقل، أما بالنسبة للجزائر فيتم اختيار المراجع مرة كل ثلاث سنوات ويتم التجديد مرة واحدة¹.

ثانيا: تحديد الحاجة الى مهنيين آخرين

قد يكتشف المراجع عند تنفيذ عملية البحث عن معلومات خلفية العميل أن هناك مراجع آخر سوف يقوم بمراجعة جزء من القوائم المالية أو أن هناك متخصص خارجي على سبيل المثال متخصص في تكنولوجيا المعلومات أو متخصص ضريبي قد يكون مطلوب أن يقوم بمراجعة جزء من قوائم العميل على نحو صحيح، وقد أملت المعايير الدولية عدة إجراءات معينة في مثل تلك الأحوال².

❖ استخدام عمل مراجع آخر

كجزء من عملية البحث عن معلومات خلفية يتطلب الأمر مراعاة ماذا كان مطلوب وجود مراجع آخر لمراجعة أحد مكونات المنشأة، إن هدف من المعيار الدولي للمراجعة رقم 600 الخاص بعمل مراجع آخر يتمثل في وضع معايير وتوفير ارشاد عندما يعمل المراجع كمراجع للمجموعة واتخاذ القرار بشأن استخدامه عمل المراجع المرتبط أو المراجع الآخر عند مراجعة القوائم المالية للمجموعة يمثل المراجع المرتبط أحد المراجعين بخلاف منشأة 1مراجعة المجموعة أو منشأة شبكة العمل أو منشأة أخرى تعمل في ظل سياسات وإجراءات الرقابة على الجودة العامة، وأي مراجع لا يعتبر مراجع للمجموعة أو مراجع مرتبطة يعتبر مراجع آخر، فالمراجع المجموعة هو المسئول عن التعبير عن رأي المراجعة عما اذا كانت القوائم المالية للمجموعة تعطي صورة حقيقية وصادقة، فإذا استخدم مراجع المجموعة مرتبط أو مراجع آخر للعمل في المراجعة فإن مراجع المجموعة يحدد نطاق العمل الذي يجب أدائه وتوصيل الخطة الى المراجع المرتبط أو المراجع الآخر.

❖ استخدام عمل خبير

إذا تطلبت عملية المراجعة أن تكون هناك خبرة متخصصة في مجال معين فإن المراجع يتعين عليه أن يقوم بدراسة تعيين خبير لمساعدته في جمع دليل الإثبات الضروري وقد عرف المعيار الدولي للمراجعة رقم 620 الخبير بأنه ذلك الشخص أو المنشأة التي تمتلك مهارة أو معرفة أو خبرة معينة في مجال خاص بخلاف المحاسبة والمراجعة، وهناك مواقف قد يستخدم المراجع خلالها أحد الخبراء من أجل تقييم أنواع معينة من الأصول وتحديد الحالة المادية للأصول وتقييم العقود تحت التنفيذ والخبرة المتخصصة بتكنولوجيا المعلومات بالإضافة الى الاستشارات القانونية، عندما يصدر تقرير مراجع غير متحفظ أو غير معدل فإن المراجع يجب عليه ألا يشير الى عمل الخبير مثل تلك الإشارة قد يتم الاساءة فهمها على أنها توصي بوجود رأي متحفظ

¹ امين السيد احمد لطفى، التطورات الحديثة في المراجعة، مرجع سابق، ص146.

² نفس المرجع، ص149.

للمراجع أو أن هناك تقسيم المسؤولية وأي منهما غير مستهدف وإذا ما قرر المراجع نتيجة لعمل الخبير أن يصدر تقرير مراجعة متحفظ فقد يكون من الملائم أن يتم الإشارة الى الخبير باسمه ومدى درجة ارتباطه بالعمل ويتطلب ذلك الافصاح ان يتم أخذ إذن الخبير¹.

❖ الاتصال بالمراجع السابق

ينص الارشاد رقم 6 الصادر من المرشد الى ايضاح الأخلاقيات المهنية الصادرة عن طريق مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز بعنوان التغيرات في التعيين المهني أنه قبل قبول التعيين كمراجع بدلا من المراجع القائم بتعيين على المراجع المرتقب أن يتصل بالمراجع القائم للتأكد مما إذا كان هناك أي اعتبارات قد تؤثر على قراره على قبول التعيين (أو عدم قبول التعيين)، ويتطلب الارشاد الأخلاقي من المراجعين المرتقبين عندما يوشكوا على قبول التعيين الأول كمراجع للعميل أن يقوموا بشرح أن عليهم واجب مهني للإتصال بالمراجع القائم أيضا يتعين عليهم أن يطلبوا من العميل المرتقب أن يعلم المراجع القائم بالتغيير المقترح بالإضافة الى اعطاء المراجع القائم تفويض كتابي يتيح لهم مناقشة موضوعات العميل مع المراجع المقترح، فإذا فشل العميل أو رفض منح المراجع القائم اذن بمناقشة موضوعاته مع المراجع المقترح فإن الأخير يجب ألا يقبل التعيين كمراجع، ومتى حصل المراجع القائم على اذن من العميل بالافصاح عن المعلومات للمراجع المقترح، فإن الارشاد رقم 6 يتطلب أن ينصح المراجع القائم المراجع المقترح بدون أي تأخير بالعوامل التي تقع داخل نطاق معرفته بها والتي في رأيه يجب أن يعلم بها المراجع المقترح، فإذا لم تكن هناك مثل تلك العوامل فإن ذلك يجب أن يتم نقله للمراجع المقترح، وعادة ما يكون الاتصال بين المراجع القائم والمراجع المقترح مسألة روتينية وليس هناك حاجة يتعين التقرير عنها عن طريق المراجع السابق الى المراجع المرتقب ومع ذلك فان الارشاد رقم 6 يشير الى أن هناك ظروف تنشأ من المحتمل أن تؤثر على قرار المراجع المقترح بقبول أو رفض التعيين كمراجع².

ثالثا: إعداد مقترح العميل

يقوم المراجع بتحديد مدى قبول العميل من منظور المخاطر والأخلاقيات كما يقوم بالاستنتاج بأن المتطلبات الأخلاقية المرتبطة بتكليف العميل يمكن الوفاء بها، بعد ذلك يتعين تكريس جهد مؤثر للحصول على موافقة الوحدة محل المراجعة في ظل ضغوط تنافسية موجودة في بيئة المراجعة الحالية ويتطلب ذلك أن يتم إعداد مقترح التكليف بشكل حريص.

إن جوانب الإجراءات الخاصة بمشروع التكليف قد تم تضمينه في معيار الدولي للمراجعة رقم 210 بعنوان شروط تكليف المراجعة، حيث يجب على المراجع والعميل أن يكون لديهما فهم متبادل لطبيعة خدمات

¹ امين السيد احمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، مرجع سابق، ص150.

² امين السيد احمد لطفي، فلسفة المراجعة، مرجع سابق، ص489.

المراجعة التي أدائها وتوقيت ذلك الخدمات، والأتعاب المتوقعة وفريق المراجعة، ومدخل المراجعة وجودة المراجعة واستخدام المراجعين الداخليين للتعامل بالإضافة الى احتياجات التحول، إن الاحالة لجوانب جودة المشروع للتعامل قد تضمنتها معايير الايزو ISO 9001 والتي اقترحت أن منشأة المراجعة يجب أن تحدد وتوثق سياستها وأهدافها والتزاماتها بالجودة، كما يجب على المراجع أن يؤكد على أن تلك السياسة قد تم فهمها وتطبيقها والحفاظ عليها في كافة المستويات في المنظمة¹.

رابعاً: اختيار أعضاء المراجعة المرتبطين بأداء عملية المراجعة

يعد اختيار فريق المراجعة أمراً هاماً لمقابلة معايير المراجعة المتعارف عليها وتعزيز كفاءة المراجعة حيث ينص المعيار الأول من المعايير العامة الأمريكية على مايلي:

يجب أن تؤدي المراجعة بواسطة شخص أو أشخاص لديهم التدريب الملائم والمهارة للعمل كمراجعين، ويجب أن يتم تعيين المراجعين على الأعمال في ضوء هذا المعيار حيث يوجد في عمليات المراجعة الكبرى واحد أو أكثر من الشركات والمراجعين في مستويات مختلفة من الممارسة، كما ويمكن أن يتم أيضاً تعيين المتخصصين في مجالي العينات الإحصائية والحاسب الالكتروني، كما يمكن أن يوجد في عمليات المراجعة الصغرى واحد أو اثنين من المراجعين.

ويتمثل العامل الأساسي في تعيين فريق المراجعة في ضرورة الاستمرار من عام لآخر حيث يكون المراجع المبتدئ الذي يساعد في مراجعة الشخص الذي تتوفر له الخبرة في عملية المراجعة بخلاف الشركاء في غضون سنوات قليلة، ونساعد الاستمرارية منشآت المحاسبة على الحفاظ على التعامل مع المتطلبات الفنية وتوثيق العلاقات الشخصية مع أفراد العميل، فعادة ما يقوم الشركاء بتعيين أعضاء فريق عمل المراجعة مهنيين لمساعدتهم في أداء عملهم، أن الشكل الهرمي التنظيمي في المنشأة المراجعة يوضحه الشكل البياني والذي يتضمن الشركاء، المديرين، المشرفين، والمراجعين الأوائل والمراجعين المسؤولين والمحاسبين التنفيذيين، وعادة ما يبدأ الموظف الجديد كمحاسب تحت التمرين ويأخذ سنوات عديدة عند كل تصنيف قبل أن يحصل على مركز الشريك وتجدر الإشارة الى أن نماذج الموارد البشرية سوف تباين فيما بين منشآت المراجعة².

¹ أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، مرجع سابق، ص152.

² أمين السيد أحمد لطفي، فلسفة المراجعة، مرجع سابق، ص478.

خامسا: الحصول على خطاب التعاقد

إذا قبل المدقق العمل مع أحد العملاء الجدد أو القدامى فإنه يتطلب منه أن يتفق مع العميل على شروط الاتفاقية ورسالة الارتباط¹، وتكون بين المكلف بالمراجعة والمؤسسة بحيث تعدها هذه الأخيرة ويجب أن ترضى قبول الطرفين².

من مصلحة كل من العميل والمراجع أن يرسل المراجع خطاب التعاقد، ويفضل أن يتم ذلك قبل البدء في التكليف من أجل المساعدة في تجنب أي سوء فهم تجاه التكليف، ويشير خطاب التعاقد إلى ذلك الاتفاق بين المنشأة المحاسبة والعميل عند أداء عملية المراجعة والخدمات ذات الصلة، ان خطاب تعاقد المراجع يوثق ويصدق على قبوله للتعين وهدف ونطاق المراجعة ودرجة مسؤوليات المراجع تجاه العميل بالإضافة إلى شكل أي تقرير يقوم بإصداره، ان خطاب التعاقد قد يؤثر على المسؤوليات القانونية تجاه العميل، ففي الدعاوي القضائية قد يستخدم المراجع خطاب التعاقد كعقد يحدد نطاق ومسؤوليات وقيود المراجعة حيث يصف الخطاب هدف ونطاق ومسؤوليات عملية المراجعة ومدى تضمينها دراسة الرقابة الداخلية بالإضافة إلى تحديد الجدولة الزمنية للتعاقد والأتعاب.

❖ محتويات خطاب التعاقد:

قد يختلف شكل ومحتويات خطاب التعاقد المراجعة من عميل إلى آخر، إلا أنه يتعين أن يتضمن بصفة عامة الإشارة إلى الآتي³:

- هدف مراجعة المعلومات المالية؛
- مسؤولية الإدارة عن المعلومات المالية (المعيار الدولي رقم 200)؛
- إطار التقرير المالي واجب التطبيق؛
- نطاق المراجعة متضمنا الإشارة إلى التشريعات واجبة التطبيق الخاص بالغش أو غسيل الأموال وتشريعات والنشرات الصادرة عن طريق الجهات المهنية التي يلتزم بها المراجع (المعيار الدولي رقم 240)؛
- شكل أي تقارير أو أخطار آخر بنتائج التكليف متضمنا هؤلاء الذين يتحملون مسؤولية الحوكمة (المعيار الدولي رقم 260)؛

¹ طيبي حمزة، محاضرات مقياس ندوة المحاسبة وتدقيق، مقرر لثانية ماستر محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الأغواط، 2015.

² رضا خلاصي مرجع سابق، ص 283.

³ أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، مرجع سابق، ص 158.

- الحقيقة الخاصة بوجود مخاطر لا يمكن تجنبها بسبب الطبيعة الاختبارية والقيود الكامنة الأخرى للمراجعة بالارتباط مع القيود الكامنة لأي نظام لرقابة الداخلية، وبالتالي قد تظل بعض التحريفات الجوهرية غير مكتشفة؛
 - الوصول غير المقيد للسجلات والمستندات، وأية طلبات أخرى للمعلومات بالارتباط بعملية المراجعة. أيضا يرغب المراجع في أن يضمن الخطاب ما يلي¹:
 - الترتيبات المرتبطة بتخطيط عملية المراجعة؛
 - دليل الأخلاقيات واجب التطبيق؛
 - توقع استلام مصادقة كتابية من الإدارة بخصوص القرارات التي يتم عملها بالارتباط بعملية المراجعة (المعيار الدولي رقم 580)؛
 - طلب العميل التصديق على شروط التكاليف عن طريق استلام خطاب التعاقد؛
 - وصف أي خطابات أو تقارير أخرى يتوقع المراجع أن يصدرها للعميل.وعندما يكون ذلك ملائما يمكن أن يتم عمل النقاط التالية:
 - الترتيبات المتعلقة بارتباط مراجعين آخرين وخبراء في بعض جوانب المراجعة؛
 - الترتيبات المتعلقة بارتباط المراجعين الداخليين وأعضاء العميل الآخرين؛
 - الترتيبات التي يتم عملها مع المراجع السابق في حالة المراجعة الأولية؛
 - أي قيد على مسؤولية المراجع؛
 - إشارة إلى أي اتفاقيات إضافية بين المراجع والعميل.
- وفي ضل المراجعة المتكررة قد يقرر المراجع عدم ارسال خطاب تعاقد جديد كل سنة ومع ذلك فإنه يجب عليه دراسة ارسال خطاب عند أي من الظروف التالية:
- عندما يتم تعديل شروط التعاقد؛
 - عندما يكون هناك تغيير حديث في الإدارة؛
 - عندما يتم تغيير حجم وطبيعة العمل؛
 - عندما تكون هناك متطلبات قانونية تحتم أن يكون خطاب التعاقد مكتوبا.
- فإذا قام المراجع بفحص كل من الشركة الأم أو الشركة التابعة أو أحد فروع أو أقسام الشركة فإنه قد يدرس ارسال خطاب التعاقد منفصل لذلك المكون من مكونات المشروع، إن العوامل التي يتعين على المراجع مراعاتها تتمثل في تحديد الذين يقومون بتعيين مراجع المكون، ومتطلبات القانونية ودرجة الملكية عن طريق الشركة الأم، ومدى أي عمل تم أدائه عن طريق المراجعين.

¹ أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، مرجع سابق، ص 159.

الفرع الثاني: تخطيط التدقيق

التخطيط أمر مهم لضمان تنفيذ العملية بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية وأن مخاطر التدقيق قد تم خفضها الى مستوى منخفض مقبول، ولا يعتبر تخطيط التدقيق مرحلة منفصلة من التدقيق ، بل هو عملية مستمرة ومتكررة تبدأ بعد فترة قصيرة من الانتهاء من التدقيق السابق، وتستمر حتى الانتهاء من التدقيق الحالي، حسب معيار التدقيق الدولي رقم 200 الفقرة 15 "ينبغي أن يخطط ويجري المدقق عملية التدقيق ما مع ممارسة التشكك المهني مدركا أن الظروف قد تكون موجودة بحيث تؤدي الى وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية" ويقصد بالتخطيط لمراجعة الخطة التي يضعها المراجع بهدف انجاز عملية المراجعة خلال فترة محددة يعمد المراجع الى تقسيم العمل بين فريق المراجعة بحسب طبيعة عمليات المؤسسة عن طريق برنامج تنفيذي يعكس أهداف الخطة على شكل اجراءات عملية يمكن تتبعها والاشراف على تنفيذها ، إن تخطيط المناسب والفعال وكذلك الاشراف العام على عملية المراجعة يعدان مطلبا هاما وحيويا لإتمام أي عملية مراجعة معقدة بسهولة ويسر ويتم انجازها في الوقت المحدد دونما تأخير وذلك بسبب التخطيط الجيد والاشراف المناسب ولهذا فإن أول معايير العمل الميداني تتطلب ضرورة التخطيط المناسب للمهمة والاشراف المناسب من قبل المراجعة على مساعديه، ويتم استخدام المعلومات التي يتم التوصل اليها في عملية التمهييد للتخطيط، التوصل للمعلومات الأساسية، التوصل للمعلومات الخاصة بالالتزامات القانونية للمؤسسة¹.

تعتبر خطة المراجعة هي الترجمة الاستراتيجية الشاملة الى برنامج شامل تفصيلي للعمل الذي سيتم انجازه بواسطة فريق المراجعة وهي تحدد الاجراءات التفصيلية للمراجعة التي تمكن المراجع من الحصول على أدلة الاثبات الكافية والملائمة لتحقيق أهداف المراجعة ولذلك يجب أن تكون هذه الخطة مكتوبة²، إن تخطيط لعملية المراجعة يبدأ من اللحظة التي تم الاتفاق فيها مع العميل .

أولاً: إستراتيجية التدقيق الشاملة

بصفة عامة تحدد إستراتيجية المراجعة الشاملة اتجاه عملية المراجعة³، من خلال المعيار التدقيق رقم 300 الفقرة رقم 7 "يضع المدقق إستراتيجية تدقيق شاملة توضح هدف التدقيق وتوقيتته وتوجيهه وتقود عملية تطوير خطة التدقيق" لذا فإن إستراتيجية التدقيق الشاملة هي عبارة عن سجل من القرارات الأساسية التي تعتبر ضرورية للتخطيط السليم لعملية التدقيق وتبليغ فريق العملية بالمسائل الهامة.

عند تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية وتقييمها، يمكن وضع اللمسات الأخيرة على إستراتيجية التدقيق الشاملة ووضع خطة التدقيق المفصلة التي سوف تحدد إجراءات التدقيق الإضافية المطلوبة عند مستوى

¹ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 519.

² رضا خلاصي، مرجع سابق، ص 303.

³ أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، مرجع سابق، ص 312.

التوكيد والتي تستجيب للمخاطر المحددة والمقيمة، ومع استهلال العمل قد يكون مطلوباً إدخال تغييرات على إستراتيجية التدقيق الشاملة وخطط التدقيق المفصلة للاستجابة للظروف الجديدة ونتائج التدقيق وغير ذلك من المعلومات التي تم الحصول عليها، ويلزم توثيق هذه التغييرات، جنباً إلى جنب مع الأسباب، في وثائق التدقيق مثل إستراتيجية التدقيق أو خطة التدقيق.

ويجب أن يوثق المراجع الإستراتيجية الشاملة للمراجعة وخطة المراجعة متضمناً الأسباب وراء التغييرات الجوهرية التي تم عملها أثناء أداء تكليف المراجعة، فتوثيق المراجع للأسباب الخاصة بالتغيرات الجوهرية الخاصة بالإستراتيجية الشاملة للمراجعة وخطة المراجعة تتضمن استجابة المراجع للأحداث والظروف أو النتائج إجراءات المراجعة التي تؤدي إلى تلك التغييرات، وتتأسس الطريقة التي بموجبها يتم توثيق تلك الأمور على الحكم المهني للمراجع¹.

ثانياً: تحديد واستخدام الأهمية النسبية

تشكل القرارات التي يتخذها المدقق حول الأهمية النسبية الأساس لتقييم المخاطر وتحديد مدى إجراءات التدقيق المطلوبة، فإن تحديد الأهمية النسبية هو مسألة تقدير مهني، ويتأثر بإدراك المدقق لاحتياجات المعلومات المالية لمستخدمي البيانات المالية كمجموعة، والأهمية النسبية الكلية هي مجموع الأخطاء الجوهرية في البيان المالي، بما في ذلك الحذف، والتي إذا تجاوزت حدها، من المتوقع أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية للمستخدمين وهذا يختلف عن مخاطر التدقيق، التي تتصل بإصدار رأي غير ملائم عن البيانات المالية التي تشوبها أخطاء جوهرية.

وهناك مستويان من الأهمية النسبية يجدر أخذهما بالاعتبار²:

❖ الأهمية النسبية الكلية (للبيانات المالية ككل)

تستند الأهمية النسبية للبيانات المالية ككل (الأهمية النسبية الكلية) على التقدير المهني للمدقق بالنسبة إلى أكبر قدر من الأخطاء يمكن إدراجه في البيانات المالية دون التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدم البيانات المالية، وإذا كان حجم الأخطاء غير المصححة سواء فردياً أو في مجموعها أعلى من الأهمية النسبية الكلية المحددة للعملية فإن ذلك يعني أن البيانات المالية تشوبها أخطاء جوهرية.

وتستند الأهمية النسبية الكلية على الاحتياجات من المعلومات المالية المشتركة لمختلف المستخدمين المحددين الذي قد تختلف احتياجاتهم إلى حد كبير لم يتم أخذه بالاعتبار.

¹ أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، مرجع سابق، ص 319.

² إتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سابق، ص 56.

❖ الأهمية النسبية المحددة (مستوى الأهمية النسبية أو مستويات الفئات المعينة من المعاملات أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات)

في بعض الحالات قد تكون هناك الحاجة لتحديد الأخطاء التي تكون ذات حجم أقل عموماً من تلك للأهمية النسبية الكلية والتي من شأنها أن تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدمي البيانات المالية وهذا يمكن أن يتعلق بمجالات حساسة مثل إفصاحات مذكرة خاصة (أي البيانات المتعلقة بمكفآت الإدارة أو الخاصة بالصناعة) أو الإمتثال للتشريعات أو بعض الشروط الواردة في العقد، أو المعاملات التي تستند عليها المكافآت ويمكن أن تتصل أيضاً بطبيعة الأخطاء المحتملة.

تستند الأهمية النسبية الكلية على تصورات المدقق حول احتياجات مستخدمي البيانات المالية ويمكن للمدققين افتراض ما يلي حول مستخدمي البيانات المالية :

- لهم معرفة معقولة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبة ورغبة في دراسة المعلومات في البيانات المالية باجتهاد معقول؛
 - يفهمون أنه تم اعداد وعرض وتدقيق البيانات المالية عند مستويات هامة؛
 - يدركون الشكوك المتأصلة في قياس المبالغ بناء على استخدام التقديرات والحكم واعتبار الأحداث المستقبلية؛
 - يتخذون قرارات اقتصادية معقولة بناء على المعلومات الواردة في البيانات المالية.
- يعد تحديد مستويات الأهمية النسبية المختلفة مكون أساسي لعملية التخطيط وهذا ليس مرحلة منفصلة من التدقيق بل هو عملية مستمرة ومتكررة، ويلخص الشكل التالي استخدام الأهمية النسبية¹:

جدول رقم (5): استخدام الأهمية النسبية في عملية التدقيق

الوصف	استخدام الأهمية النسبية
<p>استراتيجية التدقيق الشاملة وخطة التدقيق:</p> <p>استخدام الأهمية النسبية لـ:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ تحديد أي مجالات للبيانات المالية تتطلب التدقيق؛ ▪ وضع سياق استراتيجية التدقيق الشامل؛ ▪ تخطيط طبيعة وتوقيت ومدى اجراءات التدقيق المحددة؛ ▪ تحديد الأهمية النسبية المحددة لفئات معينة من المعاملات أو أرصدة 	التخطيط

¹ إتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سابق، ص62.

<p>الحسابات أو الإفصاحات حيث تكون الأخطاء بحجم أقل من الأهمية النسبية الكلية أو المحددة وبالقدر الذي يتوقع بشكل معقول أن يؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين؛</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ تقييم الأدلة اللاحقة لتحديد الحاجة لأي تعديلات على مستوى الأهمية النسبية وإذا كان الأمر كذلك يقوم المدقق بتعديل طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات وفقا لذلك. <p>إجراءات تقييم المخاطر:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ تحديد أي إجراءات تقييم المخاطر ضرورية؛ ▪ تقديم سياق معين عند تقييم المعلومات التي تم الحصول عليها؛ ▪ تقديم حجم (أثر) المخاطر المحددة؛ ▪ تقديم نتائج إجراءات تقييم المخاطر. <p>اجتماعات الفريق:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ تأكد من فهم أعضاء الفريق للمستخدمين المحددين وما هو متوقع بشكل معقول لتغيير قراراتهم الاقتصادية وهذا قد يساعد في الحالات التي يصبح فيها عضو الفريق مدركا لمعلومات أثناء التدقيق كانت ستؤدي الى تحديد مبلغ مختلف للأهمية النسبية في البداية؛ 	
<p>استخدام الأهمية النسبية لـ:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ تحديد أي إجراءات تدقيق إضافية ضرورية؛ ▪ تحديد أي بنود ينبغي اختيارها للاختبار وما اذا كان هناك استخدام لتقنيات أخذ العينات؛ ▪ المساعدة في تحديد حجم العينة؛ ▪ تقييم أخطاء العينة التمثيلية عن طريق الاستقراء عبر العينة الكاملة للأخطاء المرجحة؛ ▪ تقييم مجموع الأخطاء الكلية على مستوى الحساب وصولا الى مستوى البيانات المالية؛ ▪ تقييم مجموع الأخطاء الكلية بما في ذلك لأخطاء غير المصححة في الأرباح المدورة الافتتاحية؛ ▪ تقدير نتائج الاجراءات. 	<p>أداء إجراء التدقيق</p>
<p>يستخدم المدقق الأهمية النسبية لـ:</p>	<p>إعداد التقرير</p>

<ul style="list-style-type: none"> ▪ تقييم الأخطاء الكلية على مستوى الحساب وصولاً إلى مستوى البيانات المالية ▪ تقييم مجموع الأخطاء الكلية بما في ذلك الأثر الصاف للأخطاء غير المصححة في الأرباح المدورة الافتتاحية؛ ▪ تحديد ما إذا كانت هناك حاجة لأداء إجراءات تدقيق إضافية عند اقتراب مجموع الأخطاء للأهمية النسبية الكلية أو المحددة؛ ▪ الطلب من الإدارة تصحيح جميع الأخطاء التي تم تحديدها؛ ▪ النظر في إعداد تدقيق النواحي ذات الأخطاء الأعلى؛ ▪ التقدير المهني لطبيعة وحساسية الأخطاء التي تم تحديدها، بالإضافة إلى حجمها؛ ▪ تحديد ما إذا كان ينبغي تعديل تقرير المدقق نتيجة للأخطاء الجوهرية غير المصححة. 	
--	--

ويتم توثيق الأهمية النسبية عادة على ورقة عمل تتضمن ملخصاً لنتائج التشغيل، وتوفر مساحة لإعتبارات الأهمية النسبية الأخرى مثل العوامل النوعية.

ثالثاً: مناقشات فريق التدقيق

ثمة عنصر حاسم في نجاح أي عملية تدقيق وهو التواصل الجيد بين أعضاء فريق التدقيق، ويبدأ التواصل مع تعيين أعضاء الفريق، ومن ثم ترتيب اجتماع الفريق للتخطيط للعملية، ويستمر بعد ذلك طوال العملية ويتضمن التواصل الجيد الفوائد التالية¹:

❖ إنتاجية التدقيق:

- سيكون لكل شخص في الفريق فهم للمنشأة التي يتم تدقيقها واطار اعداد التقارير المالية المستخدم وطبيعة دورة المحدد في التدقيق والتوقعات حول توقيت وآلية انجاز العمل؛
- الحد من احتمالية التدقيق الزائد عن الحد أو الأقل من المطلوب.

❖ فعالية التدقيق

- يتم تزويد الموظفين بنظرة ثاقبة حول العميل وتوقعات التدقيق مباشرة من كبار الموظفين مثل شريك العملية؛
- ستساعد مناقشات الفريق حول قابلية اشتغال البيانات المالية على أخطاء جوهرية في تحديد المخاطر التجارية (العمل) ومخاطر الاحتيال الواجب التصدي لها؛

¹ إتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سابق، 81.

- اتخاذ قرارات أفضل حول طبيعة وتوقيت ومدى مخاطر التقييم واجراءات التدقيق الاضافية؛
- فتح خطوط الاتصال يساعد في ردود الفعل السريعة تجاه المعلومات الجديدة في مجالات مثل المعاملات/ الأحداث غير الاعتيادية والأطراف ذات العلاقة ومسائل اعداد التقارير.

❖ تطوير الموظفين:

- نقل أفضل الممارسات في مجال التدقيق من الشركاء للموظفين؛
- تشجيع الموظفين على طرح الأسئلة وإعادة النظر في فعالية الاستجابات في الفترة السابقة للمخاطر المقيمة.

الفرع الثالث: أداء إجراءات تقييم المخاطر

يعد الغرض من إجراءات تقييم المخاطرة تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية، ويتم تحقيق ذلك من خلال فهم المنشأة وبيئتها بما في ذلك أنظمة الرقابة الداخلية، وقد أشار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 315 الفقرة رقم 5 على أنه¹:

"يجب على المدقق أداء إجراءات تقييم المخاطر لتوفير أساس لتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى البيانات المالية وعند مستوى التوكيد، ومع ذلك لا توفر إجراءات تقييم المخاطر بحد ذاتها أدلة توفير كافية ومناسبة لدعم رأي المدقق"

وفي الفقرة رقم 6 من نفس المعيار "يجب أن تتضمن إجراءات تقييم المخاطر ما يلي:

- ✓ استفسارات من الإدارة وآخرين داخل المنشأة من المحتمل أن تكون لديهم معلومات حسب حكم المدقق تساعد في تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال أو خطأ؛
- ✓ الإجراءات التحليلية؛
- ✓ الملاحظة والتفتيش.

لذلك عند أداء إجراءات تقييم المخاطر يمكن للمدقق الحصول على أدلة تدقيق فيما يتعلق بفئات المعاملات أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات والإثباتات المتعلقة بذلك من خلال الإجراءات التالية:

❖ استفسارات من الإدارة وآخرين داخل المنشأة

على سبيل المثال²:

- الاستفسارات الموجهة إلى أولئك المكلفين بالتحكم قد تساعد المدقق في فهم البيئة التي يتم إعداد البيانات المالية؛

¹ إتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سابق، ص100.

² إتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سابق، ص102.

- الاستفسارات الموجهة إلى موظفي التدقيق الداخلي قد تتعلق بأنشطتهم الخاصة بتصميم وفعالية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة، وما إذا كانت الإدارة قد استجابت بشكل مرض لأي نتائج تم التوصل إليها من هذه الأنشطة؛
- الاستفسارات من الموظفين المشاركين في مباشرة أو معالجة أو تسجيل معاملات معقدة أو غير عادية قد تساعد المدقق في تقييم مدى مناسبة اختيار وتطبيق سياسات محاسبية معينة؛
- الاستفسارات الموجهة للمستشار القانوني الداخلي قد تتعلق بالأمر مثل المقاضاة والامتنال للقوانين والأنظمة والمعرفة بالغش أو الاشتباه بالغش الذي يؤثر على المنشأة والضمانات والالتزامات بعد البيع والترتيب (مثل المشاريع المشتركة) مع شركاء العمل ومعنى شروط العقد؛
- الاستفسارات الموجهة إلى موظفي التسويق أو المبيعات قد تتعلق بالتغيرات في استراتيجيات التسويق للمنشأة أو اتجاهات البيع أو الترتيبات التعاقدية مع عملائها؛
- الاستفسارات من المستشار القانوني الخارجي للمنشأة أو خبراء التقييم الذين استخدمتهم المنشأة؛
- مراجعة المعلومات التي تم الحصول عليها من مصادر خارجية مثل تقارير المحللين أو البنوك أو وكالات التقييم أو المجالات التجارية والاقتصادية والمنشورات التنظيمية أو المالية قد تكون أيضا نافعة في الحصول على المعلومات خاصة بالمنشأة؛
- الاستفسارات التي يمكن الحصول عليها من الإدارة وأولئك المسؤولين عن إعداد التقارير مالية بالإضافة إلى استفسارات من الآخرين ضمن المنشأة مثل موظفي التدقيق الداخلي والإنتاج والموظفين الآخرين الذين لهم مستويات مختلفة من الصلاحية.

❖ الإجراءات التحليلية

لقد وردت عدة مفاهيم للمراجعة التحليلية حيث هناك من يطلق عليها الفحص التحليلي ويطلق عليها البعض الآخر المراجعة التحليلية ثم هناك من يسميها الاستعراض التحليلي ويقصد به مجموعة الإجراءات الإضافية التي يقوم بها مراجع الحسابات للحصول على درجة ثقة من خلال توفير أدلة إثبات مكملة للأدلة التي حصل عليه المراجع من الإجراءات الأخرى؛ وقد أشار المعيار الدولي رقم 520 إلى أن استخدام المراجع للإجراءات التحليلية عند التخطيط لعملية المراجعة تساعده على فهم النشاط وتحديد مناطق الخطر المختلفة وتؤدي إلى دلائل على اتجاهات النشاط التي يجهلها المراجع والتي سوف تساعده في تحديد جوهر التخطيط والوقت والنطاق لإجراءات المراجعة الأخرى.

إن الإجراءات التحليلية المستخدمة تساعد كإجراءات تقييم المخاطر في تحديد المسائل التي لها أثر على البيان المالي أو على التدقيق، ولا تعد معظم الإجراءات التحليلية مفصلة أو معقدة جدا حيث غالبا ما

تستخدم البيانات المجمعة في المستويات المرتفعة مما أنه يمكن للناتج أن تقدم فقط إشارة أولية واضحة حول ما إذا كان الخطأ الجوهرى موجوداً¹.

❖ الملاحظة والتفتيش

إن الملاحظة والتفتيش تدعم الاستعمالات الموجهة للإدارة والآخرين وكذلك تزود المعلومات الإضافية حول المنشأة وبيئتها².

استناداً إلى المعلومات التي تم الحصول عليها حول المنشأة فإن المدقق الآن في موقع يمكنه من وضع إجراءات تقييم المخاطر ووسيطم تصميم إجراءات تقييم المخاطر هذه للحصول على فهم للمنشأة وبيئتها وتوثيقه بما في ذلك الرقابة الداخلية ونطاق الفهم المطلوب من جانب المدقق لتحديد المخاطر مشمول في ستة مجالات رئيسية على النحو التالي³:

- العوامل الخارجية؛
- طبيعة المنشأة؛
- السياسات المحاسبية؛
- أهداف واستراتيجيات المنشأة؛
- قياس/مراجعة الأداء المالي؛
- الرقابة الداخلية ذات العلاقة بالمنشأة.

وكلما كان المدقق يعرف أكثر عن المجالات الستة للفهم كلما كان من المرجح أن يكون قادراً على تحديد عوامل المخاطر ومع جمع أو تحديث المعلومات عن كل مجال من المجالات الستة المطلوبة لفهم المنشأة سيتم الأخذ بالاعتبار وجود المخاطر التجارية ومخاطر الاحتيال ذات العلاقة، وبالنسبة لكثير من المخاطر التجارية التي يتم تحديدها، قد يكون هناك أيضاً ممكناً إدراج مخاطر الاحتيال بشكل منفصل عن المخاطر التجارية وتقييمها لوحدها، ويفصل تأثير بعض عوامل المخاطر التي تم تحديدها بمجالات محددة في البيانات المالية، إلا أن عوامل المخاطر الأخرى سوف تكون سائدة أكثر وتتصل بالعديد من المجالات في البيانات المالية⁴.

لذا فإن تحديد المخاطر تتطوي على:

- أداء إجراءات تقييم المخاطر لتحديد مصادر المخاطر من خلال فهم المنشأة؛

¹ إتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سابق، ص 105.

² نفس المرجع، ص 107.

³ نفس المرجع، ص 85.

⁴ إتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سابق، ص 95.

- تحديد الأثر المحتملة لمصادر المخاطر التي تم تحديدها؛
 - ربط أثر المخاطر مع مجالات البيانات المالية وتوكيدات المتضررة أو تحديد ما إذا كانت المخاطر سائدة في البيانات المالية ككل ومحتمل أن تثر على كثير من التوكيدات.
- وتتمثل الخطوة التالية تقييم المخاطر التي تم تحديدها وتحديد مدى أهميتها بالنسبة لتدقيق البيانات المالية، ويشار إلى أنه يفضل تقييم مخاطر المتأصلة قبل النظر في أي أنظمة رقابة داخلية قد تخفف من هذه المخاطر، ووفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم 315 فإنه يجب أن يحدد ويقيم المدقق مخاطر الأخطاء الجوهرية عند:

- ✓ مستوى البيانات المالية؛
 - ✓ مستوى التوكيد لفئات المعاملات وأرصدة الحسابات الإفصاحات.
- وذلك لتوفير أساس لتصميم وأداء إجراءات التدقيق الإضافية، لهذا الغرض يجب أن يقوم المدقق بما يلي:
- ✓ تحديد المخاطر من خلال عملية الحصول على فهم المنشأة وبيئتها بما في ذلك عناصر الرقابة الخاصة بتلك التي تتعلق بالمخاطر ومن خلال اعتبار فئات المعاملات والأرصدة الحسابات والإفصاحات في البيانات المالية؛
 - ✓ تقييم المخاطر التي تم تحديدها مع الأخطاء التي قد تحدث عند مستوى التوكيد مع الأخذ بعين الاعتبار عناصر الرقابة ذات العلاقة التي ينوي المدقق اختيارها؛
 - ✓ اعتبار احتمالية الأخطاء بما في ذلك إمكانية حدوث الأخطاء المتعمدة وما إذا كان الخطأ المحتمل من الحجم الذي قد ينتج عنه خطأ جوهري.
- بعد تحديد المخاطر التجارية ومخاطر الاحتيال وتقييمها يمكن النظر في وجود المخاطر الهامة والتي هي عبارة عن تحديد مخاطر البيانات الخاطئة الجوهرية المقيمة على أنها عالية جداً لدرجة تستدعي بتقدير المدقق اعتبارات تدقيق خاصة¹.
- ومن خلال الفقرة 28 من معيار التدقيق الدولي رقم 315 أنه عند ممارسة التقدير حول أي المخاطر تعتبر مخاطر هامة على المدقق اعتبار ما يلي على الأقل:

- ✓ فيما إذا كانت المخاطرة مخاطرة الاحتيال؛
- ✓ فيما إذا كانت المخاطرة تتعلق بتطورات إقتصادية أو محاسبية أو غير ذلك من التطورات الأخرى الهامة التي تمت مؤخراً ولذلك تتطلب إهتماماً خاصاً؛
- ✓ مدى تعقيد المعاملات؛
- ✓ فيما إذا كانت المخاطرة تنطوي على معاملات هامة مع الأطراف ذات العلاقة؛

¹ نفس المرجع، ص 119.

- ✓ درجة التعقيد الذاتي في قياس المعاملات المتعلقة بالمخاطرة خاصة تلك المتعلقة بنطاق أوسع من عدم اليقين في القياس؛
- ✓ فيما إذا كانت المخاطرة تشمل معاملات هامة خارج سير العمل العادي للمنشأة أو التي تبدو خلاف ذلك غير اعتيادية.

أما المعيار الدولي للتدقيق رقم 330 فإنه إذا حدد المدقق بأن مخاطرة خطأ جوهري مقيمة عند مستوى التوكيد هي مخاطرة هامة فإنه ينبغي أن يؤدي إجراءات أساسية تستجيب بشكل محدد لتلك المخاطرة وعندما يتألف منهج المخاطرة الهامة من إجراءات أساسية فقط فإنه ينبغي أن تتضمن تلك الإجراءات اختبارات للتفاصيل، وعندما يقرر المدقق وجود مخاطر هامة عليه أن يحصل على فهم لأنظمة الرقابة في المنشأة بما في ذلك أنشطة أنظمة الرقابة ذات العلاقة بالمخاطرة.

تقييم مخاطر الرقابة

قبل القيام بتقييم مخاطر الرقابة لا بد أن يحصل المدقق على فهم الرقابة الداخلية حيث تعمل الإدارة على تخفيف من المخاطر المتأصلة من خلال تصميم وتنفيذ أنظمة وإجراءات الرقابة الداخلية التي من شأنها الحد من هذه المخاطر إلى مستوى منخفض مقبول، وفيما يتعلق بالقدر المتبقي من المخاطر بعد تصميم أنظمة الرقابة الداخلية وتنفيذها فهو يسمى مخاطر البيانات الخاطئة الجوهرية ويشار إليه أحيانا بمصطلح المخاطر المتبقية¹، لذلك يجب على المدقق الحصول على فهم للرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق. وذلك لتحديد أنواع الأخطاء المحتملة واعتبار العوامل التي تؤثر في مخاطر الأخطاء الجوهرية وتصميم وتوقيت ومدى مزيد من إجراءات التدقيق.

وقد نص معيار التدقيق الدولي رقم (400) أنه على المدقق الحصول على فهم كاف للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية، لغرض التخطيط لعملية التدقيق وتطوير طريقة فعالة لتنفيذها، وعلى المدقق استخدام اجتهاده المهني لتقدير مخاطر التدقيق، وتصميم إجراءات التدقيق للتأكد بأنها قد خفضت إلى المستوى الأدنى المقبول.

وقد عرفت المنظمات المهنية الراعية لمهنة التدقيق المسمية بلجنة (COSO) Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission الرقابة الداخلية بأنها: العملية التي يتم تصميمها لتوفير تأكيد مناسب بفاعلية وكفاءة عمليات التشغيل وبإمكانية الثقة في القوائم المالية وبالالتزام

¹ إتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سابق، ص130.

بالقوانين واللوائح، وهي عملية تتأثر بمجلس الإدارة، الأفراد الآخرين، ويتم تصميمها لإعطاء تأكيد معقول وليس تأكيد مطلق بخصوص تحقيق الأهداف التالية¹:

- الاعتماد على القوائم المالية.
- الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات.
- كفاية وفاعلية العمليات.

أما مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي يعرف في المعيار التدقيق الدولي رقم 315 الرقابة الداخلية بأنها: عملية تصميم وتنفيذ من قبل أولئك المكلفين بالرقابة والإدارة والموظفين الآخرين لتوفير تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف المنشأة فيما يتعلق بما يلي²:

- موثوقية تقديم البيانات المالية؛
- فاعلية وكفاءة العمليات؛
- الامتثال للقوانين والأنظمة المطبقة.

يمكن تصنيف أنظمة الرقابة الداخلية على نطاق واسع كأنظمة سائدة (مستوى المنشأة يعني الحوكمة والادارة العامة) حيث تتناول المخاطر السائدة، وأنظمة خاصة (المعاملات) تتناول المخاطر المحددة.

يعتبر مصطلح أنظمة الرقابة الداخلية كما تم استخدامه في معيار التدقيق الدولي رقم 315 أوسع نطاقاً من مجرد أنشطة رقابة وتشمل أنظمة الرقابة الداخلية خمس مكونات أساسية³:

❖ بيئة الرقابة:

تعتبر الرقابة الأساس لأنظمة الرقابة الفعالة بحيث توفر النظام والهيكل للمنشأة كما أنها ترسخ بيئة المنظمة بحيث توفر في الإدراك والوعي الرقابي لموظفيها، وتتناول بيئة الرقابة وظائف الحوكمة والادارة ومواقف ووعي وتصرفات أولئك المكلفين بالحوكمة والإدارة فيما يخص أنظمة الرقابة الداخلية للمنشأة وأهميتها ضمن نطاق المنشأة، وبشكل عام تعتبر أنظمة الرقابة لبيئة الرقابة سائدة بطبيعتها وهي لا تمنع بشكل مباشر الأخطاء الجوهرية أو تكتشفها وتصححها وبدلاً من ذلك تنشئ الأساس المهم الذي تركز عليه جميع أنظمة الرقابة الأخرى.

وحسب المعيار الدولي 315، تشمل بيئة الرقابة العناصر التالية:

¹ محمد عبد السلام محسن، مدى اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين في تقييم النظام الرقابة الداخلية، رسالة ماجستير، جامعة

الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011، ص43.

² أحمد حلمي جمعة مرجع سابق، ص204.

³ 1 اتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سابق، ص56.

- إيصال وتنفيذ القيم الأخلاقية
- الالتزام بالكفاءة
- مشاركة أولئك المكلفين بالرقابة
- فلسفة الإدارة وأسلوبها التشغيلي
- الهيكل التنظيمي
- تفويض الصلاحيات والمسؤوليات
- سياسات وممارسات الموارد البشرية

❖ عملية تقييم المخاطرة في المنشأة:

تزود عملية تقييم المخاطر الإدارة بالمعلومات المطلوبة لبيان أي المخاطر التجارية/ مخاطر الإحتيال ينبغي إدارتها والإجراءات (إن وجدت) التي ينبغي اتخاذها وقد تنشئ الإدارة الخطط والبرامج أو الإجراءات التي تتناول المخاطر المحددة أو قد تتخذ القرار بقبول المخاطرة بسبب التكلفة أو أي اعتبارات أخرى.

❖ نظام المعلومات:

بما في ذلك العمليات التجارية المتصلة وإعداد التقارير المالية ذات العلاقة بالاتصال، تطلب الإدارة (وأولئك المكلفين بالحوكمة) معلومات موثوقة في سبيل:

- ✓ إدارة المنشأة (مثل التخطيط، ووضع الميزانية، ومتابعة الأداء وتخصيص الموارد ووضع الأسعار
- وتجهيز البيانات المالية لأغراض الإبلاغ؛
- ✓ تحقيق الأهداف؛
- ✓ تحديد وتقييم والاستجابة لعوامل المخاطرة.

ويتكون نظام المعلومات من بنية تحتية (المكونات المادية والصلبة) والبرمجية والأشخاص والاجراءات والبيانات وتقوم العديد من النظم المعلومات باستخدام شامل لتكنولوجيا المعلومات بحيث تحدد وتلتقط وتعالج وتوزع المعلومات لدعم تحقيق أهداف إعداد التقارير المالية وأنظمة الرقابة الداخلية.

❖ أنشطة الرقابة ذات العلاقة بالتدقيق:

أنشطة الرقابة هي السياسات والإجراءات التي تساعد في ضمان إنجاز توجيهات الإدارة ويتم تصميم أنشطة الرقابة للتقليل من المخاطر المتضمنة في الأنشطة اليومية.

❖ متابعة أنظمة الرقابة الداخلية:

تقيم المتابعة فعالية أداء أنظمة الرقابة الداخلية مع مرور الوقت ويعد الهدف هو ضمان أن جميع نظم المعلومات تعمل بشكل سليم وأن لم تكن كذلك تتخذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

تقسيم الرقابة الداخلية إلى خمسة عناصر يوفر إطاراً مفيداً للمدققين لاعتبار كيف يمكن أن تؤثر مختلف نواحي الرقابة الداخلية لمنشأة على التدقيق، ولا يعكس التقسيم بالضرورة كيف تعتبر وتنفذ المنشأة الرقابة الداخلية، كذلك الاعتبار الرئيسي للمدقق هو ما إذا كان عنصر رقابة داخلي يمنع أو يكتشف ويصحح الأخطاء الجوهرية في فئات المعاملات أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات والإثباتات الخاصة بها وكيف يتم ذلك، وليس تصنيفها إلى أي عنصر معين، وتبعاً لذلك يمكن للمدققين استخدام مصطلحات أو إطارات مختلفة لبيان مختلف نواحي الرقابة الداخلية وتأثيرها في التدقيق¹.

إن تقييم ودراسة نظم الرقابة الداخلية يعتبر الخطوة الأولى في عملية المراجعة الحديثة، والتي تعتمد على المراجعة الاختيارية بدلاً من المراجعة التفصيلية، ويلاحظ أن المعيار الثاني من معايير العمل الميداني للمراجعة يحتم على المراجع تقييم نظم الرقابة الداخلية لتتخذ كأساس لتحديد نطاق المراجعة، كما أن تقييم الرقابة الداخلية يبين للمراجع مواطن الضعف فيها مما يساعده على إسداء النصح والإرشاد للإدارة، وللقيام بتقييم نظام الرقابة الداخلية يجب على المدقق القيام بما يلي²:

✓ أن يتعرف المدقق على مكونات نظام الرقابة الداخلية من أنظمة فرعية؛

✓ التعرف على أساليب الرقابة الأساسية التي يتضمنها النظام؛

✓ أن يحدد الأخطاء المحتملة الحدوث؛

✓ أن يأخذ أنواع الرقابة المتكافئة في الاعتبار.

وبالرغم من تعدد طرق التقييم، نجد أن عملية تقييم أنظمة الرقابة الداخلية تمر بعدد من الخطوات هي³:

❖ جمع الحقائق والمعلومات عن النظام

تهدف هذه الخطوة إلى تكوين نظرة عامة وشاملة عن نواحي الرقابة الداخلية داخل الوحدة، وأنظمة الرقابة التي تم تصميمها لنواحي النشاط المختلفة، وما يجب أن تكون عليه عملية تشغيل الأنظمة، وبتعدد مصادر الحصول على المعلومات ومنها التقرير الوصفي، خرائط التدفق، قوائم الأسئلة.

¹ شادي هاني عرار، مرجع سابق، ص45.

² عصام محمد الطويل، مرجع سابق، ص44.

³ نفس المرجع، ص45.

❖ فحص النظام

تعنى هذه الخطوة اختبار التنفيذ الفعلي لنظام الرقابة الداخلية والتحقق من أن تشغيله يتم وفقاً لما هو محدد مسبقاً. ومن ثم تهدف هذه الخطوة إلى التعرف على التشغيل الفعلي للنظام ومدى مسابرة للحقائق التي تم التوصل إليها في الخطوة الأولى، والتي تحدد ما يجب أن يكون عليه النظام وتشتمل هذه الخطوة على خطوتين أساسيتين هما:

✓ مجموعة من اختبارات مدى التماشي أو مدى الالتزام.

✓ مراعاة التوقيت المناسب للاختبارات.

وبالنسبة للنقطة الأولى، نلاحظ أن نجاح أي نظام للرقابة الداخلية يعتمد في الواقع على كيفية تشغيل النظام ومدى تفهم العاملين لواجباتهم، ومن ثم فإن على مراقب الحسابات ضرورة التأكد من إجراءات الرقابة الداخلية تطبق كما هو محدد مسبقاً، لها في النظام وذلك عن طريق التأكد من مسابرة الإجراءات المطبقة فعلاً مع ما هو محدد مسبقاً ومن بين هذه الاختبارات المراجعة المستندية وللعمليات، التحقق من أرصدة الحسابات بالإضافة إلى ملاحظة تصرفات العاملين من خلال عملية التنفيذ، وضرورة مراعاة نواحي التعارض الموجودة والتي تتنافى مع الخطوط العريضة لأي نظام فعال للرقابة الداخلية.

❖ تقييم النظام

تمثل هذه الخطوة، آخر خطوات عملية دراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، فبعد جمع الحقائق والمعلومات عن تصميم النظام وفحص الطريقة التي يتم بها تشغيله، سيصبح مراقب الحسابات في موقف يسمح له بالحكم على مدى فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية واثم تحديد درجة الاعتماد عليه والتي بدورها ستؤثر على إجراءات المراجعة الملائمة بهدف إعداد التقرير وإبداء الرأي في صحة وسلامة القوائم المالية محل الفحص، وتشتمل هذه الخطوة إبراز نواحي الضعف الموجودة في نظام الرقابة الداخلية لأوجه النشاط المختلفة داخل الوحدة.

المكونات الفرعية (في حالة القابلية للتطبيق)	وصف المكون	المكونات
الأمانة القيم الأخلاقية - الالتزام بالأهلية أو الصلاحية، مشاركة مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق، فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل، الهيكل التنظيمي، تحديد السلطة والمسؤولية سياسات وممارسات الموارد البشرية.	التصرفات، السياسات، والإجراءات التي تعكس الاتجاه العام للإدارة العليا، أعضاء مجلس الإدارة، وملاك الوحدة عن الرقابة وأهميتها.	بيئة الرقابة
مزام الإدارة التي يجب مقابلتها: الوجود أو الحدوث، الاكتمال، التقييم، الحقوق والالتزامات، العرض والإفصاح. الترخيص الملائم للعمليات المالية والأنشطة السجلات والمستندات الملائمة.	تعريف وتحليل الإدارة للأخطار المناسبة عند إعداد القوائم المالية بما يتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها	تقدير المخاطر
الفصل الملائم بين الواجبات، لفحص المستقل للأداء الترخيص الملائم للعمليات المالية والأنشطة، السجلات والمستندات الملائمة الرقابة الفعلية على الأصول والدفاتر.	السياسات والإجراءات التي تضعها الإدارة لتحقيق أهدافها من التقرير المالي.	أنشطة الرقابة
تحقيق أهداف التدقيق المرتبطة بالعمليات المالية، الوجود، الاكتمال، الدقة، التبويب، التوقيت، الترحيل والتلخيص.	الطرق التي تستخدم لتعريف، تجميع، تبويب، تسجيل، والتقرير عن العمليات المالية للوحدة والحفاظ على المسؤولية عن الأصول المرتبطة بها.	المعلومات والتوصيل
متابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية	تقدير الإدارة المستمر لجودة أداء الرقابة الداخلية وتحديد إذا ما كانت الرقابة يتم تنفيذها طبقاً للتصميم الموضوع لها أو يتم تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لتعديل الرقابة الداخلية.	المراقبة

مصدر: أحمد حلمي جمعة، المدخل في التدقيق الحديث، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

ونستنتج مما سبق أن المراجع يقوم بفحص وتقويم نظام الرقابة الداخلية على مرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** فحص النظام المتبع والتعرف عليه كما هو موضوع بواسطة الإدارة (الإمام الكامل بنظام الرقابة الداخلية)؛
- **المرحلة الثانية:** التأكد من صحة ودقة تنفيذ النظام (مدى التزام العاملين في المنشأة بتطبيق نظام الرقابة الداخلية).

بعد فهم المدقق لنظام الرقابة الداخلية يقوم المدقق بتوثيق هذا الفهم بوسائل مختلفة من أجل الرجوع إلى ذلك عند الحاجة سواء كان خلال عملية التدقيق أو عند استكمال عملية التدقيق أو بعد انتهائها، وبالرغم من تعدد طرق دراسة وفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية فإنها تستهدف¹:

- ✓ الرجوع إلى تعليمات المنشأة ولوائحها الخاصة بتنظيم العمل في مراحلها المختلفة، ثم إجراء اختبارات عملية على ما يجري تنفيذه بالفعل داخل الأقسام المختلفة؛
- ✓ الرجوع إلى الخرائط التنظيمية والتي تبين المستويات التنظيمية داخل المشروع وتحدد فيه السلطة والمسؤولية؛
- ✓ اتباع نظام الاستفسارات وتلقي الإجابة عنها وبالتالي الحكم على مدى كفاية الرقابة الداخلية الموجودة.

ومن الممكن استعمال عدة طرق لتوثيق المعلومات المتعلقة بالنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية مثل مذكرات الوصف والاستبيانات وقوائم التحقق وخرائط التدفق، حيث أن شكل ونطاق هذا التوثيق يتأثر بحجم وتعقيد المنشأة وطبيعة النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية الخاص بالمنشأة، وبشكل عام فإنه كلما كان النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للمنشأة معقداً، وكلما كانت إجراءات المدقق أكثر شمولية، كلما ازدادت الحاجة إلى إن يكون التوثيق أشمل، وكلما تعقدت الرقابة الداخلية ازدادت كثافة إجراءات الفهم ومن ثم كثافة التوثيق الذي يقوم به المدقق، ويتفق المعيار البريطاني SAS 300 والمعيار الدولي ISA 400 مع المعيار الأمريكي في إجراءات توثيق فهم الرقابة الداخلية، حيث توثيق فهم الرقابة الداخلية وهيكلها مطلوب في جميع الفقرات التي سيتم تدقيقها وهذا الفهم والتقييم يدون في أوراق عمل المدقق وفي الغالب يكون على شكل²:

- **الاستبيان (قائمة الاستقصاء):** تشمل قائمة استقصاء نظام الرقابة الداخلية على مجموعة شاملة من الأسئلة المتعلقة بالرقابة الداخلية. وكتطوير لهذا المدخل في تقييم نظام الرقابة الداخلية يستخدم بعض المدققين ما يسمى بقائمة تدقيق أو قائمة تذكيرية تشمل على بيان تفصيلي للطرق

¹ عصام محمد الطويل، مرجع سابق، ص 47.

² محمد عبد السلام محسن، مرجع سابق، ص 62.

والإجراءات التي تتميز بها النظام السليم للرقابة الداخلية، وتستخدم تلك القائمة لتذكير المدقق وتوجيهه عند القيام بالفحص.

■ **التقرير (الوصف الكتابي):** يتم استخدام طريقة التقرير الوصفي لتقييم نظام الرقابة الداخلية عن طريق وصف إجراءات نظام الرقابة الداخلية المتبعة وتفاصيل إجراءات الرقابة على العمليات، وتسمح هذه الطريقة بتوفير درجة من المرونة أكبر من نظام الاستقصاء، ومن خلال نظام التقرير الوصفي يصل المدقق إلى نتيجة أن نظام الرقابة الداخلية قوي أو ضعيف وما هي نقاط الضعف.

■ **خرائط التدفق (الخرائط التنظيمية):** يمكن تصوير نظام الرقابة الداخلية لأي عملية من عمليات المنشأة في شكل خريطة تدفق (معبراً عنها على شكل رموز أو رسومات) تبين الإدارات والأقسام المختصة بأداء العملية (المصدر الذي أعد المستند والجهة التي يرسل إليها)، والمستندات التي تعد في كل خطوة، والدفاتر التي تثبت بها، والإجراءات التي تتبع لمعالجتها وإتمامها (أي العمليات التشغيلية التي تتم عليها) ويمكن أن يضاف إلى الخريطة رموز توضح وتتميز هذه الوظائف المتعارضة والترخيص بالعملية واعتمادها الخرائط بأنها تعطي لمعدها ولقارئها فكرة سريعة عن نظام الرقابة وتمكنه بسهولة من الحكم على مدى جودته وهي بذلك تتفوق على الوصف التفصيلي المكتوب للنظام وأيضاً على قائمة الاستبيان ويعاب على هذه الطريقة أن إعدادها يتطلب وقتاً طويلاً، كما أنها قد تكون صعبة الفهم إذا تضمنت تفاصيل كثيرة، فضلاً عن أنها لا تبين الإجراءات الاستثنائية والتي قد تعتبر ذا أهمية كبيرة لتقويم نظام الرقابة الداخلية.

فبعد فهم الرقابة الداخلية يجب على المدقق تقدير مخاطر الرقابة المتعلقة بتأكيدات القوائم المالية لكل نوع رئيسي من العمليات الرئيسية، ويمكن للمدقق أن يقوم بذلك عن طريق مواطن الضعف والقوة حيث يجب تسجيلها وتوثيقها وضمها لأوراق التدقيق، ويتطلب تقدير مخاطر الرقابة أن يأخذ المدقق في اعتباره تصميم عناصر الرقابة لتقييم ما إذا كانت فعالة في تحقيق أهداف التدقيق الخاصة بالعمليات، وحتى يمكن استخدام عناصر محددة للرقابة كأساس لتخفيض مخاطر الرقابة المقدره يجب توافر أدلة عن مدى فعاليتها خلال إجمالي أو على الأقل معظم فترة التدقيق، ويطلق على إجراءات جمع الأدلة عند تصميم وتنفيذ الرقابة خلال مرحلة الفهم إجراءات التوصل إلى فهم الرقابة الداخلية، أما الإجراءات التي يتم استخدامها لاختبار مدى فعالية عناصر الرقابة في تدعيم تخفيض مخاطر الرقابة المقدره فيطلق عليها اختبارات الرقابة، ويتم تقدير المخاطر الرقابية لكل هدف من خلال اختبار هدف العناصر الرقابية لمساندة تقدير المخاطر الرقابية فمثلاً في حال كان تقدير المخاطر متوسط أو ضعيف فلا بد من توفر اختبارات كافية للعناصر الرقابية، ويحتاج المدقق إلى تقدير المخاطر الرقابية إلى أن يقوم المدقق بتصميم العناصر الرقابية التي توضح مدى فاعلية تحقيق أهداف التدقيق للعمليات، ويتم تجميع بعض الأدلة بمساندة تصميم الخصائص الرقابية بالإضافة إلى دليل الوجود أثناء عملية فهم البيئة الرقابية وعند تقدير المخاطر الرقابية المتصلة بتأكيدات محددة، ينبغي على المدقق أن يدرس:

- طبيعة التأكيد؛
 - حجم المعاملات أو البيانات المتصلة بالتأكيد؛
 - طبيعة وتعقيد النظم، بما في ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات؛
 - طبيعة الأدلة، بما في ذلك أدلة التدقيق المتاحة فقط في صورة الكترونية.
- لتقدير مخاطر الرقابة لا بد من تحديد الخطوات التالية¹:

❖ الخطوة الأولى: تحديد أهداف التدقيق المرتبطة بالعمليات.

ويتم تطبيق أهداف التدقيق المرتبطة بالعمليات لكل نوع من الأنواع الرئيسية للعمليات المالية.

❖ الخطوة الثانية: تحديد أساليب محددة للرقابة.

حيث تساهم في تحقيق كل هدف مرتبط بالعملية المالية. ويتعرف المدقق على أنواع الرقابة ذات الصلة من خلال تتبع المعلومات الوصفية في نظام العميل وتتمثل في السياسات والإجراءات والأنشطة التي توفر في رأيه الرقابة على العملية المالية التي يتم التعامل معها وحتى يتم القيام بذلك، يكون أمراً مفيداً تحديد أنواع الرقابة التي يمكن أن توجد والتعرف على مدى وجودها فعلاً.

❖ الخطوة الثالثة: التعرف على وتقييم أوجه الضعف.

تعرف أوجه الضعف بأنها نقص أنواع الرقابة الملائمة، والتي تزيد من مخاطر وجود التحريفات بالقوائم المالية، فإذا أرى المدقق أن هناك أنواع رقابة لا تتلاءم مع احد أهداف التدقيق المرتبطة بالأرصدة، يزيد ذلك من توقع حدوث التحريف، وللتعرف على أوجه الضعف يقوم المدقق بالتالي:

- ✓ التعرف على أنواع الرقابة الموجودة: نظراً لأن أوجه الضعف تمثل نقص أساليب الرقابة الملائمة، يجب على المدقق في البداية أن يعرف أساليب الرقابة الموجودة فعلاً.
- ✓ التعرف على أساليب الرقابة الأساسية التي لم يتضمنها النظام: من خلال قائمة الاستقصاء للرقابة الداخلية والوصف النظري وقائمة التدفق للتعرف على الجوانب التي يوجد بها نقص في أنواع الرقابة الأساسية.
- ✓ تحديد التحريفات الجوهرية المحتملة التي يمكن أن تحدث: لتعريف كل من الأخطاء والمخالفات المحددة التي يمكن أن تحدث نتيجة نقص الرقابة.
- ✓ اخذ أنواع الرقابة المتكافئة المحتملة في الاعتبار: الرقابة المتكافئة نوع من الرقابة يعوض أوجه القصور في النظام وعند وجودها لن يكون هناك قصور في النظام وبالتالي انخفاض احتمال وقوع تحريفات.

¹ عصام محمد الطويل، مرجع سابق، ص 67.

❖ الخطوة الرابعة: تقرير مخاطر الرقابة

بمجرد التعرف على أساليب الرقابة وأوجه القصور التي تتعلق بأهداف التدقيق المرتبطة بالعمليات المالية، يمكن تقدير مخاطر الرقابة.

ويقوم المدقق بتقدير مخاطر الرقابة بالحد الأقصى لبعض أو كل التأكيدات إذا توصل إلى أن:

✓ ليس من المحتمل وجود أنشطة رقابية تتعلق بأحد التأكيدات؛

✓ ليس من المحتمل أن تكون الأنشطة الرقابية فاعلة؛

✓ تقويم فاعلية الأنشطة غير مجد لأنه يتطلب من المدقق جهداً أكبر من الاعتماد على إجراءات

التحقق للأرصدة والعمليات واختبارات التدقيق التحليلية.

وقد يقوم المدقق بتقدير المخاطر بأقل من الحد الأقصى، ويجب على المدقق في هذه الحالة:

✓ تحديد أنشطة رقابية محددة تتعلق بتأكيدات معينة من المحتمل أن تمنع أو تكشف أي بيانات تحتوي

على غش أو أخطاء مهمة في هذه التأكيدات؛

✓ القيام باختبارات رقابية لتقويم فاعلية هذه الأنشطة الرقابية.

ويجب على المدقق عند تقدير المخاطر الرقابية، أن يقرر ما إذا كانت المعلومات التي يحصل عليها قد

تجعله يعدل من طبيعة، وتوقيت، أو مدى الاختبارات الرقابية المخططة من أجل تقدير المخاطر الرقابية،

حيث أنه كلما أنخفض المستوى المقدر للمخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة، ارتفع المستوى المقبول لمخاطر

الاكتشاف، وبما أن أي نظام الرقابة الداخلية لا يمكن أن يوفر تأكيدات كاملة من أن الانحرافات المادية

يمكن منعها أو اكتشافها ولهذا فإن مخاطر الرقابة لا يمكن أن تكون صفراً بأي حال من الأحوال¹.

المطلب الثاني: مرحلة الاستجابة للمخاطر

يشير مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي في معيار التدقيق الدولي 300 إلى أنه يجب على المدقق

تطوير خطة التدقيق في عملية التدقيق من أجل تقليل مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض بشكل معقول

وكما هو محدد بموجب معيار التدقيق الدولي 330 الموسوم بإجراءات المدقق استجابة للمخاطر المقيمة

يهدف المدقق إلى الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة حول المخاطر المقيمة للأخطاء

الجوهريّة من خلال تصميم وتنفيذ استجابات مناسبة لتلك المخاطر، لذا على المدقق وضع خطة تدقيق.

¹ عصام محمد الطويل، مرجع سابق، ص 68.

الفرع الأول: خطة تدقيق الاستجابة

إن الهدف من تصميم استجابة التدقيق المناسبة هو الحصول على أدلة تتناول تقييم المخاطر لكل توكيد ذو علاقة، وعند وضع استجابة لنواحي معاملات خاصة فإن المدقق يشير إلى أن التوكيدات تزود أيضا ربط مشترك بين اختيار الرقابة الداخلية والإجراءات الجوهرية وهذا الأمر هام لتحديد مي يكون المزج بين اختبارات أنظمة الرقابة والإجراءات الجوهرية مناسبة للحد من مخاطر البيانات الخاطئة الجوهرية الى مستوى منخفض مقبول ومن العوامل الرئيسية التي تعبر ضرورة عند النظر في مدى إجراء التدقيق هو أهمية الأداء التي تم تحديدها، وتستند أهمية الأداء على الأهمية النسبية التي تم تحديدها للبيانات المالية ككل ولكن يكون تعديلها ممكنا للتصدي للمخاطر الخاصة المتعلقة برصيد الحساب أو فئة المعاملة أو إفصاح البيانات المالية، ويتم تحديد مدى إجراءات التدقيق التي تعتبر ضرورية بعد النظر في أهمية الأداء النسبية والمخاطر المقيمة ودرجة التأكيد التي يخطط المدقق الحصول عليها، فعند وضع خطة التدقيق المفصلة ينبغي على المدقق استخدام التقدير المهني لاختبار الأنواع المناسبة من الإجراءات التدقيق الممكنة¹.

فإن التقدير المهني والتفكير المتأنى لوضع خطة تدقيق تستجيب بشكل مناسب الى المخاطر المقيمة والوقت الذي يقضيه المدقق في وضع خطة مناسبة سيؤدي من المؤكد الى عملية التدقيق كافية ومناسبة بشكل أكبر ووقت أقل يقضيه الموظفين، وهناك ثلاث خطوات هامة سيتخذها المدقق لوضع خطة الاستجابة:

- استجابة للمخاطر المقيمة عند مستوى البيانات المالية؛
 - تحديد أي إجراءات محددة مطلوبة لمجالات البيانات المالية الهامة؛
 - تحديد طبيعة ومدى إجراءات التدقيق المطلوبة.
- لذا على المراجع تحديد الاستجابات الشاملة للتعامل مع مخاطر التحريف الجوهرية عند مستوى القوائم المالية تتضمن الاستجابات الشاملة للمخاطر المقيمة ما يلي:

- التأكيد لأعضاء فريق المراجعة على الحاجة للاحتفاظ بالشك المهني عند جمع وتقييم أدلة إثبات المراجعة؛
 - تخصيص أعضاء أكثر خبرة أو هؤلاء الذين لديهم مهارات خاصة أو الاستعانة بالخبراء؛
 - توفير مزيد من الإشراف؛
 - تضمين عناصر إضافية لعدم إمكانية التنبؤ عند اختيار إجراءات المراجعة الإضافية التي يتم أدائها.
- ولقد حدد المعيار الدولي للتدقيق 330 الإجراءات التي يجب أن يلتزم بها المدقق استجابة للمخاطر المقيمة في الآتي:

¹ إتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سابق، ص 202.

❖ الاستجابة العامة

يجب أن يحدد المدقق الاستجابات العامة لتناول مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى البيانات المالية، تتصل هذه المخاطر بشكل سائد بالبيانات المالية ككل ويحتمل أن تؤثر في العديد من التوكيدات وكنتيجة لذلك يمكن لتلك المخاطر أن تساهم بشكل غير مباشر في الأخطاء الجوهرية عند مستوى التوكيد، حين يقوم الإدارة بعمل بيانات تمثيل للمدقق مثل تقديم البيانات المالية بكاملها بانصاف وفقا لإطار إعداد التقارير المالية المطبق، تحتوي تلك البيانات فعليا على عدد من التوكيدات المجسدة داخلها، وتتصل تلك التوكيدات المجسدة (من قبل الادارة) بالادراك، القياس، العرض، الافصاح عن العناصر المختلفة (مبالغ وإفصاحات) في البيانات المالية.

تصف الفقرة 111 من معيار التدقيق الدولي 315 فئات من التوكيدات التي يمكن استخدامها من قبل المدقق لدراسة الأنواع المختلفة من الأخطاء المحتملة، وتم وصف تلك الفئات في الجدول التالي:

جدول رقم (7): وصف فئات من التوكيدات التي يمكن استخدامها المدقق لدراسة الأنواع المختلفة من الأخطاء المحتملة.

الوصف	التوكيد	
حدثت جميع المعاملات والأحداث المسجلة وهي تتعلق بالمنشأة.	الحدوث	فئات المعاملات والأحداث في الفترة الواقعة تحت التدقيق
جميع المعاملات والأحداث التي ينبغي أن تسجل لديها تم بالفعل تسجيلها.	الاكتمال	
تم تسجيل المبالغ والبيانات الأخرى ذات العلاقة بالمعاملات والأحداث المسجلة بالشكل المناسب.	الدقة	
تم تسجيل المعاملات والأحداث في الفترة المحاسبية الصحيحة.	القطع	
تم تسجيل المعاملات والأحداث في الحسابات السليمة.	التصنيف	
تتوفر الأصول والالتزامات وحقوق الملكية	الوجود	
تدعم المنشأة أو تراقب الحقوق للأصول والالتزامات التي تعد من التزامات المنشأة	الحقوق والالتزامات	
جميع الأصول والالتزامات وحقوق الملكية التي ينبغي أن تسجل تم تسجيلها بالفعل.	الاكتمال	

التقدير والتخصيص	تتضمن البيانات المالية للأصول والإلتزامات وحقوق الملكية بمبالغ ملائمة وأي تعديلات تتعلق بالتقدير أو التخصيص تم تسجيلها بالشكل المناسب.
العرض والافصاح	الأحداث والمعاملات والمسائل الأخرى المفصح عنها حدثت وتتعلق بالمنشأة والالتزامات
الاكتمال	جميع الإفصاحات التي ينبغي أن يتضمنها البيانات المالية تم تضمينها بالفعل
التصنيف وقابلية الفهم	تم عرض ووصف المعلومات المالية بالشكل الملائم وتم التعبير عن الافصاحات بالشكل المناسب.
الدقة والتقدير	تم الافصاح عن المعلومات المالية وغيرها من المعلومات بشكل عادل وبمبالغ ملائمة.

❖ الاستجابة لمخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات

ويتطلب أن يصمم ويؤدي المدقق إجراءات تدقيق إضافية حيث تعكس خطة التدقيق الإجراءات الإضافية قرار المدقق إذا ما سيتم فحص فاعلية عمل أنظمة الرقابة وطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الجوهرية المخططة¹، وتشمل هذه الإجراءات الإضافية ما يلي:

❖ اعتبار طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الإضافية

- **الطبيعة:** حيث تشير طبيعة إجراءات التدقيق الإضافية الى عرضها (اختبارات عناصر الرقابة أو الاجراءات الأساسية) ونوعها، أي الفحص أو المراقبة أو الاستفسار أو المصادقة أو إعادة الحساب أو الإجراءات تدقيق معينة مناسبة أكثر لبعض الاثباتات أخرى؛
- **التوقيت:** يشير التوقيت الى متى يتم أداء إجراءات التدقيق أو الفترة أو التاريخ اللذين تطبق عليهما أدلة التدقيق ويمكن للمدقق أداء اختبارات لعناصر الرقابة أو إجراءات أساسية في التاريخ مرحلي أو في نهاية الفترة وكلما كانت مخاطر الأخطاء الجوهرية أعلى زاد احتمال أن يقرر المدقق أن أداء الاجراءات الأساسية سيكون أكثر فاعلية في التاريخ أقرب الى نهاية الفترة أو في نهاية الفترة بدلا من تاريخ أبكر أو أداء إجراءات تدقيق لم يعلن عنها أو في أوقات غير متنبأ بها؛

¹ أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 278.

- **المدى:** يشمل المدى مقدار إجراء تدقيق محدد سيتم أدائه على سبيل المثال حجم العينة أو عدد مراقبة نشاط رقابي ويتم تحديد مدى إجراء تدقيق حسب حكم المدقق بعد اعتبار الأهمية النسبية والمخاطر المقيمة ودرجة التأكيد التي يخطط المدقق للحصول عليها.
- ويشكل خاص يزيد المدقق عادة من مدى إجراءات التدقيق عندما تزيد مخاطر الأخطاء الجوهرية على أن زيادة مدى إجراء التدقيق يكون فعالاً فقط إذا كان إجراء التدقيق في حد ذاته مناسباً للمخاطر المعينة وبناء على ذلك فإن إجراء التدقيق هو أهم اعتبار.

❖ اختبار عناصر الرقابة

قد يطلب من المدقق أداء اختبارات لعناصر الرقابة عندما:

يشمل تقييم المدقق للمخاطر، أو عندما لا توفر إجراءات التدقيق الأساسية لوحدها أدلة تدقيق كافية ومناسبة عند مستوى الإثبات، لذلك يجب على المدقق عند أداء اختبارات عناصر الرقابة مراعاة ما يلي:

- **طبيعة اختبارات عناصر الرقابة:** عند تصميم اختبارات عناصر الرقابة على المدقق الأخذ بالاعتبار الحاجة إلى الحصول على أدلة التدقيق تدعم العمل الفعال لعناصر الرقابة المتعلقة مباشرة بالإثباتات وكذلك عناصر الرقابة الأخرى غير المباشرة التي تعتمد عليها عناصر الرقابة؛
- **توقيت اختبارات عناصر الرقابة:** يعتمد توقيت اختبارات عناصر الرقابة على هدف المدقق حيث يحدد فترة الاعتماد على عناصر الرقابة على هدف المدقق حيث يحدد فترة الاعتماد على عناصر الرقابة وبالتالي إذا قام المدقق باختبار عناصر الرقابة في وقت معين فإن المدقق يحصل فقط على أدلة تدقيق بأن عناصر الرقابة عملت بفاعلية في ذلك الوقت على أنه إذا اختبر المدقق عناصر الرقابة على مدى الفترة فإن المدقق يحصل على أدلة تدقيق لفاعلية عمل عناصر الرقابة خلال تلك الفترة وعند اعتبار ما إذا كان من المناسب استخدام أدلة التدقيق بشأن فاعلية عمل عناصر الرقابة التي تم الحصول عليها في فترات سابقة فإنه يجب الأخذ بالاعتبار طول الفترة الزمنية التي قد تنقضي قبل إعادة اختبار عنصر رقابة، وبشكل عام كلما زادت مخاطر الأخطاء الجوهرية أو كان الاعتماد على عناصر الرقابة أكبر فإن من المحتمل أن الفترة الزمنية التي أنقضت أن وجدت تكون أقل وتشمل العوامل التي تقلل عادة فترة إعادة اختبار عنصر رقابة أو ينجم عنها عدم الاعتماد أبداً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها في عمليات تدقيق سابقة؛
- **مدى اختبارات عناصر الرقابة:** يقوم المدقق بتصميم اختبارات لعناصر الرقابة للحصول على أدلة تدقيق كافة ومناسبة بأن عناصر الرقابة عملت بفاعلية على مدى فترة الاعتماد عليها.

❖ إجراءات الأساسية

يتم أداء إجراءات الأساسية من أجل اكتشاف الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات وتشمل اختبارات لتفاصيل فئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات وإجراءات تحليلية أساسية ويخطط المدقق ويؤدي الإجراءات الأساسية للاستجابة لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية ولذلك تشمل الإجراءات الأساسية للمدقق المتعلقة بعملية إغلاق البيانات المالية إجراءات التدقيق التالية:

- إنفاق البيانات المالية مع السجلات المحاسبية؛
 - فحص القيود الهامة في دفتر اليومية والتسويات الأخرى التي تتم أثناء أعداد البيانات المالية.
- وبالتالي يجب على المدقق عند القيام بإجراءات الأساسية مراعاة ما يلي:

- ✓ **طبيعة الإجراءات الأساسية:** تطبق الإجراءات التحليلية الأساسية بشكل عام أكثر على الأحجام الكبيرة من المعاملات التي يمكن التنبؤ بها على مدى الوقت واختبارات التفاصيل التي هي عادة ملائمة أكثر للحصول على أدلة تدقيق فيما يتعلق بإثباتات معينة بشأن أرصدة الحسابات بما في ذلك وجودها وتقسيمها؛
- ✓ **توقيت الإجراءات الأساسية:** عندما يتم أداء إجراءات الأساسية في تاريخ مرحلي يجب على المدقق أداء إجراءات أساسية إضافية أو إجراءات أساسية بالاشتراك مع اختبارات لعناصر الرقابة لتغطية الفترة المتبقية والتي توفر أساساً ومعقولاً لتحديد استنتاجات التدقيق من التاريخ المرحلي إلى نهاية الفترة، وعند اعتبار ما إذا سيتم أداء إجراءات أساسية في تاريخ مرحلي؛
- ✓ **مدى أداء الإجراءات الأساسية:** كلما زادت مخاطر الأخطاء الجوهرية زاد مدى الإجراءات الأساسية ونظراً لأن مخاطر الأخطاء الجوهرية تأخذ في الاعتبار الرقابة الداخلية فإنه من الممكن زيادة مدى الإجراءات الأساسية نتيجة لنتائج غير مرضية من اختبارات فاعلية عمل عناصر الرقابة على أن زيادة مدى إجراء تدقيق يكون مناسباً فقط إذا كان إجراء التدقيق مناسباً للمخاطر المحددة، ولذلك عند تصميم اختبارات التفاصيل يتم عادة اعتبار مدى الاختبار حسب حجم العينة والتي تتأثر بمخاطر الأخطاء الجوهرية.

❖ ملائمة العرض والإفصاح

يجب على المدقق أداء إجراءات تدقيق لتقييم ما إذا كان العرض العام للبيانات المالية بما في ذلك الإفصاحات ذات العلاقة هي حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق.

وعموماً تعتمد إجراءات التدقيق الإضافية من حيث طبيعتها وتوقيتها ومداهها للمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات على الآتي:

- ✓ أهمية المخاطر واحتمال حدوث خطأ جوهري؛

- ✓ خصائص فئة المعاملات أو رصيد الحساب أو الإفصاح؛
 - ✓ طبيعة عناصر الرقابة المحددة التي تستخدمها المنشأة وبشكل خاص ما إذا كانت يدوية أو إلكترونية؛
 - ✓ ما إذا كان المدقق يتوقع الحصول على أدلة تدقيق لتحديد ما إذا كانت عناصر الرقابة فعالة في منع أو اكتشاف وتصحيح الأخطاء الجوهرية.
- الفرع الثاني: تحديد مدى الاختبار**

من خلال الفقرة 14 من معيار التدقيق الدولي 330 أنه إذا خطط المدقق لاستخدام أدلة التدقيق من عملية تدقيق سابقة بشأن فاعلية عمل أنظمة رقابة محددة فإنه يتعين عليه إثبات استمرار ملائمة تلك الأدلة من خلال الحصول على أدلة تدقيق بشأن حدوث تغيرات في أنظمة الرقابة تلك بعد التدقيق السابق وعلى المدقق الحصول على أدلة التدقيق هذه بإجراء استفسار إلى جانب المراقبة أو الفحص لتأكيد فهم أنظمة الرقابة المحددة ذلك:

- في حالة كان هناك تغييرات تؤثر على استمرار ملائمة أدلة التدقيق من التدقيق السابق فإنه ينبغي أن يختبر المدقق أنظمة الرقابة في التدقيق الحالي؛
- في حال لم تحدث مثل هذه التغيرات فإنه يتعين على المدقق اختيار أنظمة الرقابة في كل عملية التدقيق لتفادي احتمالية اختبار جميع أنظمة الرقابة التي ينوي المدقق الاعتماد عليها في فترة تدقيق واحدة مع عدم اختبار أنظمة الرقابة في فترتي التدقيق التاليين:

من الممكن الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة من خلال اختبار وفحص¹:

- كافة البنود؛
- بنود محددة؛
- عينة تمثيلية للبنود من المجموعة.

ويمكن أخذ العينات المدققة بالحصول على وتقييم أدلة التدقيق حول خصائص محددة، وهذا التحديد لحجم العينة يمكن أن يتم باستخدام الأساليب الإحصائية أو غير الإحصائية، وخيار أخذ العينات الذي يمثل الطريقة الأكثر كفاءة للحصول على الخفض اللازم لمخاطر توكيد ما يتضمن عدد من المزايا:

- ✓ يمكن الخلوصل الى استنتاجات صحيحة وهدف المدقق هو الحصول على خفض معقول للمخاطر وليس اليقين المطلق؛
- ✓ يمكن المع بين النتائج ونتائج الاختبارات الأخرى؛

¹ إتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سابق، ص222.

- ✓ يمكن تأكيد الأدلة التي تم الحصول عليها من مصادر ما بالأدلة التي تم الحصول عليها من مصدر آخر لتوفير خفض متزايد للمخاطر؛
 - ✓ فحص كافة البيانات قد لا يوفر اليقين المطلق.
- وعند تخطيط لأخذ العينات الإحصائية فإن هناك معدلين هما معدل الخطأ أو الانحراف المقبول.
- ✓ فمعدل الخطأ يستخدم في اختبارات أخذ العينات للتفاصيل لتصدي لمخاطرة أن مجموع الأخطاء الفردية غير هامة قد يؤدي الى البيانات المالية تشوبها أخطاء جوهرية ولتوفير هامش لأخطاء يحتمل عدم كشفها ومعدل الخطأ المقبول هو تطبيق أهمية الأداء على إجراء أخذ عينات خاصة، وقد تكون معدل الخطأ المقبول نفس مبلغ الأهمية الأداء أو أقل منه؛
 - ✓ أما معدل الانحراف المقبول يستخدم لاختبارات أنظمة الرقابة التي يعين فيها المدقق معدل انحراف عن اجراءات الرقابة الداخلية المقررة للحصول على مستوى مناسب من التأكيد ويسعى المدقق للحصول على مستوى مناسب من التأكيد بأن معدل الانحراف الذي تم تعيينه لن يتجاوزه معدل الانحراف الفعلي في المجموعة.
- يعتبر أخذ العينات للوحدات النقدية هو الطريقة الأكثر شيوعاً لأخذ العينات لاختبارات التفاصيل وبموجب هذه الطريقة فإن احتمال اختيار بند للاختبار يتناسب مباشرة مع القيمة النقدية لهذا البند لذا فإن عملية إختبار العينة تتم من خلال:
- ✓ ازالة البنود عالية القيمة أو الرئيسية من المجموعة؛
 - ✓ حساب فاصل أخذ العينات؛
 - ✓ تحديد نقطة انطلاق عشوائية لاختيار البند الأول ويمكن أن تتراوح نقطة الانطلاق العشوائية هذه بين يورو واحد والحد الفاصل لأخذ العينات ويتم كل إختيار لاحق على أساس قيمة الاختيار السابق زائد حد فاصل واحد لأخذ العينات.
- لذلك عند تصميم اختبار جوهري قد يجد المدقق أنه من المفيد استخدام ثلاثة مستويات لخفض المخاطر مقسمة الى عال ومعتدل ومنخفض ويمكن أن يستند الفرق بين المستويات الى عامل الثقة المستخدم في اختيار العينة وكلما ارتفع عامل الثقة إرتفع حجم العينة ومستوى المخاطرة الذي يتم الحصول عليه ويتجلى هذا في الجدول التالي الذي يقدم مستويات الثقة النموذجية لتحقيق خفض مخاطر عال ومعتدل ومنخفض.

جدول رقم (8) يبين مستويات الثقة النموذجية لتحقيق خفض مخاطر

خفض المخاطر المطلوب	مستوى الثقة	عامل الثقة
عال	%95	3%
معتدل	80% - 90%	1.6% - 2.3%
منخفض	65% - 70%	1.1% - 1.4%

وفي تحديد الإجراءات الجوهرية الأكثر استجابة للمخاطر المقيمة قد يجري المدقق:

- ✓ اختبارات تفاصيل فقط حيث تعرف بأنها إجراءات مصممة لجمع أدلة من شأنها أن تثبت مبلغ البيان المالي وتستخدم للحصول على أدلة تدقيق متعلقة بالتوكيدات مثل الوجود والدقة والتقدير؛
- ✓ إجراءات تحليلية جوهرية فقط حين لا يوجد مخاطر هامة للأخطاء الجوهرية وتعرف على أنها إجراءات مصممة لإثبات مبلغ البيان المالي باستخدام العلاقات القابلة للتنبؤ بين كل من البيانات المالية وغير المالية وتطبق خاصة في المعاملات ذات الكميات الكبيرة والتي تميل إلى أن تكون متوقعة مع مرور الوقت؛

✓ جمع بين اختبارات التفاصيل والإجراءات التحليلية الجوهرية.

وتتضمن الإجراءات التحليلية الجوهرية مقارنة المبالغ أو العلاقات في البيانات المالية مع تطور التوقع من معلومات تم الحصول عليها من فهم المنشأة وأدلة تدقيق الأخرى، وإذا كانت المخاطر المتأصلة منخفضة لفئة المعاملات قد تقدم الإجراءات التحليلية الجوهرية وحدها أدلة تدقيق مناسبة كافية ومع ذلك إذا كانت المخاطر المقيمة منخفضة بسبب أنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة يجري المدقق أيضا اختبارات لأنظمة الرقابة تلك وعند تناول المخاطر الهامة يحتاج إلى استخدام الإجراءات التحليلية لأن يُدمج مع الاختبارات الجوهرية أو اختبارات أنظمة الرقابة الأخرى، ولاستخدام أي إجراء جوهرية ينبغي على المدقق تصميم إجراء للتقليل من مخاطرة عدم كشف الأخطاء الجوهرية في التوكيد ذو العلاقة إلى مستوى منخفض مقبول، ويعني ذلك أن بعد التوقع لما ينبغي أن يكون عليه المبلغ المسجل دقيقا بقدر كاف للإشارة إلى احتمالية الخطأ الجوهرية سواءً كان منفردا أو عند جمعه مع الأخطاء الأخرى.

فاختبارات أنظمة الرقابة تعتبر اختبارات مصممة للحصول على أدلة تدقيق حول الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة والمتضمنة في أي من عناصر الرقابة الداخلية الخمسة.

الفرع الثالث: توثيق الأداء المنجز

تعتبر وثائق التدقيق جيدة حين يتم تنظيمها بالشكل المناسب وحين تقدم سجلا للعمل المنجز وأدلة التدقيق التي تم الحصول عليها والتقديرات المهنية الهامة المطبقة والاستنتاجات التي تم الوصول عليها، يوفر المعيار الدولي للمراجعة رقم 230 بعنوان التوثيق مبادئ أساسية للتوثيق وقد اقترح ذلك المعيار بأن المراجع يجب أن يقوم بتوثيق الأمور التي تعتبر هامة في توفير دليل الاثبات لدعم رأي المراجع ودليل الاثبات بأن عملية المراجعة قد تم تنفيذها طبقا للمعايير الدولية للمراجعة¹، إن توثيق عملية المراجعة يمثل السجل الرئيسي الذي يمثل أساس استنتاجات المراجع كما أنه يوفر الدعم الرئيسي للإيضاحات في تقرير المراجع لهذا فإن وثائق ملف التدقيق تلعب دورا هاما في²:

✓ مساعدة فريق العملية في التخطيط وأداء التدقيق؛

✓ تقديم أدلة توضح أن إجراءات التدقيق المخططة قد تم بالواقع أداؤها؛

✓ مساعدة مراجعي العملية في تنفيذ مسؤولياتهم وفقا للمعايير المهنية؛

✓ تسجيل التقديرات المنضمة في تكوين رأي المدقق؛

✓ تسجيل المسائل ذات الأهمية المستمرة لعمليات التدقيق المستقبلية للمنشأة.

وقد يشار الى توثيق عملية المراجعة أيضا بتعبير أوراق العمل وهي تعبر عن السجلات التي يحتفظ بها المراجع والتي تشمل تخطيط المراجع بطبيعة والتوقيت ونطاق إجراءات المراجعة المؤداة ونتائج تلك الإجراءات بالاضافة الى استنتاجات التي توصل اليها المراجع من أدلة الاثبات المؤداة وقد تكون أوراق العمل في صورة بيانات مخزنة أو ورقية أو إقليمية أو على أحد الوسائط الالكترونية أو في أي صورة أخرى وغالبا ما يتم استخدام مصطلحات أوراق العمل أو التوثيق غالبا بشكل مترادف في المراجعة، وفي ظل قانون Sarbanes-Oxley القسم رقم 103 فإن كل منشأة محاسبة عامة مسجلة يتعين أن تقوم بإعداد والاحتفاظ بأوراق العمل ومعلومات أخرى مرتبطة بأي تقرير مراجعة لفترة لاتقل عن خمسة أعوام وقد نص معيار التوثيق الصادر عن مجلس الاشراف المحاسبي على الشركة العامة الأمريكية PACAOB على أن توثيق المراجعة يجب أن يتم الاحتفاظ به لمدة سبعة أعوام من تاريخ إتمام التكليف، وينص المعيار الدولي للمراجعة على أن أوراق العمل تعتبر بوجه عام أحد ممتلكات المراجع.

¹ أحمد حلمي جمعة، التطورات الحديثة في المراجعة، مرجع سابق، ص217.

² إتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سابق، ص212.

وفي حال أجري المدقق إجراءات تدقيق إضافية أو جديدة أو توصل الى استنتاجات جديدة بعد تاريخ إصدار تقرير المدقق يتعين على المدقق توثيق مايلي:

- ✓ الظروف التي تم المرور بها؛
 - ✓ إجراءات التدقيق الإضافية أو الجديدة التي تم أدائها وأدلة التدقيق التي تم الحصول عليها والاستنتاجات التي تم الوصول إليها وتأثيرها على تقرير المدقق؛
 - ✓ وقت الإجراء ومراجعة التغييرات التي طرأت على وثائق التدقيق والشخص الذي قام بذلك.
- لذلك فإن تاريخ تقرير المدقق يدل على أن عمل التدقيق مكتمل وبعد ذلك التاريخ لا توجد أية استمرارية للمسؤولية للبحث عن أدلة تدقيق إضافية. وبعد تاريخ تقرير المدقق ينبغي أن يجري التجمع النهائي لملفات التدقيق بالوقت المناسب ويعتبر عادة الحد المناسب للوقت ضمن إكمال جميع ملف التدقيق النهائي ما لا يزيد عن سنتين يوما بعد تاريخ تقرير المدقق.

الفرع الرابع: الإقرارات الخطية

تكون الإقرارات الخطية مطلوبة من أولئك المسؤولين عن إعداد البيانات المالية لذلك يجب على المدقق أن يطلب إقرارا خطيا من الإدارة وحيثما كان ملائما من المسؤولين عن التحكم بشأن ما اذا كان يعتقدون أن تأثيرات البيانات الخاطئة غير مصححة تعتبر جوهرية منفردة أو مجتمعة على البيانات المالية ككل، ويمكن حصول على خطاب الإقرار الخطي في اقرب وقت ممكن عمليا ولكن ليس بعد تاريخ تقرير المدقق حول البيانات المالية ويمكن أن تغطي الإقرارات الخطية كافة البيانات المالية والفترة والفترات المشار إليها في تقرير المدقق، وقد تكون إقرارات الإدارة:

✓ شفهيّة سواء كانت مطلوبة أو غير مطلوبة: عادة ما يتم الحصول على إقرارات من هذا القبيل خلال عملية التدقيق؛

✓ خطية: في نهاية عملية التدقيق ينبغي على المدقق طلب إقرار خطي من الإدارة يؤكد بعض المسائل مثل:

- الإقرارات الشفهية المشار إليها أعلاه؛
 - وفاء الإدارة بمسؤوليتها في إعداد البيانات المالية وفقا لإطار إعداد التقارير المالية المطبق؛
 - تسجيل جميع المعاملات وعكسها في البيانات المالية؛
 - الإقرارات الأخرى حسبما هو مطلوب لدعم أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها.
- وفي حالة لم تقم الإدارة بتقديم هذه الإقرارات المطلوبة أو استنتاج المدقق بأن هناك شكوك كافية حول نزاهة الإدارة بحيث تكون الإقرارات غير موثوقة ينبغي عندئذ على المدقق حجب الرأي حول البيانات المالية .

المطلب الثالث: الإبلاغ

لدى إجراء عملية التدقيق البيانات المالية تتلخص الأهداف الكلية للمدقق فيما يلي:

- ✓ الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناجمة عن احتيال أم خطأ مما يمكن المدقق من التعبير عن رأي حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل معدة من كافة النواحي الهامة وفقا لآطار مطبق لإعداد التقارير المالية؛
- ✓ الإبلاغ عن البيانات المالية والاتصال بشأنها حسبما تقتضي معايير التدقيق الدولية وفقا لنتائج التي توصل إليها المدقق.

لهذا فإن المرحلة النهائية من عملية التدقيق تشمل تقييم الأدلة التي تم الحصول عليها واعداد تقرير المدقق.

الفرع الأول: تقييم أدلة التدقيق

يجب على المدقق بناء على إجراءات التدقيق التي تم أداؤها وأدلة التدقيق التي تم الحصول عليها تقييم ما إذا كانت تقييمات مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات تبقى مناسبة وأن يستنتج ما إذا تم الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقليل مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الى مستوى منخفض بشكل معقول¹، ويتناول تقييم أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها المسائل التالية:

❖ الأهمية النسبية

قبل تقييم أثر البيانات الخاطئة غير المصححة، يجب على المدقق إعادة تقييم الأهمية النسبية ليؤكد ما إذا كانت لا تزال ملائمة في سياق النتائج المالية الفعلية للمنشأة والعوامل التي من شأنها أن تؤدي الى تغيير تشمل ما يلي:

- ✓ تحديد الأولي للأهمية النسبية لم يعد مناسباً في سياق النتائج المالية الفعلية للمنشأة؛
- ✓ توفر معلومات جديدة التي من شأنها أن تكون قد نسيت في تحديد المدقق لمبلغ مختلف في البداية؛
- ✓ أخطاء غير متوقعة قد تتسبب في تجاوز مبلغ الأهمية النسبية لفئة معينة من المعاملات أو رصيد الحسابات أو الإفصاح وكلما كان التعديل ضرورياً يكون المدقق مطالباً بدراسة وتوثيق الأثر على المخاطر المقيمة وطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الإضافية المطلوبة، وإذا كان مطلوباً أهمية نسبية أقل للبيانات المالية ككل ينبغي أيضاً تحديد ما إذا كان من الضروري تعديل أهمية الأداء وإذا كان الأمر كذلك ينبغي تحديد ما إذا كانت طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الإضافية مناسبة.

¹ أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 246.

■ المخاطرة

غالبا ما يكون تقييم المخاطر على مستوى توكيد مستندا الى أدلة التدقيق المتاحة قبل أداء إجراءات تدقيق إضافية وخلال الوقت الذي يجري فيه أداء تلك الإجراءات قد يتم الحصول على معلومات جديدة تتطلب تعديل تقييم المخاطر الأصلية.

■ الأخطاء

الهدف من تقييم الأخطاء هو تحديد الأثر على التدقيق وما إذا كانت هناك حاجة لتنفيذ إجراءات تدقيق إضافية وقد تكون هناك حاجة الى تعديل إستراتيجية التدقيق الشاملة وخطط التدقيق المفصلة في الحالات التالية:

✓ طبيعة أو ظروف الأخطاء المحددة تشير الى أن الأخطاء أخرى قد تكون موجودة بحيث أنه عندما تكون مجتمعة مع الأخطاء المحددة يمكن أن تزيد من أهمية الأداء؛

✓ المجموع الكلي للأخطاء التي تم تحديدها وغير المصححة يقترب من أو يزيد عن أهمية الأداء.

ولتمكين تقييم الأثر الكلي للأخطاء غير المصححة يمكن توثيقها على ورقة عمل محفوظة مركزيا وسيوفر هذا الاجراء ملخص لجميع الأخطاء غير التافهة غير المصححة التي تم تحديدها.

■ أدلة التدقيق الكافية والمناسبة

على المدقق أن يستنتج فيما إذا تم الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة أثناء تكوينه لرأي معين وعليه أيضا دراسة جميع أدلة التدقيق ذات العلاقة بغض النظر عما إذا كانت تبدو أنها تدعم أو تناقض التوكيدات الواردة في البيانات المالية، لذا على المدقق في حال لم يحصل على ما يكفي من أدلة تدقيق فيما يخص توكيد هام للبيانات المالية أن يحاول الحصول على أدلة تدقيق إضافية وإذا لم يتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة فإن عليه أن يبدي رأيا متحفظا أو بحجب الرأي في البيانات المالية.

■ الإجراءات التحليلية النهائية

ينبغي على المدقق وضع أداء الإجراءات التحليلية قرب نهاية عملية التدقيق التي تساعد المدقق في تكوين استنتاج كلي حول ما إذا كانت البيانات المالية متسقة مع فهم المدقق للمنشأة¹.

¹ إتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سابق، ص301.

الفرع الثاني: اتصال مع أولئك المكلفين بالحوكمة

لقد أكد مجلس معايير التدقيق والتأكيد في معيار التدقيق الدولي الجديد 450 الى أنه يجب على المدقق إبلاغ المسؤولين عن التحكم عن البيانات الخاطئة غير المصححة وتأثيرها منفردة أو مجتمعة على الرأي الوارد في تقرير المدقق ما لم يحظر ذلك الأمر قانون أو نظام كما يجب أن يحدد إبلاغ المدقق البيانات الخاطئة غير مصححة الجوهرية بشكل منفرد وكذلك يجب أن يطلب المدقق تصحيح البيانات الخاطئة غير المصححة بالإضافة الى ما تقدم يجب أن يقوم المدقق بإبلاغ المسؤولين عن التحكم المؤسسي عن تأثير البيانات الخاطئة غير المصححة المتعلقة بفترات سابقة على فئات المعاملات أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات ذات الصلة والبيانات المالية ككل، أما إذا حدد المدقق مخاطر الأخطاء الجوهرية إما لم تمارس الرقابة عليها أو الرقابة الخاصة بها ليست مناسبة أو إذا كان في حكم المدقق أن هناك نواحي ضعف هامة في عملية تقييم المخاطر المنشأة عندئذ على المدقق أن يدخل نواحي الضعف هذه في الرقابة الداخلية في إبلاغ أمور التدقيق التي هي موضوع اهتمام الرقابة¹.

الفرع الثالث: التعديلات على رأي الوارد في تقرير المدقق

إن على المدقق أن يعدل الرأي في تقريره عندما:

✓ يخلص المدقق الى أن البيانات المالية ككل ليست خالية من الأخطاء الجوهرية بناء على أدلة تدقيق التي تم الحصول عليها؛

✓ المدقق غير قادر الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة ليخلص الى أن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية.

وبين الجدول كيف يتأثر نوع الرأي المراد التعبير عنه بالتقدير المهني للمدقق²:

تقدير المدقق حول مدى كون الأثر أو الآثار المحتملة على البيانات المالية السائدة		طبيعة المسألة التي تدعو الى التعديل	
جوهرية سائدة	جوهرية ولكن ليست سائدة		
رأي سلبي	رأي متحفظ	البيانات المالية تحتوي على أخطاء جوهرية	
حجب الرأي	رأي متحفظ	تعذر الحصول على أدلة تدقي كافية ومناسبة	

¹ أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 251.

² إتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سابق، ص 303.

الفرع الرابع: فقرات التأكيد والفقرات الأخرى

في بعض الحالات قد يرغب المدقق بشدة انتباه المستخدمين الى بعض المسائل في تقرير المدقق التي تعتبر أساسية لفهم المستخدمين للبيانات المالية أو لعملية التدقيق نفسها ومسؤوليات المدقق ويمكن تحقيق هذا عن طريق فقرة إضافية في تقرير المدقق وهناك نوعين من الفقرات التي يمكن إضافتها:

■ فقرة التأكيد

حيث أن الغرض منها تسليط الضوء على المسائل الهامة (التي سبق الإفصاح عنها في البيانات المالية) التي سوف تعزز فهم المدقق للبيانات المالية، ولا تعد فقرة التأكيد بديلا عن:

✓ تعديل رأي المدقق عند اللزوم؛

✓ قيام الإدارة بالافصاحات اللازمة في البيانات المالية.

■ فقرة أخرى

قد يكون وجود فقرة أخرى ضرورياً لتسليط الضوء على مسائل لم يفصح عنها مسبقا في البيانات المالية ومن شأنها أن تكون ذات العلاقة بفهم المستخدمين للتدقيق أو مسؤوليات المدقق و/ أو تقريره.

خلاصة

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل مدققي الحسابات الهادفة إلى تحسين مستوى جودة التدقيق للحصول على رضا جميع الأطراف المستخدمة للقوائم المالية إلا أن هناك شكاوى من قبل مستخدمي القوائم المالية تتمثل في عدم رضاهم عن مستوى الخدمة المقدمة من قبل بعض شركات التدقيق، كما أن تعرض المدقق الى خطر التقاضي لفشله في كشف التضليل في القوائم المالية أو إعطاء إشارة عن فشل الشركة في تحقيق الاستمرارية وفي تحقيق أهدافها يعد من أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه مدقق الحسابات ويهدف إزاحة هذا الخطر يسعى المدقق إلى توفير تدقيق بجودة مرتفعة، لذا قامت العديد من شركات المحاسبة والتدقيق الدولية الكبرى بتطوير العديد من المنهجيات التي تتلاءم وطبيعة عمل المنشآت التي تقوم بتدقيقها ومراجعة عملها، ومن بينها منهجية التدقيق القائم على المخاطر حيث تعتبر منهجية جديدة في التدقيق تعتمد على تقييم المخاطر بشكل مستمر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تحديد هذه المخاطر وإدارة السيطرة عليها هو من مسؤولية جميع العاملين في المؤسسات وفي مختلف المستويات للوصول بها إلى مستويات مقبولة وبشكل مستمر أيضا.

الفصل الثالث:

حالة الجزائر

المبحث الأول: مهنة المراجعة في الجزائر

المبحث الثاني: دراسة ميدانية

تمهيد

الجزائر كباقي الدول تحاول مسايرة التطورات الاقتصادية التي تشهدها الساحة الدولية في التحكم في آليات اقتصاد السوق الذي أصبح منطق مفروض لا يمكن أن نتجاهله، وفي هذا السياق أدت الإصلاحات المحاسبية التي باشرتتها الجزائر والمتمثلة في تطبيق النظام المحاسبي المالي ضرورة إعادة هيكلة المنظمات المهنية المشرفة على مهنة التدقيق في الجزائر وتحديث الإطار القانوني لممتني التدقيق وذلك من خلال إصدارها مجموعة من القوانين والمراسيم التنفيذية إبتداء من القانون رقم 10-01.

فالهدف من هذا الفصل تقديم وصف لواقع و بيئة المراجعة في الجزائر من خلال قراءة في النصوص القانونية المنظمة والمتعلقة بالمهنة، كما تهدف الدراسة الميدانية أيضا إلى اختبار جملة من الفرضيات التي تقوم عليها الدراسة، حيث عمدنا إلى أسلوب التحري المباشر للتعرف على آراء المختصين في هذا المجال وذلك عن طريق الاستبيان الموجه إلى مجتمع الدراسة المتكون من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين باعتبارهم طرفين رئيسيين في الموضوع.

وقد قسمنا هذا الفصل الى مبحثين يتمثلان في:

المبحث الأول: مهنة المراجعة في الجزائر

المبحث الثاني: دراسة ميدانية

المبحث الأول: مهنة المراجعة في الجزائر

المطلب الأول: نشأة مهنة المراجعة في الجزائر

عرفت مهنة المراجعة في الجزائر عدة تطورات بالموازاة مع التحولات الاقتصادية التي عرفت الجزائر من خلال الانتقال من النظام الاقتصادي الاشتراكي الموجه إلى اقتصاد السوق، والإصلاحات الاقتصادية الناتجة عنه وعقد اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والتفاوض بشأن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ولهذا سيتم من خلال هذه النقطة عرض أهم المراحل التي مرت بها هذه المهنة في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2011 ، حيث مورست هذه المهنة في الجزائر قبل الاستقلال وفقا للقوانين الفرنسية ونذكر منها قانون 19-09-1945 المتضمن تأسيس نقابة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين، وقد بقي هذا القانون معمولا به حتى بعد الاستقلال، كما طُبق القانون الفرنسي المؤرخ 24/07/1966 حول الشركات التجارية، ويمكن تلخيص أهم المراحل التي مرت بها مهنة التدقيق في الجزائر ما يلي¹:

من سنة 1962 إلى سنة 1970

حيث صدر فيما يتعلق بمهنة التدقيق، الأمر رقم 69-107 بتاريخ 31-12-1969 المتضمن قانون المالية لسنة 1970 ، والذي يحدد مهام وواجبات محافظي الحسابات، هدف التأكد من سلامة ومصداقية الحسابات وأيضا تحليل الوضعيات المالية لأصول وخصوم المؤسسات العمومية التي كانت تغلب على النشاط الاقتصادي في تلك الفترة.

من سنة 1971 إلى سنة 1979

صدور الأمر الرئاسي رقم 71-87 بتاريخ 29-12-1971 المتعلق بتنظيم مهنة المحاسب والخبير المحاسب، حيث تعرض إلى تحديد اختصاص كل منهما في المواد من (م 4 إلى غاية م 9)، وشرط الدخول في المهنة في المواد من (م 10 إلى غاية م 12)، وكيفية ممارسة المهنة في المواد من (م 13 إلى غاية م 21)، وتطرق إلى كيفية تشكيل المجلس الأعلى للمحاسبة وتسييره من (م 22 إلى غاية م 60)

من سنة 1980 إلى سنة 1989

حيث في سنة 1988 صدر القانون التوجيهي رقم 88-01 المؤرخ في 12-01-1988 والخاص بتوجيه المؤسسات الاقتصادية العمومية، حيث أشار هذا القانون في القسم الخاص بالمراقبة إلى كيفية ممارسة على

¹ " تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة

الأزمة المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات"، يومي 20 21 2013

المؤسسات وتحسين أنماط تسييرها في المواد من (م 39 إلى غاية م 42)، من طرف جهاز خارجي مؤهل ويعمل على التقييم الاقتصادي للاستغلال باستثناء كل تدخل في التسيير.

من سنة 1990 إلى سنة 2000

خلال هذه الفترة صدرت عدة تشريعات ونصوص قانونية تتعلق بإعادة تنظيم المهنة، وأبرزها قانون 91-08 المنظم لمهنة خبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد بتاريخ 27-04-1991 والمعتمد بتاريخ 1-5-1991، وتضمن هذا القانون تسعة أبوابا خاصة بمهنة التدقيق والشخص الممارس لها وتطرق إلى الحقوق والواجبات وتحديد المسؤوليات، كذلك صدور قرار رقم 24-02-SPM-103 بتاريخ 2-2-1994 بأمر من وزير الاقتصاد، يضم ستة توصيات يلزم فيه محافظي الحسابات بإتباعها، ومجلس الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين السهر على تطبيقها، وتتضمن هذه التوصيات إثراء وتنقيح مهنة التدقيق حسب ما تقتضيه الظروف، من تطور تقنيات المحاسبة والمعايير الدولية حول المراجعة القانونية.

إضافة إلى ذلك صدر سنة 1996 المرسوم التنفيذي رقم 96.136 المتعلق بقانون أخلاقيات مهنة خبير المحاسبة ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد والمؤرخ في 15-4-1996 حيث بموجب المادة الأولى التي تبين طبيعة المرسوم على أنه يحدد القواعد الأخلاقية المهنية المطبقة على أعضاء النقابة الوطنية لخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين

من سنة 2001 إلى سنة 2011

صدر عدة مراسيم تنفيذية أهمها ما صدر في الآونة الأخيرة والمتعلق بإعادة تنظيم المهنة ونقل صلاحياتها من ألمصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين إلى وزارة المالية، ولعل أهم هذه المراسيم ما يلي:

المرسوم التنفيذي رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، حيث يهدف كما تشير مادته الأولى إلى تحديد شروط وكيفية ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

المرسوم التنفيذي رقم 10-02 المؤرخ في 26-8-2010 والمتعلق بمجلس المحاسبة، حيث يهدف هذا الأمر إلى تنظيم الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17-7-1995 المتعلق بنفس الأمر، وكما جاء فيه من مادته الثانية أنه يبقى كما هو عليه بدون حتى تغير المرافق العمومية، وسنتطرق إلى محتوى هذا المرسوم التنفيذي في الجانب الخاص بالهيئات التي تتولى الإشراف على المهنة.

2010 صدور المرسوم التنفيذي رقم 10-08 المؤرخ في 27-10-2010 المتضمن الموافقة على المرسوم التنفيذي السابق المتعلق بمجلس المحاسبة.

صدور مجموعة من المراسيم التنفيذية في 27-01-2011 والتي تصب في إطار التغيير الجذري للسلطة التي تحكم هذه المهنة وإعادة توزيع الأدوار وتوضيح الصلاحيات.

في الجزائر يبقى مفهوم التدقيق غامض، لعدم وجود تعريف مضبوط في القانون للمهنة، فنجد مثلا في القانون 10-01 المؤرخ في 29-06-2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، يهدف إلى تحديد شروط وكيفيات ممارسة المهنة من طرف الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، أي أنه يهتم أكثر بالمراجعة الإلزامية، في حين يمكن لأي إدارة مؤسسة حين تقديمها للقوائم المالية إلى المساهمين اعتماد مراقب مستقل ليست له علاقة بالمصنف الوطني للخبراء المحاسبين أو الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات أو المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين¹.

ويصدر هذا القانون 10-01 تظهر لنا رغبة المشرع في جعل التدقيق مهنة متكيفة مع القواعد المعمول بها عالميا خاصة مع سياسة التفتح الاقتصادي التي تتطلب أن تكون قواعد المحاسبة أكثر تطورا وذلك بنصه على العديد من الالتزامات القانونية لاسيما عدم التدخل في التسيير الإداري للهيئة المعنية، ويؤكد واقع الأمر أن الجزائر أرادت تأمين هذه المهنة حسب الظروف والإمكانيات المتاحة من خلال حرص المشرع الجزائري على منحها الإطار القانوني المناسب من أجل ممارستها في أحسن الظروف وحمايتها من مختلف الضغوط والممارسات التي تؤثر عليها، كل هذا يدفعنا للإشادة بدور الدولة الجزائرية في هذا المجال باعتبارها استطاعت في ظرف وجير تأطير هذه المهنة ولو بصفة غير شاملة عكس العديد من الدول العربية التي عجزت عن ذلك رغم أنها سبقتنا في هذا المجال².

¹ عبد الله بن صالح، دراسة تحليلية تقييمية لواقع إصلاح مهنة المراجعة بالجزائر ومدى توافقها مع معايير المراجعة الدولية، الملتقى الوطني الرابع حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمة المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات"، يومي 20 و21 نوفمبر 2013، جامعة الأغواط، الجزائر، ص9.

² بوحفص روائي، تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر على ضوء القانون 10-01، الملتقى الوطني الرابع حول "تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمة المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات"، يومي 20 و21 نوفمبر 2013، جامعة الأغواط، الجزائر، ص1.

المطلب الثاني: الهيآت المشرفة على التدقيق في الجزائر

ونقصد بها الهيآت التي نشأت بموجب صدور القانون الجديد للمهنة رقم 10-01 سنة 2010 والنصوص التطبيقية له سنة 2011 والتي حلت محل المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

الفرع الأول: المجلس الوطني للمحاسبة

أنشئ المجلس الوطني للمحاسبة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-381 بصفته جهاز استشاري ذو طابع وزاري ومهني مشترك، يقوم بمهمة التنسيق والتلخيص في مجال البحث وضبط مقاييس المحاسبة والتطبيقات المرتبطة بها، حيث أنه يمكنه الإطلاع على كل المسائل المتعلقة بمجال اختصاصه بمبادرة منه أو بطلب من الوزير المكلف بالمالية، كما يمكن أن تستشير لجان المجلس المنتخبة الهيآت والشركات أو الأشخاص الذين يهتمهم أشغاله¹.

وقد خولت له عدة صلاحيات لكنها تدور حول مهنة المحاسبة والتقييس المحاسبي ، حيث كان المجلس بعيدا عن كل ما يتعلق بمهنة المراجعة، ولكن بصدور القانون الجديد الذي ينظم مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، فقد أعطي لهذا المجلس صلاحيات ومهام واسعة كانت في يد المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين بصفتها هيئة مهنية مستقلة.

أولا: تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة

يعتبر المجلس الوطني للمحاسبة في إطار التنظيم الجديد للمهنة تابعا لسلطة الوزير المكلف للمالية ويرأسه هذا الأخير أو ممثله، ويتشكل من عدة أعضاء ينتمون إلى قطاعات مختلفة لها علاقة بالمهنة المحاسبية، وهم كما يلي²:

- ممثل الوزير المكلف بالطاقة؛

- ممثل الوزير المكلف بالإحصاء؛

- ممثل الوزير المكلف بالتربية الوطنية؛

- ممثل الوزير المكلف بالتجارة؛

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 96-318 المؤرخ بتاريخ 25-09-1996 يتضمن إحداث المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه، المطبعة الرسمية، العدد 56، المادة 02.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ بتاريخ 27-01-2011 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، المطبعة الرسمية، العدد 07، المادة 02.

- ممثل الوزير المكلف بالتعليم العالي؛
 - ممثل الوزير المكلف بالتكوين المهني؛
 - ممثل الوزير المكلف بالصناعة؛
 - رئيس المفتشية العامة للمالية؛
 - المدير العام للضرائب؛
 - المدير المكلف بالتقريب المحاسبي لدى وزارة المالية؛
 - ممثل برتبة مدير عن بنك الجزائر؛
 - ممثل برتبة مدير عن لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة؛
 - ممثل برتبة مدير عن مجلس المحاسبة؛
 - ثلاثة أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين،
 - ثلاثة أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات،
 - ثلاثة أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين،
 - ثلاثة أشخاص يتم اختيارهم لكفاءتهم في مجالي المحاسبة والمالية ويعينهم الوزير المكلف بالمالية.
- ونشير إلى أن ممثلي الوزراء يجب أن تتوفر فيهم على الأقل رتبة مدير بالإدارة المركزية ويتم اختيارهم لكفاءاتهم في المجال المحاسبي والمالي.

ثانيا: مهام المجلس الوطني للمحاسبة

في إطار التنظيم الجديد للمهنة أعطى المشرع الجزائري للمجلس الوطني للمحاسبة دورا معتبرا من خلال مهام الاعتماد والتقريب المحاسبي وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية بصفة عامة وذلك على النحو التالي:

▪ مهام المجلس الوطني للمحاسبة في مجال الاعتماد

يمارس المجلس الوطني للمحاسبة بعنوان الاعتماد المهام التالية¹:

- ✓ استقبال طلبات الاعتماد والتسجيل في جدول ألمصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين والفصل فيها؛
- ✓ تقييم صلاحيات إجازات وشهادات كل المترشحين الراغبين في الحصول على الاعتماد والتسجيل في الجدول؛
- ✓ إعداد ونشر قائمة المهنيين في الجدول؛
- ✓ استقبال كل الشكاوى التأديبية في حق المهنيين والفصل فيها؛
- ✓ تنظيم مراقبة النوعية وبرمجتها؛
- ✓ استقبال ودراسة مشاريع قوانين أخلاقيات المهنة المنجزة من مختلف أصناف المهنيين وعرضها للموافقة.

▪ مهام المجلس الوطني للمحاسبة في مجال التقييس المحاسبي

يمارس المجلس الوطني للمحاسبة بعنوان التقييس المحاسبي المهام التالية²:

- ✓ جمع واستغلال كل المعلومات والوثائق المتعلقة بالمحاسبة وتدريبها؛
- ✓ تحقيق أو العمل على تحقيق كل الدراسات والتحليل في مجال تطوير واستعمال الأدوات والمسارات المحاسبية؛
- ✓ إقتراح كل الإجراءات التي تهدف إلى تقييس المحاسبات، حيث يمكن للمجلس إنشاء فرق عمل متخصصة مكلفة بتحضير مشاريع الآراء والتوصيات؛
- ✓ دراسة جميع مشاريع النصوص القانونية المرتبطة بالمحاسبة وإبداء الآراء فيها وتقديم التوصيات بشأنها؛
- ✓ المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين وتحسين المستوى في مجال المحاسبة؛
- ✓ متابعة وضمان مراقبة النوعية فيما يتعلق بتطوير التقنيات المحاسبية والمعايير الدولية للمراجعة؛
- ✓ تنظيم كل التظاهرات والملتقيات التي تدخل في إطار صلاحياته.

¹ نفس المرجع، المادة 10.

² نفس المرجع، المادة 11.

▪ مهام المجلس الوطني للمحاسبة في مجال تنظيم ومتابعة المهن المحاسبية

يمارس المجلس الوطني للمحاسبة بعنوان تنظيم ومتابعة المهن المحاسبية المهام التالية¹:

- ✓ المساهمة في ترقية المهن المحاسبية؛
- ✓ المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين وتحسين مستوى المهنيين؛
- ✓ متابعة تطور المناهج والنظم والأدوات المتعلقة بالتكوين في مجال المحاسبة على المستوى الدولي؛
- ✓ متابعة وضمان تحيين العناية المهنية؛
- ✓ إجراء دراسات في المحاسبة والميادين المرتبطة بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ونشر نتائجها؛
- ✓ مساعدة هيئات التكوين في المحاسبة من خلال تصور دعائم بيداغوجية ومراجع أخرى متعلقة بهذا التكوين؛
- ✓ تنظيم أو المساهمة في تنظيم ورشات التكوين بمناسبة إدخال قواعد محاسبية جديدة؛
- ✓ القيام بالأبحاث المناسبة التي تسمح بإعداد الأدوات الجديدة التي توضع تحت تصرف المهنيين المحاسبين.

ثالثا: اللجان التابعة للمجلس الوطني للمحاسبة

في إطار التنظيم الجديد لمهنة المراجعة في الجزائر، فقد أعطى القانون 10-01 للمجلس الوطني للمحاسبة صلاحيات كانت محتكرة للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، وذلك من خلال إنشاء عدة لجان متساوية الأعضاء لممارسة المهام التي أوكلت للمجلس حسب تخصص كل لجنة على النحو التالي:

▪ لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية

تتولى هذه اللجنة المهام التالية:

- ✓ وضع طرق العمل فيما يخص التطبيقات المحاسبية والعناية المهنية؛
- ✓ تحضير مشاريع آراء حول الأحكام المحاسبية الوطنية المطبقة على كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للإلزام القانوني لمسك المحاسبة؛

¹ نفس المرجع، المادة 12.

- ✓ إنجاز كل الدراسات والتحليل الخاصة بتطوير واستعمال الأدوات والمسارات المحاسبية؛
- ✓ اقتراح كل الإجراءات التي تهدف إلى تقييس المحاسبات؛
- ✓ دراسة مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بالمحاسبة وإبداء الآراء فيها وتقديم التوصيات بشأنها؛
- ✓ ضمان تنسيق وتلخيص الأبحاث النظرية والمنهجية في مختلف ميادين المحاسبة؛
- ✓ تحضير مشاريع الآراء المتعلقة بالمعايير المعدة من المنظمات الدولية المختصة في التقييس المحاسبي وكذا تطبيقها بالاتصال مع مختلف الهيئات المعنية.

■ لجنة الاعتماد

تتولى هذه اللجنة المهام الآتية:

- ✓ إعداد طرق العمل في مجال معالجة ملفات الاعتماد؛
- ✓ تجديد معايير وسبل الالتحاق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد؛
- ✓ ضمان تسيير طلبات الاعتماد؛
- ✓ تحضير ملفات الاعتماد؛
- ✓ ضمان متابعة ونشر جدول المهنيين المعتمدين.

■ لجنة التكوين

تتولى لجنة التكوين في إطار التنظيم الجديد المهام التالية¹:

- ✓ إعداد طرق العمل فيما يخص مجال التكوين؛
- ✓ دراسة ملفات المشاركة في التريصات المهنية؛
- ✓ ضمان المتابعة الدائمة للتريصات؛
- ✓ توجيه المترشحين إلى مكاتب المحاسبة والمراجعة المعتمدة؛
- ✓ تسليم شهادات نهاية التريص؛

¹ نفس المرجع، المادة 20.

- ✓ تحضير برامج التكوين في مجال المعايير المحاسبية الدولية؛
- ✓ التعاون مع هياكل التكوين الأخرى والمعاهد المتخصصة في مختلف مجالات المحاسبة؛
- ✓ المشاركة في تعيين لجان الإمتحان لكل أنواع التكوين؛
- ✓ وضع بنك معطيات للمعايير الدولية الخاصة بتكوين مهني المحاسبة؛
- ✓ تنظيم ملتقيات وأيام دراسية ومؤتمرات وورشات عمل في مختلف ميادين المحاسبة والمراجعة.

■ لجنة الإنضباط والتحكيم

تتولى هذه اللجنة المهام التالية¹:

- ✓ إعداد طرق العمل فيما يخص مجال الانضباط والتحكيم والمصالحة؛
- ✓ دراسة الملفات المتعلقة بالحالات التأديبية لكل مخالفة أو إخلال بالقواعد المهنية والتقنية أو الأخلاقية المرتكبة من المهنيين خلال تأدية مهامهم؛
- ✓ تحضير مشاريع الآراء حول الأحكام في ميدان التحكيم والانضباط؛
- ✓ ضمان دور أساسي في مجال الاستشارة والوقاية والمصالحة والتحكيم خلال المنازعات بين المهنيين والزبائن؛
- ✓ ضمان مهام الوقاية والمصالحة بين المهنيين.

■ لجنة مراقبة الجودة

- تعتبر مراقبة الجودة من بين المهام الجديدة التي أتى بها القانون الجديد وهي جد مهمة للرفع من جودة أداء المهنيين، وهو ما ينعكس حتما على مكانة المهنة في المجتمع، وتتولى لجنة مراقبة الجودة المهام التالية²:
- ✓ إعداد طرق العمل في مجال نوعية الخدمات؛
 - ✓ إبداء الآراء واقتراح مشاريع النصوص التنظيمية في مجال النوعية؛
 - ✓ ضمان جودة المراجعة الموكلة للمهنيين؛

¹ نفس المرجع، المادة 21.

² نفس المرجع، المادة 22.

- ✓ إعداد معايير تتضمن كفاءات تنظيم المكاتب وتسييرها؛
- ✓ إعداد التدابير التي تسمح بضمان مراقبة جودة خدمات المكاتب؛
- ✓ ضمان متابعة مدى احترام قواعد الاستقلالية والأخلاقيات؛
- ✓ إعداد قائمة المراقبين المختارين من بين المهنيين من أجل ضمان مهام مراقبة الجودة؛
- ✓ تنظيم ملتقيات حول النوعية التقنية للأشغال والأخلاقيات والتصرفات التي يجب على المهنيين التحلي بها في مجال الاستشارة والعلاقات مع الزبائن.

ومن الأمور الجديدة التي جاء بها التنظيم الجديد للمهنة هو إلزام الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين، أن يثبتوا وجود محل مهني عند إيداع طلب التسجيل في جدول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين أو جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، هذا المحل يجب أن يتوفر على شروط المساحة والمرافق الصحية والتجهيزات التي تسمح للمهني بتنفيذ مهامه في أحسن الظروف حسبما تقتضيه العهدة المسؤول عنها¹:

وقد يدخل هذا الشرط الجديد حسب رأينا في إطار إعادة الاعتبار لجودة عمليات المراجعة التي يحاول القانون الجديد للمهنة إعطاءها أهمية أكبر وتجسيدها على أرض الواقع، وذلك من خلال خلق لجنة مراقبة الجودة وتكليفها بعدة مهام تنصب حول ضمان جودة خدمات المراجعة المقدمة من طرف الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات.

الفرع الثاني: المصنف الوطني للخبراء المحاسبين

أنشئ المصنف الوطني للخبراء المحاسبين بموجب القانون 10-01 لا سيما المادة (14) منه، ويتمتع بالشخصية المعنوية ويضم الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة مهنة الخبير المحاسب، ويقوم بتسيير هذا المصنف مجلس وطني ينتخبه المهنيون مع تعيين الوزير المكلف بالمالية لممثل عنه لدى هذا المجلس، بالإضافة إلى إمكانية إنشاء مجالس الجهوية.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 11-31 المؤرخ بتاريخ 27-01-2011، يتعلق بالشروط والمعايير الخاصة بمكاتب الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المطبوعة الرسمية، العدد 56، المادتين 02-04.

أولاً: مهام المصف الوطني للخبراء المحاسبين

فإن المصف الوطني للخبراء المحاسبين هو جهاز - طبقاً لأحكام المادة (15) من القانون 10-01 فإن المصف الوطني للخبراء المحاسبين هو جهاز مهني يكلف بعدة مهام نذكرها فيما يلي:

- ✓ السهر على تنظيم مهنة الخبير المحاسب وحسن ممارستها؛
- ✓ الدفاع على كرامة أعضاء المهنة واستقلاليتهم؛
- ✓ السهر على احترام قواعد المهنة وأعرافها؛
- ✓ إعداد النظام الداخلي للمصف الذي يوافق عليه الوزير المكلف بالمالية وينشره؛
- ✓ إعداد مدونة لأخلاقيات المهنة؛
- ✓ إبداء الرأي في كل المسائل المرتبطة بمهنة الخبير المحاسب وحسن سيرها.

ثانياً: المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين

يعتبر المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين هو الهيئة التي تقوم بإدارة المصف الوطني للخبراء المحاسبين المنشأ في إطار التقسيم الجديد للمهنة بواسطة القانون 10-01 ، ويحدد مقره بالعاصمة، وقد حددت النصوص التطبيقية للقانون 10-01 تشكيلته وقواعد سيره وصلاحياته.

■ تشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين

وفقاً لأحكام المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم 11-25 الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين وقواعد سيره وصلاحياته، فإن المجلس يتكون من تسعة أعضاء منتخبين من الجمعية العامة من بين الأعضاء المعتمدين والمسجلين في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين، بالإضافة إلى ممثل وزير المالية، كما يعين ثلاثة أعضاء منهم في المجلس الوطني للمحاسبة بقرار من وزير المالية بناء على اقتراح من رئيس المجلس الوطني للخبراء المحاسبين.

■ صلاحيات المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين

يكلف المجلس الوطني في إطار التقسيم الجديد للمهنة بما يلي¹:

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 11-25 المؤرخ بتاريخ 27-01-2011 ، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره، المطبوعة الرسمية، العدد 07، المادة 04.

- ✓ إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين وتسييرها؛
- ✓ إقفال الحسابات السنوية عند نهاية كل سنة مالية وعرضها على الجمعية العامة السنوية مرفقة بكشف تنفيذ ميزانية السنة ومشروع ميزانية السنة الموالية؛
- ✓ تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة؛
- ✓ ضمان تعميم نتائج الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة ونشرها وتوزيعها؛
- ✓ تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة؛
- ✓ الانخراط في كل منظمة جهوية أو دولية تمثل المهنة بترخيص من الوزير المكلف بالمالية؛
- ✓ تمثيل المصنف الوطني لدى المنظمات الدولية المماثلة؛
- ✓ إعداد النظام الداخلي للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين.

وبالإضافة إلى هذه المهام، فإن المجلس الوطني للخبراء المحاسبين يساهم في الأعمال التي تبادر بها السلطات العمومية المختصة في مجال التقييس المحاسبي والواجبات المهنية وتسعيرة الخدمات وإعداد النصوص القانونية المتعلقة بالمهنة، كما يمثل مصالح مهنة الخبير المحاسب إزاء الغير والمنظمات الأجنبية المماثلة¹.

الفرع الثالث: الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

أنشئت الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بموجب القانون 10-01 لاسيما المادة (14) منه وتتمتع هذه الغرفة بالشخصية المعنوية، وتضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة مهنة محافظ حسابات. ويقوم بتسيير هذه الغرفة مجلس وطني منتخب من طرف أعضاء المهنة مع تعيين الوزير المكلف بالمالية لممثل عنه لدى هذا المجلس.

أولاً: مهام الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

تعتبر الغرفة الوطنية جهازاً مهنيًا يكلف في إطار - طبقاً لأحكام المادة (15) من القانون 10-01 القانون بعدة مهام نذكرها كالتالي:

- ✓ السهر على تنظيم مهنة محافظ الحسابات وحسن ممارستها؛
- ✓ الدفاع على كرامة أعضاء المهنة واستقلاليتهم؛

¹ نفس المرجع، المادة 17.

- ✓ السهر على احترام قواعد المهنة وأعرافها؛
- ✓ إعداد النظام الداخلي للغرفة الذي يوافق عليه الوزير المكلف بالمالية؛
- ✓ إعداد مدونة لأخلاقيات المهنة؛
- ✓ إبداء الرأي في كل المشاكل المرتبطة بمهنة محافظ الحسابات وحسن سيرها.

ثانيا: المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

يعتبر المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات هو الهيئة التي تقوم بإدارة الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات المنشأة في إطار التقسيم الجديد للمهنة بواسطة القانون 10-01 ، ويحدد مقره بالعاصمة وقد حددت تشكيلته وقواعد سيره وصلاحياته بواسطة المرسوم التنفيذي 11-26 الذي جاء في إطار النصوص التطبيقية للقانون 10-01 المنظم للمهنة.

▪ تشكيل المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

وفقا لأحكام المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي 2 رقم 11-26 الذي يحدد تشكيل المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وقواعد سيره وصلاحياته، فإن المجلس يتكون من تسعة أعضاء منتخبين من الجمعية العامة من بين الأعضاء المعتمدين والمسجلين في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، بالإضافة إلى ممثل وزير المالية، كما يعين ثلاثة أعضاء منهم في المجلس الوطني للمحاسبة بقرار من وزير المالية بناء على اقتراح من رئيس المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

▪ صلاحيات المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

يكلف المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وبصفة منفصلة عن المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين في إطار التقسيم الجديد للمهنة بما يلي¹:

- ✓ إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وتسييرها؛
- ✓ تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة؛
- ✓ إقفال الحسابات السنوية عند نهاية كل سنة مالية وعرضها على الجمعية العامة السنوية مرفقة بكشف تنفيذ ميزانية السنة ومشروع ميزانية السنة الموالية؛

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 11-26 المؤرخ بتاريخ 27-01-2011، يحدد تشكيل المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيرها المطبوعة الرسمية، العدد 07، المادة 04.

- ✓ ضمان تعميم نتائج الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة ونشرها وتوزيعها،
- ✓ تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة؛
- ✓ الانخراط في كل منظمة جهوية أو دولية تمثل المهنة بترخيص من الوزير المكلف بالمالية؛
- ✓ تمثيل الغرفة الوطنية لدى المنظمات الدولية المماثلة؛
- ✓ إعداد النظام الداخلي للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

ووفقا لأحكام المادة (17) من القانون 10-01، فإن المجلس الوطني لمحافظي الحسابات يساهم في

الأعمال التي تبادر بها السلطات العمومية المختصة في مجال التقييس المحاسبي والواجبات المهنية وتسعيرة الخدمات وإعداد النصوص المتعلقة بالمهنة، كما يمثل مصالح مهنة محافظ الحسابات إزاء الغير والمنظمات الأجنبية المماثلة.

من خلال ما سبق، يمكن القول أن مهنة المراجعة بعدما كانت تشرف على تنظيمها هيئة واحدة منذ سنة 1991 متمثلة في المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، فإن القانون 10-01 الصادر في جوان 2010 جعلها تحت إشراف ثلاث هيآت جديدة وعلى رأسها المجلس الوطني للمحاسبة التابع رسميا لوزارة المالية، المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، وقد أصبحت بموجب هذا القانون كل الصلاحيات والمهام التي كانت تقوم بها الهيئة السابقة من صلاحيات المجلس الوطني للمحاسبة، وكل اللجان المتعلقة بالمهنة تابعة لهذا الأخير، وهو ما يمس باستقلالية المهنة من خلال تبعيتها المطلقة للإدارة.

المطلب الثالث: شروط ممارسة مهنة التدقيق في الجزائر

الفرع الأول: شروط العامة ممارسة مهنة التدقيق في الجزائر

نصت المادة الأولى من الأمر رقم 71-82 لسنة 1971 أنه لا يجوز لأي شخص طبيعي أو معنوي أن يمارس باسمه وتحت مسؤوليته مهنة المراجعة ما لم يرخص له بذلك وفق الشروط التي يحددها هذا الأمر، ولقد جاء القانون رقم 91-08 سنة 1991 ليؤكد ما جاء به الأمر السابق ذكره، حيث يحدد هذا القانون شروط وكيفيات ممارسة مهنة المراجعة لدى شركات الأموال وفقا لأحكام القانون التجاري وكذا لدى الجمعيات والتعاضديات

الاجتماعية والنقابات. وقد أضاف القانون 10-01 بعض الشروط لممارسة مهنة المراجعة في المجالات المذكورة أعلاه لتصحيح كالتالي¹:

✓ الجنسية الجزائرية؛

✓ أن يكون حائزاً على الشهادة المطلوبة لممارسة المهنة؛

✓ التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية؛

✓ أن لا يكون المترشح قد صدر بشأنه حكم على ارتكاب جنائية أو جنحة مخلة بشرف المهنة؛

✓ تأدية اليمين

✓ أن يكون معتمداً من طرف الوزير المكلف بالمالية، وأن يكون مسجلاً في المصف الوطني للخبراء المحاسبين، أو في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وفق الشروط المنصوص عليها قانوناً.

والملاحظ على القانون 10-01 أنه أتى ببعض التغييرات في شروط الممارسة المهنية، حيث أصبح لا يمكن ممارسة مهنة مراجع حسابات إلا بعد التسجيل في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، أو المصف الوطني للخبراء المحاسبين بالنسبة للخبير المحاسب، بالإضافة إلى الاعتماد المسبق من طرف الوزير المكلف بالمالية. ونشير إلى أن طلبات الاعتماد بصفة خبير محاسب أو محافظ حسابات أصبحت بموجب هذا القانون ترسل إلى المجلس الوطني للمحاسبة الذي يبلغ قرار الاعتماد أو الرفض المعطل في أجل أربعة أشهر.

وبصدور القانون 10-01 أصبح بإمكان ممارسة مهنة المراجعة في الجزائر عن طريق تكوين شركات أسهم أو شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات مدنية أو تجمعات ذات منفعة مشتركة، على شرط أن يحمل جميع الشركاء الجنسية الجزائرية.

وقد فرق القانون رقم 10-01 في شروط اعتماد الشركات لممارسة مهنة المراجعة في الجزائر كما يلي:

لتكوين شركات الخبرة المحاسبية أو محافظة الحسابات في شكل شركات ذات أسهم أو ذات مسؤولية محدودة أو تجمعات، فإنه يشترط أن يكون ثلثي الشركاء فيها مسجلين بصفة فردية في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين أو الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات حسب الحالة، ويمتلكون على الأقل ثلثي رأس المال، وأن يكون الثلث الآخر من الشركاء من حاملي الشهادات الجامعية وله صلة مباشرة أو غير مباشرة بالمهنة²،

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29-06-2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المطبعة الرسمية، العدد 42، المادة 08.

² نفس المرجع، المواد 48، 50، 74.

بالإضافة إلى الشروط أعلاه، فإنه للحصول على الاعتماد يجب على شركات الأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة أو التجمعات لممارسة مهنة الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات أن تتوفر فيها الشروط التالية¹:

- ✓ أن يهدف لممارسة مهنة الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات؛
- ✓ أن يسيرها أو يديرها الشركاء المسجلون في الجدول فقط؛
- ✓ أن يرتبط انخراط أي شريك جديد أو أي عضو فيها بالموافقة القبلية إما للجهاز الاجتماعي المؤهل لذلك وإما لحاملي الحصص الاجتماعية بغض النظر عن أي حكم مخالف؛
- ✓ أن لا تكون تابعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة لأي شخص أو تجمع مصلحة؛
- ✓ أن لا تمتلك مساهمات مالية في المؤسسات الصناعية أو التجارية أو الزراعية أو البنكية أو في الشركات المدنية، إلا إذا ارتبط نشاط هذه المؤسسات بممارسة مهنة الخبير المحاسب أو بمهنة محافظ الحسابات.

أما في حالة شركات الخبرة المحاسبية أو محافظة الحسابات التي تأخذ شكل شركات مدنية، فإنه يشترط أن يكون جميع الأعضاء مسجلين بصفة فردية في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين أو الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، مع إمكانية دخول أعضاء غير معتمدين وغير مسجلين بصفة فردية من القانونيين والاقتصاديين أو أي من حملة شهادات التعليم العالي نظرا لتأهيلهم، بصفة شركاء في حدود ربع الشركاء مع اشتراط الجنسية الجزائرية²، ويلاحظ من خلال شروط ممارسة المهنة في الجزائر، أن القانون الجديد المنظم للمهنة خول ممارسة المهنة لذوي الجنسية الجزائرية دون الأجانب وهو الذي لقي استحسانا من طرف أعضاء المهنة، حيث أنه في وقت سابق كانت هناك محاولة من قبل وزارة المالية لفتح المهنة بشكل واسع للأجانب والمكاتب الدولية للمراجعة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2005 والذي لقي معارضة شديدة من قبل المهنيين، كما أعطى القانون الجديد الفرصة لتكوين أنواع مختلفة من الشركات التجارية والمدنية والتجمعات لممارسة المهنة وبالتالي دخول أشخاص غير معتمدين كأفراد من أصحاب المؤهلات العليا لممارسة المهنة، ولكن في إطار شركات الخبرة المحاسبية أو محافظة الحسابات المكونة لهذا الغرض.

الفرع الثاني: شروط المعرفة المتخصصة لممارسة مهنة المراجعة في الجزائر

إن مهنة المراجعة كباقي المهن تقتضي توفر مجموعة من المعارف المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة التي يجب توفرها في المترشح لممارسة المهنة، وتشمل هذه المعرفة التعليم في الجامعات والمعاهد المتخصصة

¹ نفس المرجع، المادة 51.

² نفس المرجع، المادة 52.

والتي تتوج بالشهادات والإجازات المطلوبة في العنصر السابق، والتدريب المهني وذلك لاكتساب الخبرة المهنية، بالإضافة إلى الامتحان النهائي الذي يفتح الباب للمتشرح لمزاولة المهنة. ونجد أن الجزائر مرت بعدة مراحل فيما يخص هذه المعرفة المتخصصة لممارسة المهنة، بالنسبة للقانون 10-01 فإنه لا يمكن ممارسة مهنة محاسب حسابات إلا للحاصلين على الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات، ولا يمكن ممارسة مهنة خبير محاسب إلا بعد الحصول على الشهادة الجزائرية لخبير محاسب، هاتان الشهاداتتان تمنحان بموجب هذا القانون من معهد التعليم المختص التابع للوزير المكلف بالمالية أو المعاهد المعتمدة من طرفه، حيث يتم الالتحاق به بعد إجراء مسابقة للمتشرحين الحاصلين على شهادة جامعية لم يحدد بعد القانون نوع أو صفة هذه الشهادة وكيفية تنظيم الدروس بهذا المعهد وتنظيم الامتحانات النهائية¹.

وقد أصبح بموجب القانون 10-01 يوجد تكوينا نظريا متخصصا في الخبرة المحاسبية يحصل من خلاله الطالب بعد النجاح في الامتحانات النهائية على شهادة الدراسات العليا في المحاسبة المعمقة والمالية، وتكوينا نظريا متخصصا في محافظة الحسابات يحصل من خلاله الطالب بعد النجاح في الامتحانات النهائية على شهادة الدراسات العليا في المحاسبة والتدقيق.

أما بالنسبة للتربص المهني وفق القانون الجديد، فقد صدر في نهاية سنة 2011 مرسوما تنفيذيا² يحدد شروط وكيفيات سير التربص المهني للخبير المحاسب ومحافظ الحسابات، حيث فصل بين التربص الخاص بالمهنتين وذلك على النحو التالي:

✓ بالنسبة للتربص المهني لخبير محاسب، فإنه أصبح لا يمكن إجراؤه إلا بعد الحصول على شهادة الدراسات العليا في المحاسبة المعمقة والمالية الخاصة بالتكوين النظري المتخصص، ويدوم سنتين لدى خبير محاسب مستقل أو لدى شركة خبرة محاسبية مسجلين بجدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين منذ سنتين على الأقل، وبالنسبة للتربص في شركات الخبرة المحاسبية، فإن المشرف على التربص يجب أن يكون قد مارس بصفة مستقلة أو بصفة مشارك منذ سنتين على الأقل.

✓ بالنسبة للتربص المهني لمحافظ الحسابات، فإنه أصبح لا يمكن إجراؤه إلا بعد الحصول على شهادة الدراسات العليا في المحاسبة والتدقيق الخاصة بالتكوين النظري المتخصص، ويدوم سنتين لدى محافظ حسابات مستقل أو لدى شركة محافظة حسابات مسجلين بالغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات منذ سنتين على الأقل. وبالنسبة للتربص في شركات محافظة الحسابات، فإن المشرف على التربص يجب أن يكون قد مارس بصفة مستقلة أو بصفة مشارك منذ سنتين على الأقل.

¹ نفس المرجع، المادة 08.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 11-394 المؤرخ في 24-11-2011، يحدد شروط وكيفيات سير التربص المهني واستقبال ودفع أجر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المتربصين، المطبوعة الرسمية، العدد 65.

وفي كلتا الحالتين، فإن المشرف على التريص يعينه المجلس الوطني للمحاسبة، ويحدد الحد الأقصى للمتريصين بالنسبة لكل مشرف بخمسة متريصين، وأنه يمكن أن يمدد التريص المهني لفترة سنة أخرى بناء على رأي لجنة التكوين بالمجلس الوطني للمحاسبة، وخلال فترة التريص، يقوم المتريص خلال كل سداسي بإعداد تقرير يتضمن جزءا يعالج الأعمال المنجزة في المكتب وجزءا يعالج موضوع البحث المحدد بالاتفاق مع المشرف على التريص، ويجب أن يؤشره هذا الأخير ويرسل إلى لجنة التكوين خلال الشهر الذي يلي السداسي مرفوقا بشهادة المشاركة في أعمال التكوين التي ينظمها كل مجلس حسب الحالة، كما يقوم المجلس الوطني للمحاسبة بتعيين مراقب للتريص بالنسبة لكل متريص بنفس الطريقة التي يعين بها المشرفين على التريصات، بشرط أن لا يكون مشاركا أو أجيرا لدى شركة المهنيين التي يتابع فيها المتريص تريصه، وقد حدد الحد الأقصى بالنسبة لكل مراقب بعشر متريصين في السنة. ويجب على مراقب التريص التأكد مما يلي:

✓ مواظبة المتريصين وسلوكهم المهني؛

✓ طبيعة الأعمال المنجزة ونوعيتها وكذا التقارير السداسية التي يجب أن يعدها المتريص؛

✓ محتوى وكيفيات التكوين المهني الذي يتلقاه المتريص وقيمه.

كما حددت المادة (16) من المرسوم التنفيذي رقم 11- 394 مهام مراقب التريص كما يلي:

✓ ضمان مساعدة المتريصين وتوجيههم قصد تجاوز الصعوبات البيداغوجية خلال فترة التريص؛

✓ تزويد المتريصين بملاحظات ونصائح حول سير التريص ومحتوى التكوين المقدم وحول الأعمال المنجزة خلال السداسي المنصرم؛

✓ إبداء الرأي في نوعية التقارير السداسية للمتريصين، ويعد لهذا الغرض تقريرا شاملا عن تقييماته واستنتاجاته لصالح لجنة التكوين مع اقتراح المصادقة على التريص أو تمديده؛

✓ الإجتماع الدوري بالمتريصين الذين يوجههم إليها المجلس الوطني.

وبعد نهاية فترة التريص، يقوم المجلس الوطني للمحاسبة بتقييم طريقة أداء المتريص لالتزاماته ويقرر:

✓ إما تسليم شهادة نهاية التريص التي تسمح بقبول المتريص في اختبارات امتحان الخبرة المحاسبية أو محافظة الحسابات؛

✓ إما رفض تسليم شهادة نهاية التريص بالنسبة للفترة الإجمالية لفترة التريص أو لجزء منها، اعتبارا لعدم الانضباط أو عدم انتظام العمل المنجز أو المعرفة غير الكافية المكتسبة خلال فترة التريص؛

✓ إما تقرير فترة تربص جديدة لمدة سنة واحدة يستدعى خلالها المتربص إلى تحسين معارفه التقنية والمهنية وتعميقها.

أما بالنسبة للامتحان النهائي للخبرة المحاسبية أو محافظة الحسابات، فإنه يقبل فقط الطلبة الذين أتموا بنجاح التكوين النظري المتخصص المتوج بشهادة الدراسات العليا في المحاسبة المعمقة والمالية بالنسبة للخبرة المحاسبية أو شهادة الدراسات العليا في المحاسبة والتدقيق بالنسبة لمحافظة الحسابات، وحصولهم على شهادة نهاية التربص التي يسلمها المجلس الوطني للمحاسبة.

يمكن القول أن الجزائر من خلال هذا التنظيم الجديد للمهنة حاولت أن تعطي أهمية كبيرة للمعرفة المتخصصة التي يجب أن يكتسبها المرشحون لممارسة مهنة المراجعة، حيث أصبح التكوين المتخصص يتضمن سنتين تكوين نظري وسنتين تربص مهني، وهي تعتبر فترة طويلة نوعا ما خاصة وأن التكوين النظري يكون منفصلا عن التربص المهني، حيث كان بالإمكان أن يكون التكوين خلال ثلاث سنوات يتضمن تكويننا نظريا وتربصا ميدانيا في نفس الوقت.

المبحث الثاني: دراسة ميدانية

المطلب الأول: منهجية الدراسة

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة الذين يزاولون نشاطهم في كل من ولاية الأغواط، الجلفة، المدية، غرداية، حاسي مسعود، بليدة، الجزائر العاصمة، ويجدر ذكر أن بعض المهنيين رفضوا التجاوب و التعاون مع الدراسة، بالإضافة إلى بعض الأساتذة المختصين في مجال المحاسبة، ونظرا لضيق الوقت إستوجب علينا الاعتماد على عينة فقط من هذا المجتمع، من خلال بعث 50 إستبيان عن طريق التسليم المباشر والوساطة.

الفرع الثاني: أداة الدراسة

لقد استخدمنا في هذه الدراسة بيانات أولية وأخرى ثانوية، فالبيانات الثانوية تعبر عن الشق النظري من الدراسة وقد تم تحصيلها عن طريق مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، أما البيانات الأولية فتمثل الشق الميداني من الدراسة ممثلة في إجابات مجتمعها عن أسئلة محتوى الاستبيان المستخلصة من الدراسة النظرية حول الموضوع.

أولاً: تصميم أداة الدراسة

استخدمنا الاستبيان كأداة للدراسة الميدانية حيث بني من عدة زوايا تخدم موضوع الدراسة بالاعتماد على الدراسة النظرية، حيث احتوى هيكله على قسمين رئيسيين:

▪ القسم الأول: شمل 04 أسئلة عن المعلومات الشخصية للعينة تحت الدراسة (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الوظيفة، سنوات الخبرة).

▪ القسم الثاني: تضمن 03 محاور تشمل في مجملها 30 سؤال موزعة كمايلي:

المحور الأول: يضم 09 أسئلة حول مفهوم التحريفات الجوهرية في المعاملات المحاسبية؛

المحور الثاني: يضم 09 أسئلة حول إعتبارات الأهمية النسبية لدى المراجع؛

المحور الثالث: يضم 12 سؤال حول إمكانية تبني مفهوم الأهمية النسبية من خلال التدقيق المبني على المخاطر في الجزائر.

ثانيا: عرض أداة الدراسة

تم توزيع 50 استمارة استبيان لتحصيل نسبة تمثيل معقولة تماشيا مع الحدود المكانية و المشاكل التي واجهت مرحلة تحصيل الاستمارات، و يمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

10: الإحصائيات الإستبيان

البيان	التكرار	النسبة
الاستمارات الموزعة	50	%100
الاستمارات المسترجعة	40	%80
الاستمارات المفقودة	10	%20
الاستمارات الملغاة	4	%8
الاستمارات الصالحة للدراسة	36	%72

المصدر: من إعداد الطالبة

من الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد الاستمارات الصالحة للدراسة بلغت 36 إستمارة، أما الباقي و التي عددها 14 ألغيت لعدم إسترجاعها من أفراد العينة ، و نتيجة التناقض الملاحظ على مستوى الإجابات أو عدم إكتمالها،

المطلب الثاني: دراسة مصداقية أداة الدراسة

أولاً: اختبار سلامة الاستبيان

بغية التأكد من صلاحية الاستبيان للدراسة تم إخضاعه قبل توزيعه لعملية التحكيم من قبل مجموعة من الأساتذة المتخصصين في المحاسبة والمراجعة لجامعة الأغواط وقد تمت مناقشة مدى دقة وشمولية الأسئلة وكذا منهجية تصميم الاستبيان مع هؤلاء الأساتذة وبناء على تلك الملاحظات والتوجيهات المقدمة قمنا بمحاولة تدارك مختلف تلك النقائص وتمت صياغة الاستبيان بشكله النهائي.

ثانيا: اختبار صدق وثبات الاستبيان

يعرف معامل الثبات بأنه استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه أي انه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة وقد استخدمنا معامل ألفا كرونباخ لاختبار ثبات الاستبيان، حيث يأخذ هذا المعامل قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمته تساوي الواحد الصحيح، وكلما اقتربت قيمة معامل الثبات للواحد كان الثبات مرتفعا وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضا، أما معامل الصدق فيقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضيا الجذر التربيعي لمعامل الثبات، تم استخدام معامل الثبات ALPHA

CRONBACH فكان المعامل المقابل للدراسة هو 0.651 ما يدل على مستوى من ثبات أداة القياس كونها تقترب من الواحد.

الفرع الثاني: تحليل خاصية عينة الدراسة

أولاً: المؤهل العلمي

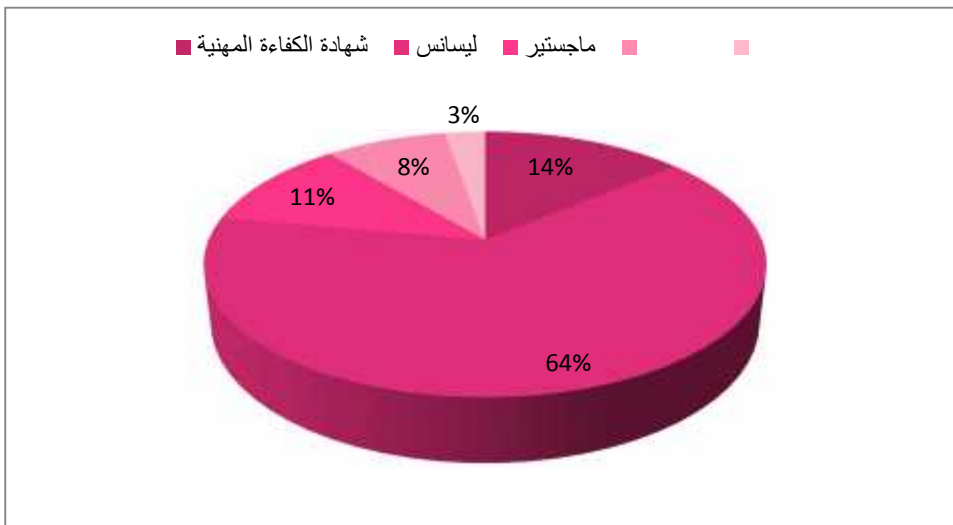
تم حساب التكرارات و النسب التي تخص تصنيف أفراد عينة الدراسة من حيث المؤهلات العلمية وكانت النتائج حسب الجدول التالي:

جدول رقم 11: تمثيل توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المستوى	التكرار	النسبة
شهادة الكفاءة المهنية	5	%14
ليسانس	23	%64
ماجستير	4	%11
دكتوراه	3	%8
أخرى	1	%3
المجموع	36	%100

المصدر: مستنبط من الإستبيان

شكل رقم 04 : توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي



:

إن ما تم إستخلاصه من الجدول (03) والشكل (01) أن:

نسبة الحاصلين على شهادة الليسانس 64% أي بمقدار 23 فرد؛

نسبة الحاصلين على شهادة الكفاءة المهنية 14% أي بمقدار 5 أفراد؛

نسبة الحاصلين على شهادة الماجستير 11% أي بمقدار 4 أفراد؛

نسبية الحاصلين على شهادة الدكتوراه 8% أي بمقدار 3 أفراد؛

نسبة الحاصلين على شهادة أخرى 3% أي بمقدار فرد واحد.

و من الملاحظ أن نسبة الحاصلين على شهادة الليسانس أخذت الحصيلة الكبرى نظرا لكونهم يمثلون شريحة كبيرة من وظيفتي خبير محاسبي و محافظ الحسابات ثم تليها نسبة الحاصلين على شهادة الماجستير وشهادات مهنية أخرى.

ثانيا: التخصص العلمي

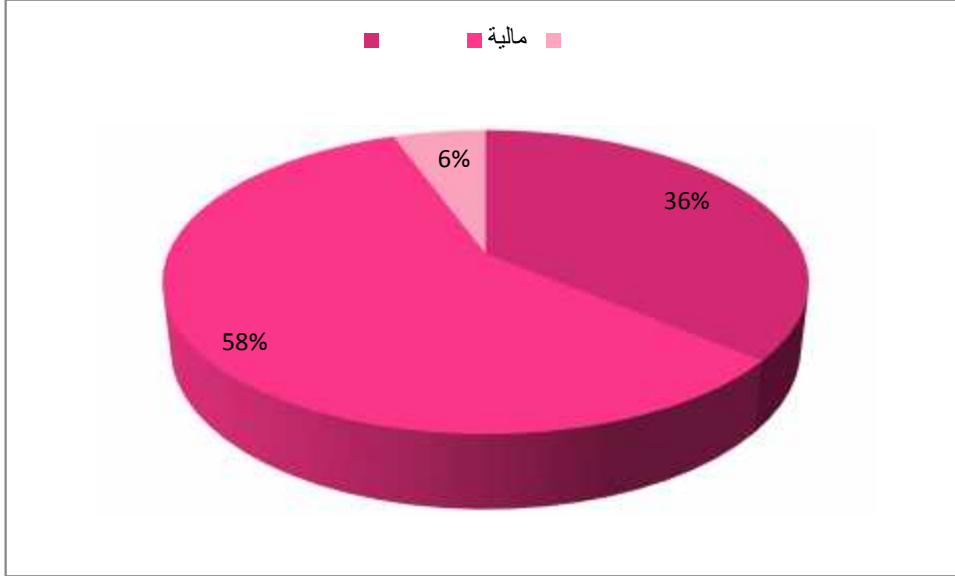
تم حساب التكرارات والنسب التي تخص تصنيف أفراد عينة الدراسة من حيث التخصصات العلمية وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم 12: تمثيل توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

النسبة	التكرار	التخصص
36%	13	محاسبة
58%	21	مالية
6%	2	أخرى
100%	36	المجموع

المصدر: مستنتب من الإستبيان

شكل رقم 05 : توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي



المصدر: من إعداد الطالبة

ما يلاحظ من الجدول والشكل إعلاه أن النسب الأكبر هي من خريجي تخصص مالية بنسبة 58% أي ما يعادل 21 فردا، ثم تأتي في المرتبة الثانية نسبة خريجي تخصص محاسبة ب 36 % أي بمقدار 13 فردا، أما بالنسبة إلى تخصصات الأخرى فحاز على المرتبة الثالثة بنسبة 6% أي ما يعادل فردين.

ثالثا: الوظيفة

تم حساب التكرارات والنسب التي تخص تصنيف أفراد عينة الدراسة من حيث الوظيفة وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم 13: تمثيل توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
خبير محاسب	6	17%
محافظ الحسابات	26	72%
أخرى	4	11%
المجموع	36	100%

المصدر: مستنبط من الإستبيان

شكل رقم (02) : توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة



المصدر: من إعداد الطالبة

ما يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن النسب الأكبر هي من محافظي الحسابات بنسبة 50% أي ما يعادل 18 فردا، ثم تأتي في المرتبة الثانية نسبة خبراء المحاسبة بـ 39% أي بمقدار 14 فردا، أما بالنسبة إلى الوظائف الأخرى فحازت على المرتبة الثالثة بنسبة 11% أي ما يعادل 4 أفراد.

رابعا: الخبرة المهنية

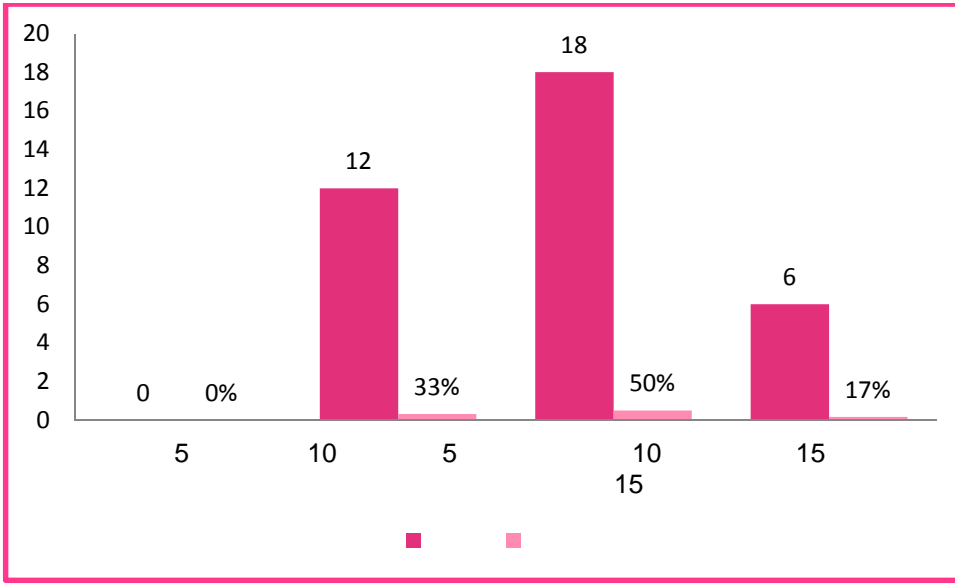
تم تبويب أفراد العينة حسب الخبرة المهنية إلى أربع فئات، حيث أن كل فئة لها مدى يقدر بخمس سنوات مع مراعاة إختيار الفئة بما يتلائم مع أعمار أفراد العينة و كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 14: الإحصائيات المتعلقة باستمارات الإستبيان حسب سنوات الخبرة

الفئة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	0	0%
من 5 سنوات الى 10 سنوات	12	33%
من 10 سنوات الى 15 سنة	18	50%
أكثر من 15 سنة	6	17%
المجموع	36	100

المصدر: مستنبط من الإستبيان

شكل رقم (03) : توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (05) و الشكل (03)، أن معظم المستجوبين تتمحور خبرتهم عند الفئة الثالثة (بين 10 و 15 سنة) بنسبة 50 %، ثم تليها الفئة الثانية (من 05 إلى 10 سنوات) بنسبة 17 %، ثم الفئة الرابعة (أكثر من 15 سنة) بنسبة 17%، و ما تم إستنتاجه من تحليل النتائج أن غالبية المستجوبين هم من فئات عمرية كبيرة و ذوو خبرة في المجال، مما يعطي للدراسة قيمة أكثر.

وكخلاصة لتحليل عينة الدراسة من ناحية الخصائص الديموغرافية، فقد كانت النسبة الأكبر بالنسبة للمسمى الوظيفي لفئة محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة تتمثل في محافظي الحسابات وبدرجة أقل خبراء المحاسبة وهو ما يعبر بشكل جيد عن أفراد العينة الممثلة لمجتمع الدراسة، كما غلب تخصص مالية على التخصصات العلمية بالنسبة لفئة محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة، كما تميزت عينة الدراسة بأن أفرادها يحصلون على خبرات طويلة بالنسبة للفئتين وهو يعبر عن تميز هذه العينة، إذ يمكن الاعتماد عليها في استخلاص نتائج علمية تخدم موضوع الدراسة.

المطلب الثالث: التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة

إن الهدف من هذا المبحث هو تحليل نتائج الدراسة الميدانية، وذلك عن طريق التحليل الإحصائي لمحاور الدراسة و فرضياتها ، وذلك بالاعتماد على بعض الطرق الإحصائية بناء على الحاجة إلى دلائلها و المتمثلة

في التكرارات، النسب المئوية، المتوسط الحسابي و كذا الانحراف المعياري المستخرج من برنامج spss23 والأشكال البيانية المستخرجة من برنامج Excel2007 .

الفرع الأول: التحليل الإحصائي لمحاو الدراسة

و في مقابل كل عبارة من الإستبيان، تم تشكيل العبارات في محاور فرعية بناء على الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة، وتمت الاستعانة بالمتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لتحليل كل محور .

حيث تم إعداد الأسئلة وفق مقياس ليكارت الثلاثي الذي يتضمن 03 درجات بغية معرفة الإتجاه العام لأراء أفراد العينة محل الدراسة حول كل فقرات و عبارات الإستبيان حسب الجدول التالي:

15: مقياس ليكارت الثلاثي

التصنيف	غير موافق	محايد	موافق
الدرجة	1	2	3
المتوسط المرجح	1 ← 1.66	1.67 ← 2.33	2.34 ← 3

المحور الأول: مفهوم التحريفات الجوهرية في المعاملات المحاسبية

الجدول رقم16: الاستجابات والمؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات المحور الأول

رقم العبارة	الاستجابات				المؤشرات الإحصائية		
	غير موافق		محايد		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
	ت	%	ت	%			
01	3	8,3%	33	91,7%	2,92	0,280	موافق
02	4	11,1%	11	30,6%	2,47	0,696	موافق
03	1	2,8%	35	97,2%	2,94	0,333	موافق
04	5	13,9%	31	86,1%	2,72	0,701	

	موافق									
7	موافق	0,701	2,72	%86,1	31			%13,9	5	05
8	موافق	0,659	2,72	%83,3	30	%5,6	2	%11,1	4	06
4	موافق	0,378	2,83	%83,3	30	%16,7	6			07
3	موافق	0,424	2,86	%88,9	32	%8,3	3	%2,8	1	08
5	موافق	0,591	2,78	%86,1	31	%5,6	2	%8,3	3	09
	موافق	0,25543	2,7747	%84.57	274	%8.33	27	%7.1	23	المجموع

ما نلاحظه في هذا الجدول أن ما نسبته 84.57% موافق على هذا المحور وبنسبة 8.33% محايد أما الغير موافقين على هذا المحور فبنسبة 7.1%.

وما يتضح من تحليل نتائج المحور الأول و وفقا لما جاء في الجدول أعلاه ، أن الاتجاه العام لعينة الدراسة يتمركز حول الموافقة على كل العبارات، فكان المتوسط الحسابي 2.77 والذي يندرج ضمن الفئة الثالثة مبينة درجة الإجابة موافق، أما الانحراف المعياري فكان 0.25 وهي قيمة صغيرة ترجح لتجانس و توافق الإجابات وتمحورها حول الإجابة الثالثة ما يدل على إتجاه أفراد العينة نحو تأثير التحريفات الجوهرية في المعاملات المحاسبية على رأي المراجع ما يعني عدم تجاهلها أو الإدعاء بعدم وجودها مما يدعو إلى التعامل معها بكل حرفية ومهنية.

المحور الثاني: اعتبارات معيار الأهمية النسبية لدى المراجع

الجدول رقم 17: الاستجابات والمؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات المحور الثاني.

المؤشرات الإحصائية				الاستجابات						رقم العبارة
الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق		محايد		غير موافق			
			%	ت	%	ت	%	ت		
2	موافق	0,622	2,91	81%	29	11%	4	8%	3	01
1	موافق	0,000	3,00	100%	36					02
7	موافق	0,887	2,11	44%	16	22%	8	34%	12	03
6	موافق	0,950	2,11	50%	18	11%	4	39%	14	04
5	موافق	0,823	2,74	61%	22	22%	8	17%	6	05
9	غير موافق	0,735	1,44	14%	5	17%	6	69%	25	06
8	محايد	0,984	2,06	50%	18	6%	2	44%	16	07
4	موافق	0,843	2,76	78%	28			22%	8	08
3	موافق	0,931	2.86	36%	13	14%	5	50%	18	09

المجموع	102	%31.48	37	%11.42	185	%57.1	2.443	0.251	موافق
---------	-----	--------	----	--------	-----	-------	-------	-------	-------

لقد بينت النتائج الإحصائية الواردة من قاعدة الاستبيان بحصول هذا المحور على متوسط حسابي قدر ب 2.443 وبانحراف معياري قدر ب 0.251 ، وحسب معيار ليكارت الثلاثي فقد أبدى أفراد العينة موافقتهم على محتوى هذا المحور، باعتبار أن معيار الأهمية النسبية له أهمية لدى المراجع وبالتالي له دور في تضيق فجوة المراجعة.

المحور الثالث: إمكانية تبني مفهوم الأهمية النسبية من خلال التدقيق المبني على المخاطر في الجزائر

الجدول رقم 18: الاستجابات والمؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات المحور الثالث.

المؤشرات الإحصائية				الاستجابات						رقم العبارة
الرتبة	الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق		محايد		غير موافق		
				ت	%	ت	%	ت	%	
2	موافق	0,167	2,97	35	% 97.2	1	%2.8			01
1	موافق	0,000	3,00	36	%100					02
6	موافق	0,439	2,75	27	%75	9	%25			03
1	موافق	0,000	3,00	36	% 100					04
3	موافق	0,333	2,94	35	%97.2			1	%2.8	05
4	موافق	0,447	2,83	31	86.1%	4	%11.1	1	%2.8	06
9	موافق	0,937	2,08	17	%47.2	5	%13.9	14	%38.9	07
8	موافق	0,732	2,58	26	%72.2	5	%13.9	5	%13.9	08
10	موافق	0,841	1,75	9	%25	9	%25	18	%50	09
8	موافق	0,732	2,58	26	%72.2	5	%13.9	5	%13.9	10
5	موافق	0,591	2,78	31	%86.1	2	%5.6	3	%8.3	11
7	موافق	0,683	2,64	27	%75	5	%13.9	4	%11.1	12
	موافق	0,2763	2,659							المجموع

ما يستنتج من الجدول أعلاه، أن الاتجاه العام فيما يخص عبارات المحور الثالث يتجه إلى الموافقة، حيث كان المتوسط الحسابي العام للمحور هو 2.65 والذي يندرج ضمن الفئة الثالثة من مقياس ليكارت الثلاثي وبانحراف معياري 0.27 الذي تشير إلى درجة إجابة موافق، ما يدل على اتجاه أفراد العينة إلى إمكانية تبني مفهوم الأهمية النسبية من خلال التدقيق المبني على المخاطر في الجزائر.

الفرع الثاني: اختبار وتحليل فرضيات الدراسة

سنقوم في هذه المرحلة باختبار الفرضية الأولى وذلك عن طريق، اختبار فرضياتها الجزئية وذلك باستخدام اختبار T لعينة واحدة (one sample t-test) والذي يستعمل لاكتشاف وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية لمتوسط المجتمع الذي سحبت منه العينة بمقارنته بقيمة ثابتة، وتكون الفرضية محققة بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها أي وجود تأثير لتلك الفرضية عندما تكون T المحسوبة أكبر من T الجدولية والتي تساوي 2.028 عند درجة حرية 36، أو مستوى معنوية أقل من 5%، كما يكون التأثير سلبي عندما تكون T المحسوبة أقل من T الجدولية والتي تساوي 2.028 عند درجة حرية 36.

1. اختبار الفرضية الأولى

تأثير التحريفات الجوهرية في المعاملات المحاسبية على رأي المراجع

نحدد الفرضية الصفرية والفرضية البديلة كما يلي:

- الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر بين التحريفات الجوهرية في المعاملات المحاسبية والرأي الذي يصدره المراجع.

- الفرضية البديلة: يوجد أثر بين التحريفات الجوهرية في المعاملات المحاسبية والرأي الذي يصدره المراجع.

بما أن قيمة T المحسوبة لكل عبارة من عبارات المحور أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.028 كما أن قيمة الدلالة المعنوية لجميع العبارات والمقدرة بـ 0.000 أقل من قيمة الدلالة الافتراضية وهي 0.05، وبالتالي نقوم برفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود تأثير إيجابي للتحريفات الجوهرية في المعاملات المحاسبية على رأي المراجع.

2. اختبار الفرضية الثانية

اعتبارات معيار الأهمية النسبية لدى المراجع

نحدد الفرضية الصفرية والفرضية البديلة كما يلي:

- الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر بين اعتبارات معيار الأهمية النسبية والرأي الذي يصدره المراجع.

- الفرضية البديلة: يوجد أثر بين اعتبارات معيار الأهمية النسبية والرأي الذي يصدره المراجع.

بما أن قيمة T المحسوبة والمقدرة ب 4.066 لمجموع عبارات المحور أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.028 كما أن قيمة الدلالة المعنوية لجميع العبارات والمقدرة ب 0.000 أقل من قيمة الدلالة الافتراضية وهي 0.05 ، وبالتالي نقوم برفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود تأثير ايجابي لاعتبارات معيار الأهمية النسبية على رأي المراجع.

3. اختبار الفرضية الثالثة

إمكانية تبني مفهوم الأهمية النسبية من خلال التدقيق المبني على المخاطر في الجزائر

نحدد الفرضية الصفرية والفرضية البديلة كما يلي:

- الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر بين منهج التدقيق في الجزائر ومفهوم الأهمية النسبية للتحريفات الجوهرية

- الفرضية البديلة: يوجد أثر بين منهج التدقيق في الجزائر ومفهوم الأهمية النسبية للتحريفات الجوهرية

بما أن قيمة T المحسوبة والمقدرة ب 3.141 لمجموع عبارات المحور أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.028 كما أن قيمة الدلالة المعنوية لجميع العبارات والمقدرة ب 0.004 أقل من قيمة الدلالة الافتراضية وهي 0.05 ، وبالتالي نقوم برفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود تأثير ايجابي لمنهج التدقيق المتبني في الجزائر ومفهوم الأهمية النسبية للتحريفات الجوهرية.

الخاتمة

من خلال تناولنا لموضوع الأهمية النسبية للتحريفات الجوهرية وآثارها على رأي المراجع تم معالجة الإشكالية التي تتمحور حول تأثير الأهمية النسبية للتحريفات الجوهرية على رأي المراجع وبالتالي محاولة إيجاد الوسائل التي ترفع من كفاءة عملية المراجعة عن طريق إيجاد السبل الكفيلة التي يحتذي بها عند ممارسة مهنة المراجعة، ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى، كما تناولنا في الدراسة النظرية فصلين تعرضنا في الفصل الأول إلى مدخل إلى الأهمية النسبية للتحريفات الجوهرية ممهدين بذلك لدراسة أهم مكونات هذه العملية والمتمثلة في التعريف بكل من مفهوم التحريفات الجوهرية والأهمية النسبية من عدة مداخل، وبغية إعطاء أكثر فعالية لهذه العملية تناولنا مفهوم الأهمية النسبية من خلال التدقيق المبني على المخاطر، أما الدراسة الحالة فقد اعتمدت على استبانة موجهة إلى عينة من المجتمع الجزائري وقد اختيرت عينة مكونة من مجموعة من المراجعين.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا لموضوع الأهمية النسبية للتحريفات الجوهرية وآثارها على رأي المراجع وما تطرقنا له في الشق النظري والدراسة الحالة من خلال إختبار الفرضيات المطروحة في بداية الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

الفرضية الأولى: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأهمية النسبية للتحريفات الجوهرية في المعاملات المحاسبية والرأي الذي يصدره المراجع"، توصلنا من خلال الدراسة النظرية للفصل الأول من الإتفاق على مضمون الفرضية وقلنا بأن الأهمية النسبية للتحريفات الجوهرية تعتبر هامة بقدر كاف لتغيير أو تأثير على قرار شخص مطلع، وهي محققة من خلال إسقاط الجانب النظري على الدراسة الميدانية، من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة على مختلف العبارات المكونة للاستبانة وقد كانت في مجملها لها تأثير على رأي المراجع.

الفرضية الثانية: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اعتبارات معيار الأهمية النسبية والرأي الذي يصدره المراجع"، لقد قلنا في الفصل الأول بأنه لا يعد التحريف بشكل عام هاما إذا كان دون هذا الحد ويسمى هذا الحد الذي تعتبر البيانات المالية التي تتجاوزه محرفة بشكل جوهرية الأهمية النسبية للبيانات المالية ككل، لهذا لا بد أن ينظر المدقق إلى مفهوم الأهمية النسبية من زاوية أن القوائم والتقارير المالية قد تحتوي أحيانا على أخطاء جوهرية أو مهمة أو جسيمة مما استوجب عليه في تلك الحال تقديرها وتوجيه اهتمامه إليها

خصوصاً وان الذين أعدها معرضون للخطأ حتماً، فالأهمية النسبية تعد أمراً حيوياً لتحديد نوع تقرير الذي يتلاءم مع كل حالة يقابلها المدقق، وقد دعم هذا القول من خلال إختبار عينة الدراسة وأثبتت بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اعتبارات معيار الأهمية النسبية والرأي الذي يصدره المراجع".

الفرضية الثالثة: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين منهج التدقيق في الجزائر ومفهوم الأهمية النسبية للتحريفات الجوهرية".

قمنا في الجزء النظري من البحث بإيضاح مفهوم الأهمية النسبية للتحريفات الجوهرية من خلال منهجية التدقيق المبني على المخاطر، أما شق الدراسة الميدانية فنجد أفراد عينة الدراسة قد وافقوا على هذا وهو ما يدل على الأهمية الكبيرة لمنهج التدقيق المتبني في الجزائر المتضمن مفهوم الأهمية النسبية للتحريفات الجوهرية وتأثيره على رأي المراجع و بالتالي بالفرضية محققة.

نتائج الدراسة:

بعد إجراء التحليل الإحصائي المطلوب و إختبار الفرضيات و من خلال كل ما طرح في الجانب النظري والدراسات السابقة بغرض تحديد الدور الذي تلعبه الأهمية النسبية للتحريفات الجوهرية على رأي المراجع، قد تم التوصل إلى النتائج التالية:

■ التحريفات الموجودة بالقوائم المالية هي محاولة من قبل القائمين على الشركة لتضليل أو خداع مستخدمي القوائم المالية المنشورة، خاصة المستثمرين، الدائنين، من خلال إعداد ونشر قوائم مالية بها تحريفات جوهرية؛

■ أهم استراتيجيات كشف وحماية حودث التحريفات يمكن أن تتمثل في الآتي:

✓ مراجعة العمليات الأكثر عرضة للغش؛

✓ مراجعة مناطق العمل الأكثر قانونية عن طريق متخصصين علي مستوى عالي من

الكفاءة؛

✓ استقلال مراجع الحسابات، من خلال التأكد من أن هذه الاستقلالية لا تتأثر بوجود

خدمات أخرى متبادلة مع عملائه؛

✓ تفعيل الاتصالات بين لجنة المراجعة ومجلس الإدارة لتحسين جودة التقارير المالية.

✓ فاعلية المراجعة الداخلية كخط دفاعي أول ضد الغش.

- مفهوم الأهمية النسبية حظي باهتمام من قبل المنظمات والهيئات الدولية والمهنية للمحاسبين والمدققين لترشيد خطوات أعضائها نحو اتخاذ قراراتهم وتخطيط مهماتهم وتنفيذها ثم كتابة تقاريرهم ومراجعتهم لمسؤولياتهم القانونية؛
- الأهمية النسبية تسهم في عمل مدقق الحسابات في حالات تحديد مستوى التحريف والمخالفات والأخطاء الواردة في القوائم المالية؛
- معرفة الحدود الأولية للأهمية النسبية يساعد المدققين في تحديد الأهمية النسبية للأخطاء والمخالفات والتحريف في القوائم المالية، فضلاً عن أنه يساعد المدقق في عدم قبول أي خطأ أو تحريف يظهر في تلك القوائم؛
- الأهمية النسبية تؤثر في نوع التقرير الذي يصدره المدقق، وهذا التأثير يعتمد على حجم ونوعية المخالفات التي تحتويها القوائم المالية.
- المراجع في الجزائر يواكب التطورات والنماذج التي من شأنها مساعدته في تحديد المخاطر المؤثرة على رأيه

التوصيات:

حتى تتمكن مكاتب المراجعة الوطنية من مسايرة متطلبات معايير المراجع والمحاسبة الدولية وقواعد وآداب السلوك المهني من أجل المساهمة في نمو الاقتصاد الوطني من خلال إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية، نقدم جملة من التوصيات كما يلي:

- ❖ على المنظمات المشرفة على المهنة أن تتبوأ دوراً أكثر فاعلية فيما يتعلق بتنقيف المجتمع بطبيعة عملية المراجعة و دور المراجع وواجباته ومسؤولياته المهنية؛
- ❖ استخدام مراجع الحسابات لإجراءات مراجعة معينة أو إجراءات تحليلية معينة لاكتشاف الأخطاء والغش عند كل مراحل عملية المراجعة، قد يزيد من احتمالية كشف التحريفات الجوهرية الناتجة من تضليل القوائم المالية، واختلاس الأصول؛
- ❖ يجب علي مراجعي الحسابات أن يساعدوا عملائهم في مقاومة الغش، وبصفة خاصة غش القوائم المالية، من خلال استخدام الإدارة برامج مقاومة الغش والأدوات الرقابية؛

- ❖ يجب علي مراجعي الحسابات أن يتعلموا الأنواع المختلفة للتحريفات والتي يمكن أن تحدث، وأن يكونوا قادرين على تطوير العمليات العقلانية لكشفها؛
- ❖ ينبغي على المنظمات المهنية القيام بدراسة معمقة لقضايا التحريفات السابقة للتعرف على الطرائق والأساليب المستخدمة في ذلك، ومن ثم وضع المعايير والإجراءات التي يجب على المراجع إتباعها في معالجة هذه القضايا، والتي على أساسها تحدد مسؤوليته؛
- ❖ يجب على مراجعي الحسابات أن يكونوا دائماً في حالة حذر وشك مهني خلال عملية المراجعة، وأن دوره هو إضفاء الثقة على القوائم المالية المنشورة، وأن تأكيده بعدالة هذه القوائم تكون بناءً على عمليات مراجعة دقيقة؛
- ❖ لا بد من مراعاة الأهمية النسبية عند إعداد التقارير الخاصة بتدقيق العمليات المختلفة في الوحدات الاقتصادية المختلفة يجب ان يولي المدقق عناية واهتماماً متزايداً خصوصاً في حال زيادة نسبة المخاطر فيها بغض النظر عن قيمتها المؤثرة على القوائم المالية المعروضة؛
- ❖ لا بد أن يستخدم مدققو الحسابات الأهمية النسبية في عملهم المهني لإزالة الشك المنطقي حول أي إثبات من الإثباتات أو لمصادقية الإثبات والتي يجب أن يقسمها إلى مجموعات وفقاً لدرجة أهميتها النسبية وطبقاً لوزنها النسبي، ويعتمد ذلك على الخبرة العلمية لهؤلاء المدققين وعلى حكمهم الشخصي؛
- ❖ ضرورة تطوير منهجية التدقيق وأساليبه ووسائله باستمرار لتفادي العقبات التي قد تواجه المراجع أثناء قيامه بمهمته؛
- ❖ إلزام مكاتب التدقيق بتطوير قدراتها بشكل مستمر لمواكبة كل ما هو حديث في مجال مهنة تدقيق الحسابات.

المراجع

1. الكتب

1. أحمد محمد نور وآخرون، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، دار الجامعة، ب ط، الإسكندرية، مصر، 2007.
2. أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى تدقيق والتأكد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2015.
3. أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، بدون طبعة، مصر، 2007.
4. أمين السيد أحمد لطفي، فلسفة المراجعة، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 2009.
5. إيهاب نظمي، هاني عزب، تدقيق الحسابات الإطار النظري، دار وائل لنشر، ط1، الأردن، 2012.
6. إيهاب نظمي إبراهيم، التدقيق القائم على المخاطر الأعمال حداثة وتطوير، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009.
7. إتحاد الدولي للمحاسبين، دليل استخدام معايير التدقيق الدولية للتدقيق على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المفاهيم الأساسية، المجلد الأول، ط3، عمان، الأردن، 2011.
8. إتحاد الدولي للمحاسبين، دليل استخدام معايير التدقيق الدولية للتدقيق على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إرشادات علمية، المجلد الثاني، ط3، عمان، الأردن، 2011.
9. حسين القاضي، حسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، مؤسسة وراق للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 1999.
10. رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفق لمعايير الدولية للتدقيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2015.
11. رضا خلاصي، مرايم المراجعة الداخلية للمؤسسة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، ب ط، الجزائر، 2013.
12. سليمان حسين البشتاوي، إيهاب محمد أبو خزانة، مبادئ المحاسبة، دار النهج، ط1، الأردن، 2004.
13. طواهر محمد تهامي، صديقي مسعود، المراجعة وتدقيق الحسابات "الإطار النظري والتطبيقي"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2014.
14. عبد الوهاب نصر علي، مسؤولية مراقب الحسابات عن كشف الغش والفساد وغسل الأموال، الدار الجامعية، ب ط، الاسكندرية، مصر، 2011.

15. غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، ط2، عمان، الأردن، 2009.
16. كمال خليفة أبو زيد، وآخرون، دراسات في نظرية المراجعة وتطبيقاتها العملية في ضوء المعايير الدولية والمصرية، المكتب الجامعي الحديث، بدون طبعة، مصر، 2006.
17. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2014.
18. محمد سمير صبان، عبد الله هلال، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، ب ط، الإسكندرية، مصر، 2000.
19. محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، دراسات متعمقة في تدقيق الحسابات، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2009.
20. محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2008.
21. طارق عبد العالحماد، موسوعة معايير المراجعة، ج 2، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
22. يوحنا آل آدم، صالح الرزق، مبادئ المحاسبة أسس وأصول علمية وعملية، بدون دار نشر، ط1، عمان، الأردن، 2000.

II. رسائل جامعية

23. أرزاق أيوب محمد كرسوع، مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007.
24. بوبكر عميروش، دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011.
25. رائد صالح خطيب، مدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن بنموذج مخاطر التدقيق، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

26. شرين مصطفى الحلو، المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012.
27. شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة، أطروحة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.
28. شادن هاني عرار، مدى التزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009.
29. عصام محمد الطويل، مدى فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة في ظل معايير التدقيق الداخلي الدولية، رسالة ماجستير، جامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009.
30. محمد عبد السلام محسن، مدى اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين في تقييم النظام الرقابة الداخلية، رسالة ماجستير، جامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011.

III. المجلات

30. ايهاب نظمي، طارق مبيضين، قياس مدى تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال في مصارف دولة الامارات العربية المتحدة والعوامل المؤثرة في ذلك، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، 2014.
31. حسين أحمد دحدوح، مسؤولية مراجعة الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافه، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 22، العدد الأول، 2006.
32. رشا بشير الجرد، أثر تقييم مكونات الرقابة الداخلية على تقدير خطرها في الشركات المدرجة في سوق دمشق الأوراق المالية، مجلة الجامعة، دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 3، العدد 15، 2013.
33. سهيلة أبو ميالة، سعيد زبانية، دور اجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولي 520، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، مجلد 2، العدد 31، 2013.

34. منهل مجيد أحمد العلي، تغريد سالم الليلة، استخدام الأهمية النسبية في العمل التدقيقي وفقا لمعايير التدقيق الدولي، مجلة تنمية الرافدين عدد87، جامعة الموصل، 2008.
35. معاذ طاهر صالح المقطري، أهمية التخصص المهني للمراجع في تحسين تقدير مخاطر المراجعة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد27، العدد، 2011.

IV. الملتقيات

36. أحمد قايد نور دين، بروبة إلهام، تأهيل مهنة التدقيق في الجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني الرابع حول "تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمة المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات"، يومي20و21 نوفمبر2013، جامعة الأغواط، الجزائر.
37. أحمد نغاز، عادلنقموش، المسؤولية الاجتماعية لمدقق الحسابات، الملتقى الوطني الرابع حول "تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمة المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات"، يومي20و21 نوفمبر2013، جامعة الأغواط، الجزائر.
38. رواني بوحفص، تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر على ضوء قانون 01/10، الملتقى الوطني الرابع حول "تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمة المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات"، يومي20و21 نوفمبر2013، جامعة الأغواط، الجزائر.
39. سمية رحال، محمد مداحي، مهنة المراجعة بين سلوكيات وآداب العمل وإشكالية التخطيط والإشراف، الملتقى الوطني الرابع حول "تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمة المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات"، يومي20و21 نوفمبر2013، جامعة الأغواط، الجزائر.
40. جمال عمورة، فايز سائح، مسؤولية التدقيق على تأمين السوق المالي في ظل الأزمات المالية، الملتقى الوطني الرابع حول "تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمة المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات"، يومي20و21 نوفمبر2013، جامعة الأغواط، الجزائر.
41. عاصم أحمد حمد، التدقيق الشرعي المبني على المخاطر، بحث مقدم للمؤتمر التدقيق الشرعي يومي 20 و21 أبريل 2015، بحرين.
42. عبد الله عطية، التدقيق الشرعي المبني على المخاطر، بحث مقدم للمؤتمر التدقيق الشرعي يومي 20 و21 أبريل 2015، بحرين.

43. عبد الله بن صالح، دراسة تحليلية تقييمية لواقع إصلاح مهنة المراجعة بالجزائر ومدى توافقها مع معايير المراجعة الدولية، الملتقى الوطني الرابع حول " تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمة المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات"، يومي 20 و21 نوفمبر 2013، جامعة الأغواط، الجزائر.

V. القوانين والمراسيم

44. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 96-318 المؤرخ بتاريخ 25-09-1996 يتضمن إحداث المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه، المطبعة الرسمية، العدد 56.
45. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ بتاريخ 27-01-2011 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، المطبعة الرسمية، العدد 07.
46. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 11-31 المؤرخ بتاريخ 27-01-2011، يتعلق بالشروط والمعايير الخاصة بمكاتب الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المطبعة الرسمية، العدد 56.
47. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 11-26 المؤرخ بتاريخ 27-01-2011، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيرها المطبعة الرسمية، العدد 07.
48. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29-06-2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المطبعة الرسمية، العدد 42.
49. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 11-394 المؤرخ في 24-11-2011، يحدد شروط وكيفيات سير التبرص المهني واستقبال ودفع أجر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المتربصين، المطبعة الرسمية، العدد 65.

vi. محاضرات

50. أحمد نغاز، محاضرات لمقياس منهجية المراجعة،

مقرر لسنة أولي ماستر محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التطبيقية، جامعة الأغواط، الجزائر، 2015.

51. حمزة طيبي، محاضرات مقياس ندوة المحاسبة وتدقيق، مقرر لسنة ثانية ماستر محاسبة وتدقيق،

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الأغواط، الجزائر، 2015.

52. فوزية براهيم، محاضرات مقياس المراجعة المالية والمحاسبية، مقرر لسنة ثانية ماستر محاسبة

وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التطبيقية، جامعة الأغواط، الجزائر، 2015.

53. مقدم عبيرات، محاضرات لمقياس التطور التاريخي للمراجعة، مقرر لسنة أولى ماستر محاسبة

وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التطبيقية، جامعة الأغواط، الجزائر، 2015.

الملاحق

ق

جامعة عمار ثليجي - الأغواط -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم: العلوم التجارية

تخصص: محاسبة وتدقيق

استبيان

يشكل هذا الاستبيان جزءاً من الدراسة التي ستجريها الباحثة للحصول على شهادة الماستر في التخصص محاسبة وتدقيق من خلال مذكرة بعنوان "الأهمية النسبية للتحريفات الجوهرية وأثرها على رأي المراجع".

تهدف هذه الدراسة إلى بيان تأثير الأهمية النسبية للتحريفات الجوهرية على نوع التقرير الذي يصدره المراجع، ليكون المراجع مطمئناً عن سلامة وموضوعية الرأي الذي أبداه في البيانات المالية وأنه قد توصل إلى ذلك الرأي نتيجة لأداء عمله بمستوى من الجودة يناسب المهمة المناطة به في ضوء التخطيط التدقيقي المناسب والتنفيذ السليم للإجراءات التدقيقية وبما يلبي متطلبات المعايير المهنية المقبولة.

لذا نرجو من سيادتكم مساعدتنا في إتمام هذا العمل العلمي بتعاونكم معنا عن طريق الإجابة على أسئلة الاستبيان التي وضعناها بين أيديكم من أجل السماح لنا بانجاز دراسة واضحة، كما نحيطكم علماً بأن هذه المعلومات تستخدم في إطار البحث العلمي فقط وليس لأغراض أخرى.

شاكرين لكم تعاونكم

إعداد الطالبة:

تحت إشراف:

أمينة قنان

أ. أحمد نقاز

السنة الجامعية: 2016/2015

الجزء الأول: معلومات ديموغرافية عن عينة الدراسة

الرجاء وضع إشارة (X) أمام الخانة المناسبة

1. المؤهل العلمي:
- | | | | |
|---------|--------------------------|-----------------------|--------------------------|
| ليسانس | <input type="checkbox"/> | شهادة الكفاءة المهنية | <input type="checkbox"/> |
| دكتوراه | <input type="checkbox"/> | ماجستير | <input type="checkbox"/> |
| | | أخرى حددها | <input type="checkbox"/> |
2. التخصص العلمي:
- | | | | |
|-------|--------------------------|-----------------|--------------------------|
| مالية | <input type="checkbox"/> | محاسبة | <input type="checkbox"/> |
| | | أخرى حددها..... | <input type="checkbox"/> |
3. الوظيفة
- | | | | |
|--------------|--------------------------|----------------|--------------------------|
| محافظ حسابات | <input type="checkbox"/> | خبير محاسب | <input type="checkbox"/> |
| | | مهنة أخرى..... | <input type="checkbox"/> |
4. الخبرة المهنية:
- | | | | |
|----------------|--------------------------|------------------|--------------------------|
| من 05 إلى 10 | <input type="checkbox"/> | أقل من 5 سنوات | <input type="checkbox"/> |
| أكثر من 15 سنة | <input type="checkbox"/> | من 10 إلى 15 سنة | <input type="checkbox"/> |

الجزء الثاني: محاور الاستبيان

المحور الأول: مفهوم التحريفات الجوهرية في المعاملات المحاسبية

الرقم	الفقرة	غير موافق	محايد	موافق
01	المجتمع المالي يتوقع من المراجع اكتشاف التحريفات الجوهرية التي قد تكون موجودة في القوائم المالية			
02	الأخطاء في العادة ينظر لها على أنها غير قصد لأول مرة ولكن يتضح بعد ذلك أنها ناتجة عن عملية احتيال متعمدة			
03	الغش يؤدي إلى سلسلة من التحريفات المتعمدة يصعب اكتشافها بصورة تلقائية واكتشاف الغش يرتبط بقوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية			
04	إذا وجد المراجع أن هناك تحريفاً أو تحريفات تعتبر في مجموعها جوهرية طبقاً للمعيار المحدد، فإن عليه إخطار العميل وتوجيه نظره لضرورة قيامه باتخاذ ما يلزم لتصحيح هذه الأخطاء			
05	مسؤولية المراجع عن الإخفاق في اكتشاف الغش تنشأ فقط عندما يكون واضحاً بأن هذا الإخفاق نتج عن الإخفاق في الالتزام بمعايير التدقيق التي تلقى قبولاً عاماً			
06	عند تحديد مسؤولية المراجع عن الغش يجب أن يؤخذ في الاعتبار عدة عوامل أهمها نطاق عملية التدقيق التي كلف بها المراجع والتزامه بها، ومن الذي تسبب في عدم اكتشاف الغش			
07	وفاء المراجع بمسؤولية اكتشاف الخطأ والغش يزيد من ثقة المهتمين في إدارة الشركات، في أنها تفي بمسؤولياتها عن إعداد قوائم مالية خالية من التحريفات الجوهرية			
08	على المراجع أن يتبع ثلاث مراحل والمتمثلة في تعلم الفن الاستماع للآخرين، التركيز على الأسئلة التي تلقي الضوء على العلامات التحذيرية، والبحث عن العناصر الشاذة أو الغريبة، وذلك بغرض المساعدة على حماية المنظمة من التقارير المالية المتصرفة بالغش			

			<p>إن معرفة ما إذا كان الخطأ الموجود بالقوائم المالية محل المراجعة يعتبر تحريفا جوهريا أم لا يفيد المراجع في تحديد كمية الأدلة والقرائن التي يتعين على المراجع القيام بتجميعها لتكوين الأساس الملائم لإبداء رأيه بشأن مصداقية التمثيل القوائم المالية للواقع</p>	09
--	--	--	--	----

المحور الثاني: اعتبارات معيار الأهمية النسبية لدى المراجع

الرقم	الثقة	غير موافق	محايد	موافق
01	تعتبر المعلومات هامة نسبيا إذا كان نشرها أو عدم نشرها سوف يؤثر على القرارات التي يتخذها مستخدمي هذه المعلومات			
02	تحديد الحكم الأولي عن الأهمية النسبية يساعد المراجع في تخطيط طريقة جمع الأدلة المناسبة			
03	قرار المراجع بشأن الأهمية النسبية يعد مجرد حكم مهني			
04	تستخدم الأهمية النسبية في كافة مراحل المراجعة			
05	هناك إجراءات إضافية لأي مراجع للقيام بالمراجعة في ظل أدنى مستوى للأهمية النسبية			
06	من السهولة أن يتم تعديل تقديرات الأهمية النسبية بالزيادة كما أن المراجعين يملون إلى أن يكونوا لديهم رغبة أقل في تعديل تقديرها بالنقصان أو بالحفاظ بذلك التقدير			
07	من الوجهة العملية يعد تحديد مستوى الأهمية النسبية في موقف معين حجما صعبا			
08	في مجال تحديد الأهمية النسبية مسألة أخذ مخاطر المراجعة لمستوى البيانات المحاسبية يتوقف على الخبرة العلمية والعملية وكذلك معرفة أعمال الزبائن والقطاعات التي تعمل بها إدارة			
09	التحريف المحتمل لا يؤثر في أي مخاطر المراجعة الأربعة وأن هذه المخاطر لا تؤثر في التحريف المحتمل ولكنهما معا يحددان الأدلة المخططة			

المحور الثالث: إمكانية تبني مفهوم الأهمية النسبية من خلال التدقيق المبني على المخاطر في

الجزائر

أولاً: منهجية التدقيق المبني على المخاطر

الرقم	الصفة	غير موافق	محايد	موافق
01	منهجية التدقيق المبني على المخاطر صُممت لتستخدم في نشاط التدقيق للتركيز على طبيعة وتوقيت وتحديد موعد إجراءات التدقيق على المناطق التي لديها احتمال أكبر في حدوث أخطأ جوهرية بكفاءة وفاعلية			
02	استخدام هذا المنهج يركز جهود المراجعة للتعرف على أماكن العمل والأنشطة ذات مخاطر المرتفعة، الأمر الذي يمكن من تخفيض المخاطر الكلية			
03	تشمل عملية تقييم المخاطر على تحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف المنشأة وقياس احتمال حدوثها ومحاولة تخفيض حدة تأثيرها إلى مستويات مقبولة			
04	على المراجع الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة حول المخاطر المقبلة للأخطاء الجوهرية من خلال تصميم وتنفيذ استجابات مناسبة لتلك المخاطر			
05	إذا ما استطاع المراجع إثبات وجود تحريف يجب عليه الأخذ بالاعتبار مسؤولياته بإبلاغ تلك المعلومات للإدارة أو الأشخاص المكلفين بالرقابة وفي الوقت المناسب			
06	هذا المنهج يقوم بعملية تصفيه لهذه المخاطر التي من الممكن أن تؤثر على القوائم المالية قيد المراجعة			

ثانياً: مدى اعتبار معيار الأهمية النسبية لدى المراجع في الجزائر

01	المراجع في الجزائر يواجه صعوبة في تطبيق مفهوم الأهمية النسبية نظراً لصعوبة تحديد درجة جسامة تأثير التحريف في المعاملات المحاسبية على قرار مستخدمي هذه المعلومات			
02	الأهمية النسبية تسهم في تحديد درجة تأثير التحريفات الجوهرية الواردة في القوائم المالية وتقييم مخاطر التدقيق من خلال مدى توسع في اختبارات التدقيق لدى المراجع في الجزائر			

			تستند الأهمية النسبية الكلية على تصورات المراجع في الجزائر حول احتياجات مستخدمى البيانات المالية	03
			تشكل القرارات التي يتخذها المراجع في الجزائر حول الأهمية النسبية الأساس لتقييم المخاطر وتحديد مدى إجراءات تدقيق المطلوبة	04
			إن تقديرات الأهمية النسبية في مجال المراجعة في الجزائر تتعلق بشكل كبير بمسألة خبرة المراجع في اكتشاف الأخطاء الجوهرية	05
			تؤثر درجة الأهمية النسبية للتحريفات الجوهرية بشكل مباشر على نوع الرأي الذي يصدره المراجع في الجزائر	06